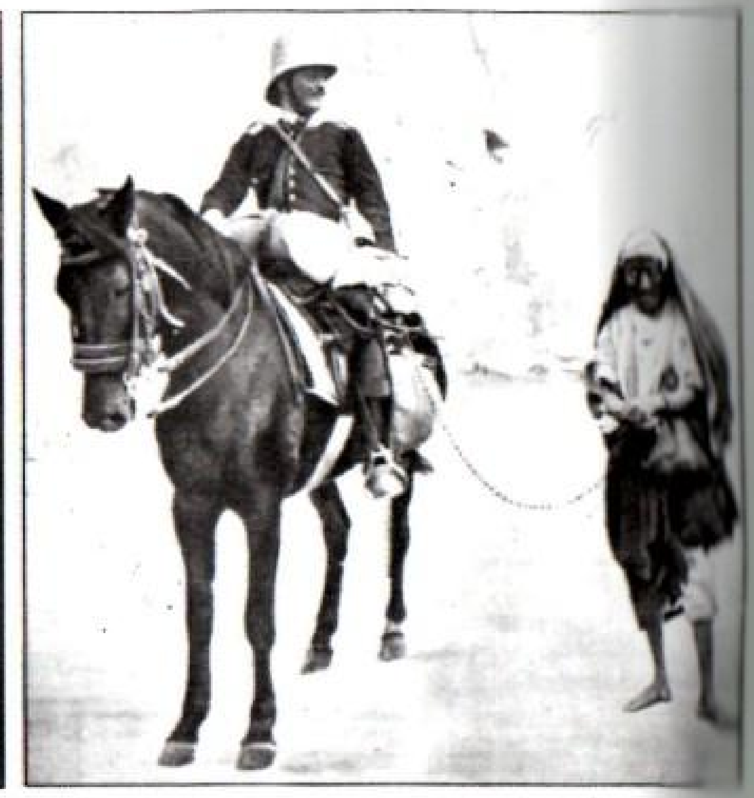
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
مخبر البحث في الدراسات الأدبية والإنسانية

مركز الجهاد الليبي
للدراسات التاريخية

آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا





العلمية الأولى في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
مخبر البحث في الدراسات الأدبية والإنسانية

مركز الجهاد الليبي
للدراسات التاريخية

آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا



الندوة العلمية الأولى

في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

مـــاي 2008

تم الطبع بشركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة
الهاتف: 032.44.92.00/032.44.95.47
الفاكس: 032.44.94.18
www.elhouda.com

كلمة الأستاذ الدكتور عبد الله بوخلخال

رئيس جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية

//*//

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين. الإخوة الأساتذة الأشقاء من مركز جهاد الليبيين الأحرار؛

الأستاذ الدكتور حبيب وداعة الحسناوي الأمين العام المساعد للمركز،

الأستاذ الدكتور محمود أحمد الديك منسق العلاقات الثقافية بالمركز،

تحياتي الخالصة إليكما ومن خلالكما إلى الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور محمد الطاهر الجراري أمين عام مركز جهاد الليبيين، وإلى جميع أعضاء المركز وكل من ساهم في تحرير ليبيا من قريب أو من بعيد، ومازال يواصل جهاده في استرجاع السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة، والمحافظة على رسالة الشهداء وذاكرة الأمة.

إليكم تحيات إخواني الأساتذة من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية وطن الجهاد والمقاومة والشهداء، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور أحميدة عميرواي الذي كان وراء هذا اللقاء وهذا الانجاز العظيم المتمثل في توثيق أواصر الأخوة والمحبة والنضال بين الشعبين الليبي والجزائري.

أخواتي إخواني أنا سعيد جدا بهذه اللحظات التاريخية التي وصلنا فيها إلى وضع أرضية صلبة للاتفاقية العلمية بين المؤسستين (الجامعة والمركز) بتحقيق جانب منها المتمثل في هذه الندوة بموضوع: (آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا). يفعلها أساتذة باحثون من البلدين الشقيقين. ونحن من جانبنا سوف نعمل على منحهم كل الإمكانيات والتسهيلات التي تساعدهم على تنظيم ندوات ولقاءات وتبادل الوثائق والبحوث وطبعها..الخ.

أخواتي إخواني أختصر كلمتي هذه حتى أترك الوقت لزملائي المحاضرين.

شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

قسنطينة في 2008/08/05

كلمة الأستاذ الدكتور محمد الطاهر الجراري

أمين عام لمركز جهاد الليبيين

//*//

الإخوة الدكتور عبدا لله بوخلخال مدير جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،

الإخوة الأساتذة والضيوف الأفاضل والطلبة النجباء،

بعد التحية،

ونحن تحت ضلال سيوف وأقلام عبد القادر الجزائري نتذكر قول الشاعر:

وينشا ناشئ الفتيان منا ** على ما كان عوّده أبوه

لقد ضحى عبد القادر الجزائري، ورفاقه من اجل الإسلام ديناً، والعربية لغة والجزائر وطناً، فلا بارك الله فينا إن حدنا عن ذلك.

لقد كسروا بتضحياتهم موجة الاستعمار المباشر عن كل المنطقة ماعدا فلسطين التي هي الأخرى بكل ثقة وموضوعية على الطريق إلى التحرر.

وها نحن اليوم نتفقد أرض المعركة، ونحصي شهداءها وقتلاها، وخسائرها وأرباحها، ونلاحق البادي بها لأنه الأظلم؟

الإخوة الحضور... نلتقي اليوم في حرم جامعة الأمير عبد القادر الجزائري، وفي ضيافة أحفاده، بارك الله فيهم، لترتيب مطالبنا، وتصنيف حقوقنا؛ وفقا لشعارات الإنسانية وحقوقها. وبعدها سندفع بها إلى أصحابها ومرتكبيها؛ وفقا للنسق الذي أكدته أكثر من سابقة، وفي أكثر من حالة ونتوقع الإنصاف والإحقاق.

سادتي الحضور... ونحن في حمى جامعة الأمير عبد القادر، وشرف اسمه وجامعته نحيي هذه الحلقة الدراسية حول الاستعمار وأضراره ونتمنى لها النجاح.

ونشكر وزملائي من ليبيا الأستاذ الدكتور/ عبد الله بوخلخال رئيس الجامعة، وأعوانه المحترمين وأخص الأستاذ الدكتور/ احميده عميراوي بشكر خاص؛ لأنه واسطة الحركة، ووسيط الخير لهذا اللقاء المبارك الذي نتمنى أن يتكرر حتى نصل لحقوقنا أسوة بغيرنا وإلا انطبق علينا قول الشاعر:

من يهن يسهل الهوان عليه ** ما لجـــــــرح بميت إيلام

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

افتتاحية الندوة

إعداد الأستاذ الدكتورعميراوي احميده

مدير مخبر البحث في الدراسات الأدبية والإنسانية

//*//

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمدَ الشاكرين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد،

تكفلت جامعة الأمير عبد القادر بتنظيم هذه الندوة العلمية الأولى الموسومة "آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا" بفضل الله تبارك وتعالى،

وبتشجيع من السيد مدير جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية؛ الأستاذ الدكتور عبد الله بوخلخال، ومن السيد المدير العام لمركز جهاد الليبيين والدراسات التاريخية؛ الأستاذ الدكتور محمد الطاهر الجراري. وبدعم من الأساتذة المحاضرين الذين أثروا الندوة بأبحاثهم، وبتضافر جهود زملائي الأساتذة الأعضاء في المخبر، وأخصُّ منهم مكتب هذه الندوة، المشكل من الأستاذ الدكتور أحمد صاري، والأستاذ الدكتور ناصر لوحيشي، والأستاذ الدكتور عمارة علاوة، والأستاذ الدكتور نجيب بن خيرة، من الجزائر. وبتنسيق دائم ومحكم مع الأستاذ الدكتور حبيب وداعة الحسناوي، والأستاذ الدكتور صلاح الدين حسن السوري، والأستاذ الدكتور محمود أحمد الديك، من الجماهيرية الليبية. وبجهد الذين ساعدونا كثيرا ومنهم محمد بن نية، وزعباط محمود، وسمية بن صالحية، والعربي لشهب وعلام منى، وصالحي ليندة، وممثلي طلبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ورؤساء الأقسام، وغيرهم. فبفضل هؤلاء جميعا تم التحضير لهذه الندوة العلمية الأولى التي نرجو منها كل الخير العلمي، والمزيد من الدعم لأواصر الأخوة بين الشعبين الشقيقين.

وتعود خلفية تنظيم هذه الندوة إلى الفترة التي زرت فيها طرابلس في صيف 2004 ، حيث أحسست خلالها بارتياح مفيد، وقد وافق هذا الارتياح ما كنت أعرفه عن الشعب الليبي من مواقف تاريخية مشرفة لصالح الثورة التحريرية (تبرعات،

مقاطعة تجارية واسعة ضد فرنسا، مظاهرات). ومن باع طويل في التعامل مع ملف الاستعمار الاستيطاني الإيطالي. إذ إن لهم، وبخاصة لمركز جهاد الليبيين بالذات تجارب هامة؛ سواء أكانت في تدوين الذاكرة التاريخية الليبية، أم في التعامل مع ملف التعويضات من إيطاليا، لأن ليبيا هي البلد العربي الوحيد الذي تمكن من فرض ذاته بقوة الجهاد، والقانون الدولي، والتفاوض، وفك حقها بالاعتراف الإيطالي بجرائمها، وبحسب المؤشرات فإن إيطاليا قد تضطر لدفع تعويضات هامة.

وازداد ارتياحي حين أطلعت على دور أرشيفها (وقد دونت هذا في موضوع نشر في مجلة دراسات أدبية وإنسانية، يصدرها مخبر البحث في الدراسات الأدبية والإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، بعنوان من رحلتي إلى طرابلس، عدد 4، ص-ص. 163-169، قسنطينة 2005). وقد دفعني هذا الشعور الطيب، والتآزر الليبي للشعب الجزائري إلى كتابة مخطوط بعنوان: نبالة المواقف الليبية في الثورة الجزائرية. وأملي أن يطبع مستقبلا.

وخلال هذه الزيارة، وبحكم إني باحث في التاريخ، ونائب مدير الجامعة مكلف بترقية البحث العلمي والعلاقات الخارجية والتعاون اتصلت بالهيئة المديرة لمركز الجهاد الليبي، واقترحت وضع مشروع تعاون علمي، فوجدت تجاوبا كبيرا، وحملت هذا التجاوب إلى الهيئة المديرة لجامعة الأمير عبد القادر التي رحبت بالفكرة، بل عملت بكل ما في طاقتها على تجسيد هذا المشروع العلمي، وتم التوقيع عليه، ثم المصادقة من مديرية التعاون لوزارة التعليم العلمي والبحث العلمي.

وتأسيسا على هذا، وتطبيقا لبند من بنود هذا المشروع نظمت هذه الندوة العلمية الأولى يوم 27 ربيع الثاني 1429 الموافق 4 ماي 2008.

وقد انطوت المداخلات على تنوع معرفي مشهود، حول حقيقة الاستيطان الأوروبي في كل من الجزائر وليبيا. وهي بحسب التسلسل الآتي:

* تناول الأستاذ الدكتور محمد الطاهر الجراري في مداخلته موضوع التاريخ وسياسات التعويض، أو التوجه الاستقصائي في الدراسات التاريخية – ليبيا نموذجا-، قضية القراءة الموضوعية للحدث التاريخي، الذي يتجاوز – حسب الباحث-، تقرير

الوقائع الماضية إلى إعطاء بعد واقعي للحادثة التاريخية، ولم يحصرها في إطارها التاريخي المحض، بل حاول أن يجسد ما يترتب عليها، ويعني هذا بعبارة أخرى ترجمة الحوادث التاريخية إلى مطالب حقيقية واقعية قابلة للتطبيق بكل آثارها وتوابعها، وفي هذا الإطار تكمن الحاجة إلى ضرورة الإلحاح على عرض قضية التعويضات، وإلزام الدوائر الغربية -وريثة الاستعمار -بضرورة تبنيها وإبداء حسن النية إزاءها كأضعف الإيمان، وقد جعل الباحث ليبيا نموذجا للدراسة وهو أمر موضوعي له ما يبرره في الوقت الراهن. وهي الحملة الجماهيرية ضد النسيان التاريخي والتي تجعل التعويض حدا أدنى لتصفية بعض آثار الخلاف بين أوروبا وليبيا، وذلك بالضغط على إيطاليا للرضوخ لروح القانون الدولي .

* وذهب الأستاذ الدكتور محمد بوالروايح في مداخلته الموسومة الجدلية التاريخية بين التنصير والاستعمار الفرنسي في الجزائر إلى أن كل الأدلة والقرائن التاريخية تؤكد أن التنصير ليس عملية دينية معزولة، بل هو عملية وفر لها الاستعمار الفرنسي كل الوسائل لإنجاحها، وهذا يتطلب – بحسب رأي-، أن تعلن الجزائر المستقلة حربا لا هوادة فيها على مؤسسات التنصير، تكملة لمشروع التحرير الوطني، وهذا كله لا يلغي – في جانب آخر -مبادئ التسامح الديني والحرية الدينية التي يقرها الدستور الجزائري.

* خصص الأستاذ الدكتور محمود أحمد الديك مداخلته للحديث عن الرواية الشفوية كمصدر تاريخي لكتابة تاريخ الجهاد الليبي، مؤكدا على الاهتمام بالذاكرة الشعبية في عملية كتابة تاريخ الجهاد الليبي من أجل تقرير وتدوين الواقع المر الذي عاشه الشعب الليبي في ظل التسلط الاستعمار الإيطالي الفاشي.

* أما الأستاذ الدكتور الطاهر عمري، فقد كانت مداخلته ذات عنوان: أثر الاستيطان الأوروبي على البنى الاجتماعية الجزائرية، حيث بين الباحث في هذا الصدد أن الاستعمار الفرنسي قد عمل على هدم البنى التحتية للمجتمع الجزائري بما فيها البنى الاجتماعية، بكل مكوناتها الدينية والتراثية والثقافية.

* بينما كانت مداخلة الأستاذ الدكتور احميدة عميراوي، بعنوان: من آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا ، وقد بين الباحث أن الاستعمار في كلا البلدين الشقيقين، كان وظف آليات متعددة، إذ كانت من أولويات سياسته التوسعية اغتصاب الأرض بانتزاعها من أصحابها الشرعيين وإعطائها للمستوطنين، وهذا ما ترتب عنه إجحاف كبير في حق أصحاب الأراضي الحقيقيين. بجانب الألوان الأخرى من الأساليب التي وظفها هذا الاستعمار الاستيطاني.

* أما الأستاذ الدكتور صلاح الدين حسن السوري، فقد بحث بموضوع عنوانه: الهوية الليبية وتأثير الاستعمار الإيطالي فيها، حيث بين كيف تبلورت هذه الهوية، وأهم مشكلاتها، مع مقارنة بين ما جرى في الجزائر وليبيا.

* وفيما يتعلق بالأستاذ الدكتور محمد زغداوي فقد تناول موضوع مسئولية قوة الاحتلال الحربي في القانون الدولي المعاصر (حالة الجزائر) مثل جرائم الإبادة والإبعاد وغيرها من الجرائم، التي يعاقب عليها القانون الدولي المعاصر، وهو ما يشكل فرصة سانحة لإدراجها ضمن قائمة المطالب الوطنية. ونعتذر للقراء الكرام عن عدم حصولنا على نص المحاضرة كامل، ونشرها ضمن أعمال هذه الندوة، لهذا اكتفينا بتقديم ملخصها فقط.

* وتحدث الأستاذ الدكتور حبيب وادعة الحسناوي في مداخلته عن النفي كأحد أعمال القمع الاستعماري الإيطالي في ليبيا (1911-1942م)، وبعد عرض خلفية الجرائم الإيطالية في حق الليبيين، ألح الباحث على أن مسالة الأضرار المترتبة على النفي من الوطن الأم والذي كرسه الاستعمار الإيطالي، ينبغي أن تتصدر لائحة كل المطالب الجماهيرية و الوطنية .

* وأفرد الأستاذ الدكتور عبد الكريم بن أعراب حديثه حول موضوع: مؤشرات اقتصادية للجزائر المستعمرة، حيث ركز على بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر المعاصرة، وقد ذهب الباحث – استنادا إلى الوثائق المرجعية المتاحة- إلى أن هناك كثيرا من المؤشرات الاقتصادية التي تشكل أرضية لفهم حقيقة الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي، وقد خلص الباحث إلى أن الاقتصاد

الجزائري في تلك الفترة تميز على وجه الخصوص بأنه إقتصاد ضعيف، وموجه وغير مستقر، وكان يحقق مصلحة طرف واحد وهو المستعمر، وقد كان هذا نتيجة غياب الآليات والوسائل الاقتصادية التي تؤول بدورها إلى السياسة الاستعمارية.

مع العلم أن الندوة الثانية ستكون بطرابلس إن شاء الله في موفى شهر ديسمبر من هذه السنة 2008، على أمل أن تستثمر نشاطات أخرى.

نرجو من الله تبارك وتعالى التوفيق

أشرف على تنظيم الندوة، وأعدّ هذا العمل

الأستاذ الدكتور عميراوي احميدة

مدير مخبر البحث في الدراسات الأدبية والإنسانية

قسنطينة في فاتح أوت 2008

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

معلومات عامة

إعداد الأستاذ الدكتور
احميده عميراوي

//*//

أولا: نشأة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية:

أنشئت جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في مدينة قسنطينة- الجزائر بموجب:

- المرسوم رقم 182/84 الصادر في 04 أوت 1984. وافتتحها فخامة رئيس الجمهورية السيد الشاذلي بن جديد يوم 19 محرم 1405هـ الموافق 14 أكتوبر 1984،

-المرسوم رقم 86/177 المؤرخ في 1986/08/05 المكمل للإجراءات المتعلقة بتنظيم وتسيير جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،

-المرسوم التنفيذي رقم 98/388 المؤرخ في 1998/12/02 المعدل للمرسوم رقم 86/177 المؤرخ في 1986/08/05 المكمل للإجراءات المتعلقة بتنظيم وتسيير جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،

- مرسوم تنفيذي رقم 03-279 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها،

- مرسوم تنفيذي رقم 04-240 مؤرخ في 13 رجب عام 1425 الموافق 29 غشت سنة 2004 يعدل ويتمم المرسوم رقم 84-182 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1404 الموافق 4 غشت سنة 1984 والمتضمن إحداث جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،

- مرسوم تنفيذي رقم 06-343 مؤرخ في 04 رمضان عام 1427 الموافق 27 سبتمبر سنة 2006، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24

جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها.

ثانيا: من أهداف جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية:

تهدف الجامعة بشكل عام أسوة بمثيلاتها إلى تحقيق جملة من المكاسب العلمية والتكوينية والحضارية الهامة قصد مجايلة التطورات العلمية بالسمو إلى المستوى العلمي والتعليمي، وذلك بـ:

1- تكوين الطلبة تكوينا علميا إسلاميا،

2- نشر المعارف الإسلامية،

3- تطوير البحث العلمي وتنمية الروح العلمية،

4- إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية،

5- حفظ المخطوطات وتحقيقها،

6- فتح باب التعاون مع الجامعات والمراكز والمواقع العلمية.

ثالثا: نظام الدراسة والشهادات:

يوجد في الجامعة نظامان للتعليم في مستوى التدرج، الأول النظام القديم (لسانس، ماجستير، دكتوراه علوم). والثاني نظام: ل. م. د. (لسانس، ماستر، دكتوراه).

* النظام القديم:

فيما يتعلق بالنظام القديم، فمدة الدراسة فيه أربع سنوات. وتبدأ من الجذع المشترك لمدة سنة. ومنها يوجه الطلبة إلى التخصصات حسب رغباتهم وقدراتهم، وبناء على رأي لجنة التوجيه. وتتوج الدراسة في مرحلة التدرج هذه بمنح الطالب شهادة الليسانس في العلوم الإسلامية وفقا للشعب والتخصصات المحددة في النصوص القانونية، الأمر الذي يؤهله لمواصلة الدراسة في مرحلة الماجستير بالجامعات

الجزائرية عن طريق المسابقات أو التأهيل. وفي حالة نجاحه في المسابقة يواصل الطالب الدراسة التي لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن ثلاث سنوات يحصل إثرها على شهادة الماجستير. ثم يسمح له بعد حصوله على معدل لا يقل عن 20/12 بمواصلة البحث في مرحلة الدكتوراه. التي لا يقل البحث فيها عن أربع تسجيلات ينال على أساسها شهادة الدكتوراه العلمية.

* النظام الثاني (ل. م. د.):

هذا النظام من حيث المفهوم العام هو إصلاح للتعليم، وهادف إلى هيكلة مجموع الشهادات الجامعية، بحيث يجعل محتويات التعليم منسجمة ومتطابقة على المستوى الوطني. يشمل نظام (ل. م. د.) في هيكلته ثلاث مراحل تكوينية، تتوج كل واحدة منها بشهادة جامعية:

- المرحلة الأولى: درجة الليسانس (بكالوريا + 3) وتتوج بشهادة الليسانس وتقتضي الحصول على 180 رصيدا.

- المرحلة الثانية: درجة الماستر (بكالوريا + 5) وتتوج بشهادة الماستر وتقتضي الحصول على 120 رصيدا. ويستطيع الطالب إتباع مسارين للتعليم هما:

1- المهني. 2- النظري والبحث.

- المرحلة الثالثة: درجة الدكتوراه (بكالوريا + 8) وتتوج بشهادة الدكتوراه، وهذه المرحلة تفتح للطالب بعد حصوله على الماستر.

إن نظام التعليم في ل. م. د. يتكون من وحدات التعليم، لكل وحدة تعليم قيمة في شكل رصيد وتعبر عن عدد من ساعات العمل (دروس، أعمال موجهة، أعمال تطبيقية، أعمال فردية) والتي يجب على الطالب القيام بها حتى يتحصل على وحدة التعليم.

* نظام (ل. م . د .) بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية:

يسعى نظام (ل. م. د.) في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ضمان تكوين نوعي، يأخذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي الشرعي في مجال الالتحاق بالتعليم العالي،
- تحقيق تأثير متبادل فعلي مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وهذا بتطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة والمحيط،
- تطوير ميكانزمات التكيف المستمر مع تطور المهن والوظائف،
- تقوية المهمة الثقافية للجامعة، بترقية القيم العالمية التي يعبر علها الفكر الجامعي خاصة تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الآخر،
- تمكينها من التفتح أكثر على التطور العالمي وبالخصوص في مجال العلوم والتكنولوجيا،
- تشجيع وتنويع مجالات التعاون الوطني والدولي.

■ إن هذه الأهداف العامة لنظام (ل. م. د.) تنسجم مع الأهداف التي تسعى جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية إلى تحقيقها وهي:

- تكوين الطلبة تكوينًا إسلاميًا علميا،
- نشر المعارف الإسلامية،
- تطوير البحث العلمي،
- تحقيق المخطوطات والتراث الإسلامي الجزائري.

رابعا: الهيكلة الإدارية:

- مدير الجامعة: وهو مسؤول عن السير العام للجامعة.
- إدارة الجامعة: وهي تحت سلطة مدير الجامعة. وتتكون من ثلاث نيابات، وهي:
- نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي والتكوين المتواصل والشهادات. وتتكون من المصالح الآتية:

1- مصلحة التعليم والتداريب والتقييم،

2- مصلحة الشهادات والمعادلات،

3- مصلحة التكوين لما بعد التدرج والتأهيل الجامعي،

4- مصلحة التكوين المتواصل.

- نيابة مديرية الجامعة للتنشيط وترقية البحث العلمي والعلاقات الخارجية والتعاون. وتتكون من مصلحتين:

1- مصلحة متابعة أنشطة البحث وتثمين نتائجه،

2- مصلحة التعاون والتبادل ما بين الجامعات والشراكة.

- نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه. وتتكون من المصالح الآتية:

1- مصلحة الإحصاء والاستشراف،

2- مصلحة التوجيه والإعلام،

3- مصلحة متابعة برامج البناء وتجهيز الجامعة.

- مجالس جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية:

للجامعة هيئتان ممثلتان في مجلسين هما:

1- المجلس الإداري،

2- المجلس العلمي.

• الأمانة العامة: وتشمل المديريات الآتية:

1- المديرية الفرعية للمستخدمين والتكوين،

2- المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة،

3 - المديرية الفرعية للوسائل والصيانة،

4 -المديرية الفرعية للأنشطة العلمية والثقافية والرياضية،

5- المصالح المشتركة:

- مركز التعليم المكثف للغات،

- مركز الطبع والسمعي البصري،

- مركز الأنظمة وشبكة الإعلام والاتصال والتعليم المتلفز والتعليم عن بعد.

• المكتبة المركزية للجامعة، وتشمل المصالح الآتية:

1- مصلحة الاقتناء،

2- مصلحة المعالجة،

3- مصلحة البحث البيبليوغرافي،

4- مصلحة التوجيه.

خامسا: الكليات:

توجد في الجامعة كليتان هما:

1- كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية: وتضم خمسة أقسام هي:

- قسم الكتاب والسنة،
- قسم العقيدة ومقارنة الأديان،
- قسم الدعوة والإعلام والاتصال،
- قسم الشريعة والقانون،
- قسم الفقه وأصوله.

2- كلية الآداب والعلوم الإنسانية: وتضم ثلاثة أقسام:

1- قسم التاريخ، ويضم ثلاث شعب، هي:

- شعبة التاريخ الإسلامي،
- شعبة تاريخ الجزائر،
- شعبة الآثار والفنون الإسلامية.

2- قسم اللغة العربية والدراسات القرآنية، ويضم ثلاث شعب، وهي:

- شعبة اللغة العربية والدراسات القرآنية،
- شعبة اللغات الشرقية،
- شعبة الترجمة.

3- قسم الاقتصاد والإدارة، ويضم ثلاث شعب وهي:

- شعبة الاقتصاد الإسلامي،
- شعبة الإدارة العامة والتنظيم،
- شعبة إدارة الأعمال.

بجانب هذا، للجامعة علاقات محلية وخارجية. دور بارز في البحث العلمي، بإقامة الملتقيات العلمية الدولية، والندوات العلمية، واستقبال الوفود الزائرة. والإشراف على المناقشات العلمية. وتأطير فرق بحث متخصصة في مخابر بحث علمية. بجانب الإصدارات العلمية من كتب ومجلات.

مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية بطرابلس

معلومات عامة

إعداد الأستاذ الدكتور

صلاح الدين حسن السوري-ليبيا

//*//

إنشاء المركز، أهدافه واختصاصاته:

تمّ إنشاء مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، تحت اسم (مركز بحوث ودراسات الجهاد الليبي)، بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة عام 1977ف، بتاريخ 3 رمضان الموافق 17 هانيبال / أغسطس 1977ف، يتبع جامعة الفاتح، ويكون مقره مدينة طرابلس. ويهدف المركز، كما تنص المادة الثانية من قرار إنشائه:

1. تأصيل الجهاد العربي الليبي، وربط حلقاته بعضها ببعض على مر العصور.
2. دراسة التطور التاريخي للتراث العربي الليبي على مر العصور.
3. إجراء دراسات البيئة والدراسات المعاصرة التي لها علاقة مباشرة، أو غير مباشرة بالجهاد الليبي.
4. تجميع الوثائق والمخطوطات والمؤلفات المتعلقة بأغراض المركز.
5. إجراء الدراسات الوثائقية.

وأعطت المادة الثالثة للمركز الحق في أن يقوم بما يراه في سبيل تحقيق أغراضه، وخاصة في مجال التعاون مع المؤسسات العلمية في الداخل والخارج، وإجراء الدراسات الميدانية والنظرية، وترجمة الكتب والأبحاث التي تدخل في الأغراض التي قام عليها، مع تشجيع التأليف في الموضوعات التي تدخل في أغراضه، ونشر بحوثه في مختلف اللغات، وتأمين المناخ العلمي الملائم للعلماء والباحثين في مجالات اهتمام المركز من حيث الصلاحية وأنظمة الخدمة والحوافز المادية، وتوفير الوضوح لإستراتيجية وأهداف وأساليب وضع البحث التاريخي، وذلك

عن طريق تعبئة جهود العلماء والباحثين لتحقيق نهضة علمية وتقنية شاملة ملتزمة في إطار اختصاص المركز في ذلك بمنهجية البحث العلمي.

وأكدت المادة المذكورة على ضرورة التركيز على موضوع جهاد الليبيين ضد الغزو الاستعماري من خلال أجراء دراسات ميدانية لمواقع الجهاد العربي الليبي، وإعداد دليل لأعلام ومواقع النضال العربي الليبي، وإصدار موسوعة متكاملة للتراث الليبي وتاريخ الجهاد العربي الليبي، وعمل أشرطة علمية تسجيلية لمواقع الجهاد العربي الليبي.

وقد سار المركز، منذ تأسيسه، نحو تحقيق هذه الأهداف، وإعطائها الأولوية في برامجه البحثية، والتي تعكس في الواقع مضمون اسم المركز حيث تركز عمل المركز منذ إنشائه وحتى الآن على جمع روايات الجهاد، والتعريف بمعارك الجهاد، وتسليط الضوء على مجمل تطورات هذه المرحلة، وما لحق بالشعب الليبي من أضرار إبان المرحلة الاستعمارية.

فالأضرار التي لحقت بالشعب الليبي لا يمكن اعتبارها أمراً مضى، بل تجربة مريرة أثرت سلباً على هذا الشعب بكل فئاته، ولا توجد أسرة ليبية واحدة لم تتضرر من الاستعمار بشكل مباشر أو غير مباشر.

لهذا ظهرت الحاجة إلى إبراز الحوادث الكبرى في تاريخ الشعب الليبي وتصديه للقوى الخارجية، وكشف الآثار المترتبة على مرحلة الاستعمار، والأضرار الناجمة عنها لليبيين بشكل مباشر أو غير مباشر، لا بقصد تعميق ذلك في ضمير الشعب الليبي فحسب، وبالتالي زيادة وعيه وتصميمه على المقاومة والتصدي لمحاولات الاستعمار الجديدة التي تهدف إخضاع الوطن العربي والتأثير سلباً على خيارات الشعب الليبي السياسية والاجتماعية، وإنما أيضاً لمطالبة القوى الاستعمارية التي استعمرت ليبيا بتعويض الشعب الليبي جراء ما لحق به من أضرار من الاستعمار ومخلفاته.

إن مشاريع العمل الميداني، التي بدأ المركز في تنفيذها على مستوى مناطق البلاد المختلفة، سرعان ما أعطت المركز صفة، أو وضع المركز العلمي الوطني.

وقد نجح المركز، إلى حد كبير، في تسليط الضوء على نقاط إستراتيجية مهمة تتصل بحركة الجهاد، وأضرار الحروب الاستعمارية، ونفي الليبيين إلى الجزر الإيطالية، وغيرها من الموضوعات المتصلة بمقاومة الليبيين للغزو الاستعماري، بعضها كان مشوها قبل ذلك، أو كان مجهولاً تماماً، ما يؤكد صدق مقولة إعادة كتابة التاريخ.

ولكن بعد مضي ثلاثة عقود من عمر المركز، وجدنا أن المركز قد خطا أيضاً خطوات كبيرة ورائدة في مجال جمع الوثائق والمخطوطات، والصور الفوتوغرافية، والأشرطة الوثائقية، تزيد عن مليون وثيقة مكتوبة بين أصلية ومصورة، وما يزيد على خمسة عشر ألف رواية للمجاهدين، وحوالي 70 سبعين ألف صورة فوتوغرافية بالإضافة إلى تكوين مكتبة تاريخية جيدة متخصصة.

وكذلك نمت وتوسعت علاقات المركز بالمؤسسات العلمية المناظرة في الخارج، ومع الجامعات والشخصيات العلمية في الداخل والخارج، ما أوجب إعادة النظر في اسم المركز وطبيعة عمله؛ بحيث تستوعب التطورات والمهام الجديدة التي فرضت نفسها من خلال تجربة السنوات العشر الأولى من عمر المركز، ليكون المركز دائماً وأبداً في مستوى المرحلة، وأن يكون، كمؤسسة بحثية رائدة في مجالها، إحدى أدوات الثورة الثقافية، مستفيداً من الرصيد العلمي الذي كونه، ومنهج البحث العلمي الرصين الذي سار عليه منذ تأسيسه، لتشمل مهامه مجال البحث التاريخي بمفهومه الواسع، ووفق رؤية شمولية كلية، وإعطاء المركز الصفة الاعتبارية المستقلة كمركز بحث وطني.

وهكذا صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 933 لسنة 1990 بإعادة تنظيم مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي. استوعب قانون المركز الجديد تجربة السنوات

السابقة، والأبعاد الجديدة لمهامه المستجدة. لقد شملت التعديلات الجديدة تغيير تسمية المركز إلى مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. وهذه التسمية هي أكثر شمولاً، وأدق تعبيراً عن المهام التي يضطلع بها عادة مثل هذا المركز الوطني للدراسات التاريخية. وقد تضمن الاسم عبارة جهاد الليبيين، تنويهاً بهذه المرحلة المجيدة في تاريخ الليبيين الحديث.

الهيكل التنظيمي للمركز:

يتكون الهيكل التنظيمي للمركز من لجنة إدارية وأمين عام المركز والأمين المساعد بالإضافة إلى عدة شعب علمية وأقسام فنية ومكاتب إدارية خدمية تعمل، منذ إنشاء المركز، على تحقيق ما أوكل لها من مهام في إطار الأهداف العامة للمركز.

أ – إدارة المركز

1. لجنة إدارة المركـــــز،
2. أمين عام المركـــــز،
3. الأمين المساعـــــد،
4. المستشار العلمـــــي.

ب – إدارة الشؤون الإدارية والمالية:

- قسم الشـؤون الإداريـة،
- قسم الشؤون المالية والمخازن،
- المكتـب القانونـــي،
- قسم الشؤون العامة والحركة.

ج – فروع المركز:

1. فرع غدامس،
2. فرع بنغازي،
3. فرع سبها،

د- مكاتب الاتصال:

أ- سرت،

ب- مسلاتة.

الشعب والأقسام العلمية والفنية:

1. شعبة الرواية الشفوية،
2. شعبة الوثائق والمخطوطات،
3. شعبة المجاهدين وأضرار الحروب،
4. شعبة البحوث والدراسات،
5. شعبة المطبوعات والنشر،
6. شعبة الخرائط التاريخية،
7. شعبة المكتبة،
8. قسم الحاسوب والتصوير.

ومركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، وفق قرار إعادة تنظيمه المشار إليه، يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ومقره مدينة طرابلس، ويجوز له أن ينشأ له فروع بأية جهة أخرى بالجماهيرية العظمى. (المادة 3)، ويهدف "إلى النهوض بالدراسات التاريخية والبحوث السياسية والاستراتيجية ذات الصفة العلمية الموثقة والمتصلة بأهداف المجتمع من خلال منهج علمي يهدف إلى إعادة كتابة التاريخ الليبي والعربي والإنساني بصفة عامة، وإجراء البحوث والدراسات حول القضايا التي تهم الجماهيرية العظمى، وتقع في إطار اهتمام المركز، وذلك من خلال ما يلي :

1. تجميع وتوثيق ودراسة مصادر تاريخ الجهاد العربي الليبي، وإعادة كتابته وتحريره من التشويه والتحريف وربط حلقاته بعضها ببعض على مدى العصور في إطار التاريخ العربي والإسلامي.

2. إجراء الدراسات والبحوث المعاصرة المتعلقة بالمجالات السياسية والاستراتيجية والأمن القومي.

3. تشجيع الأبحاث المتعلقة بتاريخ الوطن العربي والعالم الإسلامي وأفريقيا خاصة، والتاريخ العالمي عامة.

4. التعريف بالتراث العربي والإسلامي في كافة مراحله وصوره وأشكاله على مر العصور وجمعه والعمل على إحيائه والحفاظ عليه، والاستفادة منه كمصدر للتأصيل والعمل على جمع كافة ما أمكن جمعه من الوثائق والمخطوطات المتعلقة بها ودراستها وتحقيقها ونشرها.

وللمركز في سبيل تحقيق أغراضه (المادة 5) القيام بما يلي:

أ- جمع كل الروايات الشفوية، والوثائق والكتب المتعلقة بالجهاد العربي الليبي، أو بغيرها من المراحل التاريخية.

ب- إجراء كافة الدراسات التاريخية، وخصوصاً تلك المتعلقة بالتاريخ العربي والإسلامي والأفريقي والإشراف عليها والتكليف بها.

ج- تعبئة جهود العلماء والباحثين واستقطاب الخبرات العلمية، وتأهيل وتنمية الإطارات الوطنية المتخصصة في مجالات اهتمام المركز.

د- تأليف وترجمة ونشر الأبحاث والكتب والموسوعات العلمية، وإنتاج الأشرطة الوثائقية في إطار أعمال المركز.

هـ - إصدار دوريات علمية متخصصة في مختلف مجالات اهتمامه.

و - تقديم المشورة والرأي في وضع المناهج والمقررات الدراسية المتعلقة (بمادة التاريخ) في مختلف مراحل التعليم العام.

ز - ربط الصلة العلمية بالمؤسسات المناظرة في الوطن العربي وفي الدول الأخرى في مجال البحث التاريخي والدراسات المعاصرة.

ح - إنشاء مكتبة متخصصة، جامعة لكل ما يدخل في أغراض المركز من كتب ودوريات وأشرطة مرئية وصور (فوتوغرافية) وغيرها.

ط - تجميع وحفظ وترجمة ودراسة وتحقيق ونشر الوثائق العربية وغير العربية المتعلقة بالتاريخ العربي الليبي وتاريخ الوطن العربي عموماً.

ي - التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث داخل وخارج الجماهيرية العظمى وإبرام الاتفاقيات المنظمة للتعاون معها في إطار اتفاقيات التعاون العلمي والثقافي الموقعة بين الجماهيرية العظمى والدول التي تتبعها هذه الجامعات والمراكز.

ك- تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية وعقد الحلقات الدراسية حول الموضوعات الداخلة في اهتماماته في الداخل والخارج، أو المشاركة فيها.

ل - إنشاء دور للمجاهدين في المدن والقرى بالبلديات بالتعاون مع اللجان الشعبية المختصة وتنظيم المعارض المتعلقة بحركة الجهاد في الداخل والخارج.

م - جمع ودراسة البيانات والإحصائيات المتعلقة بأضرار الحروب الاستعمارية ومخلفاتها على الأراضي العربية الليبية وإجراء البحوث والدراسات المقارنة حولها.

وهكذا نرى أن المركز أصبح مركزاً بحثياً، واسع الصلاحيات في مجال البحث التاريخي، والقضايا المعاصرة، مما فرض عليه مهام جديدة. إن هذه المهام تستلزم إلى جانب توفير المادة العلمية، إعداد العناصر الاختصاصية المعدة إعدادًا علميًا وفقا للرؤية المنهجية الجديدة.

لقد ركزّ مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية في الواقع جهوده، ومنذ إنشائه، على مجال اختصاصه، وبفضل التزام القائمين عليه بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في قرار إنشاء المركز، سرعان ما بنى هذا المركز سمعة طيبة داخليا وخارجيا، وأصبح بحق مفخرة لثورة الفاتح العظيمة، وأحد إنجازاتها الثقافية الكبيرة، كما تعبر عنه شهادات العديد من الزوار العرب والأجانب الذين زاروا المركز واطلعوا على أعماله وإنجازاته.

فقد سار المركز، ومنذ بداية نشاطه بوعي وإدراك تامين للتوجهات العامة لحركة المجتمع والأهداف السوقية للثورة، وبالأسلوب الديمقراطي القائم على العمل الجماعي فكرًا وتطبيقا، ومن خلال هيكله التنظيمي وشعبه العلمية التي تمَّ إنشاؤها، وفقا لمتطلبات البحث والتوثيق التي يضطلع بها المركز، نحو تحقيق الأهداف المتوخاة منه، ونجح بحمد الله وتوفيقه في تحقيقها، سواء ما يتعلق بـ :

1- جمع الوثائق والمخطوطات التاريخية التي قام المركز بجمعها وتوثيقها وتحقيقها.

2- الاستبيانات والروايات الشفوية التي قام المركز بإجرائها مع المجاهدين القدماء الذين لا زالوا على قيد الحياة، أو الرواة، في إطار توثيق المعلومات حول تاريخ الجهاد ومقاومة الغزو الاستعماري.

3- أو في مجال تأسيس مكتبة علمية تاريخية متخصصة في مجال اهتمامات المركز، أو ما يخص نشر الكتب والدوريات في إطار نشر حصيلة أبحاثه ودراساته.

4- أو في مجال الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية العلمية التي أقامها المركز أو شارك فيها في الداخل والخارج، وتتناول موضوعات تقع في مجال عمل المركز

5- أو دوره في إيقاظ الذاكرة التاريخية للشعب العربي في ليبيا وجمع الوثائق والإحصائيات حول الأضرار التي لحقت بالشعب الليبي من جراء الاستعمار الإيطالي، ووضع ملفات حول المنفيين، وكذلك الألغام. الأمر الذي مكنَ جماهير الشعب الليبي من إدراك حجم المعاناة التي عاناها آباؤهم وأجدادهم إبان الحقبة الاستعمارية، وحقه في التعويض عما لحقه من خسائر مادية ومعنوية بسبب الاستعمار وممارساته البربرية، وتحسيس الرأي العام الدولي بعمق وفاجعة هذه المأساة، وتحويل مطالب الشعب الليبي في التعويض إلى قضية دولية، إرساء لقاعدة جديدة في التعامل الدولي حتى لا يفلت المسئول دون عقاب، وحتى تكون التجربة الاستعمارية مريرة ليس فقط للطرف المُعْتَدَى عليه بل كذلك للطرف المعتدِي.

إن مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، وهو يرتكز على قاعدة صلبه من المادة التاريخية، والخبرة العملية، وفي إطار التوجيهات بتنفيذ سلسلة من الدراسات الاستراتيجية والمهمة جداً يسعى المركز خلال المرحلة 2008 – 2012، في الخطة التنموية استكمال تنفيذ سلسلة من الدراسات العلمية المعمقة، كمشاريع وطنية استراتيجية، والبدء في إعداد تنفيذ مشاريع جديدة، كبناء وإعداد متحف حركة الوحدويين الأحرار، ودراسة السكان في ليبيا، وغيرهما من المشاريع العلمية الإستراتيجية.

أولا: المشروعات العلمية الجاري تنفيذها.

مسمياتها:

1. توثيق حركة الوحدويين الأحرار.

2. إعداد معجم بمعارك الجهاد وأطلس تاريخي لهذه المعارك.

أ. موسوعة معارك وأحداث الجهاد.

ب. أطلس تاريخي لمعارك تاريخ الجهاد.

3.توثيق ودراسة المعتقلات الفاشستية في ليبيا وأضرار الحروب الاستعمارية وأعمال السخرة.

مشروع تاريخ ليبيا الاجتماعي والثقافي والاقتصادي (1550 – 2000).

4.التوجه نحو أفريقيا، ويشمل:

أ- موسوعة تاريخ العرب في أفريقيا.

ب- الجاليات الليبية في البلدان الأفريقية.

ج- موسوعة الشخصيات الليبية في موسوعة الأعلام الأفريقية.

6.طباعة ونشر دوريات المركز (مجلة البحوث التاريخية، الوثائق والمخطوطات، الشهيد، آفاق تاريخية، الأنصاف، الكناشة).

7.الاستمرار في طباعة نتائج البحوث الجارية، والرسائل العلمية المجازة، التخصص الدقيق (الماجستير والدكتوراه).

8.إنتاج الأشرطة الوثائقية التاريخية.

9.إنتاج سلسلة من الكتب الالكترونية التاريخية.

10. مشروع دراسة السكان في ليبيا.

11. برامج التدريب والتأهيل بما في ذلك إرسال بعثات للخارج لتعلم اللغات الإنجليزية والإيطالية والفرنسية والعثمانية.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ : الجماهيرية العظمى: طرابلس – شارع سيدي منيدر

☎ 00218-21-3331782 / 00218 -21- 4446987 / 00218 -21- 4446988 📠

00218 -21- 3331616 ✉ 5070

E- mail: libyanjihad @ libsc.org.ly / website: www.libsc.org.ly

:libyanjihad @ hotmail.com

التاريخ وسياسات التعويض

أو التوجه الاستقصائي في الدراسات التاريخية

ليبيا نموذجاً

الأستاذ الدكتور: محمد الطاهر الجراري
مركز جهاد الليبيين ـ ليبيا

//*//

التوجه الاستقصائي في الدراسات التاريخية[1]

ملخص البحث:

بما أن الجهد الفكري التاريخي المبنى على الدراسة والتحليل النقديين للوثائق الأرشيفية وبقية المصادر بهدف إعادة رسم، لا تخيل رسم، الماضي بكل تجرد وموضوعية ودون إصدار أحكام جزائية أو قضائية، قد فشل في التقليل علاوة على كبح مطامع الإنسان الاستحواذية كما يشهد الواقع فإن من المنطق التساؤل عن جدوى التوجهات السابقة والبحث عن بدائل تجمع بين الموضوعية وخدمة المستقبل.

---

1 - يناقش الأستاذ J. Torpey في مقاله بمجلة التاريخ الحديث سنة 2001 التسمية ويميل إلى مسمى التاريخ التخليدي Communicative History على أساس أن كل هذا التوجه يسعى للتذكير الدائم بالمظلمة التاريخية عن طريق النصب التذكارية وغيرها .

وبما أن شروط التوجه الجديد في الدراسات التاريخية الاهتمام برأي الضحية والبرهنة عليه عبر مصادر أخرى أهمها الاستقصاءات التاريخية الشفوية أو المكتوبة(الرواية الشفوية والاستبيانات) وهذا ما عنته جملة الأستاذ سريرام:

Even truth commissions often conceptualized Primarily as tools to create a more complete account of the past and Vindicate victim's accounts of their own mistreatment, are regarded Primarily as instrument of punish met (Sriram 2002, P. 3 L25-30)

إذا البرهنة في جزء كبير منها لا تتأتى إلا عن طريق الاستماع الشفوي – الرواية – أو الاستماع المكتوب – الاستقصاء. وعليه فإن اسم الاستقصاء التاريخي قريب من الواقع لأنه الوسيلة الأولى التي ينطلق منها للتأكد من الواقعة ثم فرض الجزاء اللازم لتصحيحها والتعويض عنها .

ونظرا لأهمية الاستبيانات التاريخية سواء على هيئة أسئلة مكتوبة – استبيان – أو على هيئة رواية شفوية في تجميع بعض من مادة هذا التوجه فقد يمكن إطلاق مسمى التوجه الاستقصائي عليه نظرا لأن التاريخ في عمومه توثيق لحركة البشر على الأرض وبالتالي تخليد لها.

* مع ضرورة التنبيه إلى إنني تعمدت أن تكون الهوامش استطرادية موسعة ومن مصادر متنوعة ومتكررة أحيانا وذلك لوضع القارئ في صورة النقاشات السائدة حاليا حول الأضرار وسياسات التعويض وللتعرف على الاستجابات المختلفة لها، ولمقارنة كل ذلك بالحالة الليبية كلما كان ذلك واضحا عندي.

وانطلاقا من هذه الحاجة برز في النصف الثاني من القرن العشرين توجه تاريخي يقضى بأن الحكومات والمؤسسات والشركات والمجتمعات عموماً تُحمل مسؤولية أخطائها السابقة، وتُلزم بالاعتذار ودفع تعويضات عن ما سببته وتسببه للأخر من متاعب. سابقا كان هدف المؤرخ تصوير الحدث كما فعله الفاعل وتأثر به المفعول به، التوجه الجديد يقترح عنصراً ثالثا هو القصاص كرادع مستقبلي.

هذا التوجه اقتضى ابتكار مصادر جديدة ومنهج يؤسس لنتائج تخدم هذه الغائية الجديدة في الدراسات التاريخية دون تفريط في الضوابط الأكاديمية التقليدية التي ابتكرها فون رانك وطورت بعده. في هذه الورقة سنسعى لتعريف التوجه الجديد وتوضيح مبرراته، وذكر لأهم مصادره والمحاذير المسجلة ضده مع تركيز، خصوصا في هوامش البحث الاستطرادية، على مقارنات للحالة الاستعمارية الليبية مع غيرها من الحالات العالمية[1].

---

1 - توظيف التاريخ لأهداف وغايات مرسومة ليس أمراً جديداً، ففي العصور الوسطى المسيحية والإسلامية وظف التاريخ لغايات دينية تخدم الكتب المقدسة فكل النعم والمصائب هي مقادير مقدرة من الله بما فيها غزو المغول للعالم الإسلامي كما يراها أغلب المؤرخين من أمثال ابن الأثير وغيره. الفرق بين الغائية القديمة والغائية في التوجه التاريخي الجديد هو أولاً المنهجية الحديثة وضوابطها الصارمة وثانيا العقاب الرباني استبدل بقصاص دنيوي رادع يسعى لمنع تكرار الظلم التاريخي. للمزيد حول الفروق بين الدراسات التاريخية القديمة والحديثة والمعاصرة وخصوصا التوجه الاستقصائي الجديد انظر:

- Bahru Zewde in Africa Zamani 7-8, 1999-2000 –
- Bvckle in Gardiner (ed) P. 33-40–
- J. Torpy (edt.) 2001, P. 333f–
- H. N. Scheiber in B.J.I.L. 2002, VOL. 20: 233–
- جاك كراب جونيور ترجمة عبدالوهاب بكر، 1993،

حسين مؤنس، 1984، القاهرة

النـــــــص

التعريـــف: هو توجه تاريخي حديث يصر على البحث عن المظالم التاريخية ويطالب بإصلاحها والتعويض عنهاReparations. وتركزت جزاءاته في البداية على المحاكمات Persecutions والتطهير Purge والعفو Amnesty وتدريجيا تطور التوجه منهجيا وتاريخيا وموضوعيا ليصبح علما يسعى لتأكيد سياسة ندم مسؤولة وشاملة[1].

---

1 – التوجه الاستقصائي (الترانزتولوجي Transitology) كلمة استعملت لتدل على علوم أكاديمية وسياسية ناشئة في مجال الإنصاف اللاحق أو العابر Transional Justice والذي يركز على حالات تاريخية Case Histories وعلى تصنيفات محددة Specific Typologies وعلى وسائل سياسية Policytools

الأستاذ توربي Torpey ومجموعته يرون أن هذا التركيز ضيق جدا ويميزون أنفسهم عنه على ثلاثة أسس:

1. نظريا Theoretical ومنهجيا Methodology
2. تاريخيا Historical
3. موضوعيا Substantive

نظرياً ومنهجيا: المؤلفون لكتاب Torpey ينتقدون الإطار النظري الضيق لمفهوم التاريخ الاستقصائي القديم (الترانستولوجي Transitology) فهم يرون أن المفهوم القديم يركز فقط على الانتهاكات المرتكبة من الأنظمة الشمولية فقط أو الانتهاكات المرتكبة أثناء الحروب .

ويقترحون مفهوما أكثر ملائمة للسياسات التعويضية يتسع للجرائم المرتكبة ليست فقط من الأنظمة الشمولية ولكن حتى من الأنظمة التقدمية. هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية المنهجية فإنهم يقترحون أن المنهج السائد في الدراسات التاريخية الاستقصائية القديمة (الترانستولوجية Trausitology)، غير كاف فالمنهج المتبع وفقا للتوجه القديم يؤدي إلى تقييم ضيق لأنواع الأنظمة القائمة قبل الانتقال أو التغيير، ويؤدي أيضا إلى تقسيمات ضيقة .

هذا المنهج يعتمد على وسائل إصلاحية ضيقة من الأدوات الحكومية الجامدة مثل المحاكمات Prosecutions والتطهير Purges والبــراءة Amnesties. ويجادل المؤلفون الجدد أن هذه لا تتصدى للاهتمامات الرئيسية لإصلاح بنية اجتماعية ممزقة مثل دور الندم Regret والاعتذار Apology والتعويض Reparation وإنما تركز فقط على الوسائل العقابية بينما المطلوب هو إصلاح البنية الاجتماعية التي مزقتها المظالم والتحذير من عدم التكرار مستقبلا .

فالجيل الجديد من المؤرخين ذوو هذا الاتجاه وفي آخر أعمالهم الصادرة ما بين 2004 و2006 فـ يتهمون الدراسات التاريخية التعويضية السابقة بأنها ضحلة وضيقة الأفق لأنها لا تهتم إلا بأخطاء النظم الشمولية والصراعات المسلحة في حين يجب

ويرى المؤلفون الجدد أن هذه الاهتمامات ضرورية للاعتراف الواضح بالأضرار التي لحقت بالضحية وضرورية بالنسبة للفاعلين لتحمل مسئولية أعمالهم وضرورية للمجتمع لمواجهة ماضيه بشجاعة

إحدى المساهمات اقترحت أنه عوضا عن التنظير الأخلاقي حول الأحكام والأخلاق وتبادل الاتهامات، يجب التركيز على سياسة ندم مسؤولة Responsible Politics of Regret هذا النوع من التوجهات لا يهتم فقط بالاستجابات السياسية ولكن أيضا بالضمير التاريخي. وهناك مساهمة أخرى تقترح الحاجة إلى أعمال أكاديمية وشعبية لاستعادة وتقوية هذه المشاعر. ويستدل المؤلف في هذا بكتاب Daniel Galdhagen الذي يركز على تجريم الألمان ككل لا هتلر فقط من منظور دمقرطة الماضي Democratize the Past .

تاريخيا: المؤلفون الجدد ينظرون لأدبيات التاريخ الاستقصائي القديم بأنها ضيقة تاريخيا ويجادلون أن التركيز على الانتقال من النظام الشمولي أو الصراع المسلح ابتداءً من انتقال أو تغيرات شرق أوربا سنة 1970 تسقط من الاعتبار أضرار ماضوية الواجب التعويض عنها، كما أن طلبات بخصوص التعويض عنها قد رفعت بالفعل. ووفقا للمشاركين في الكتاب المذكور هذه الطلبات تنطلق من مظالم ماضوية أوسع وأعمق من ما نوقش في الأدبيات السابقة للتاريخ الاستقصائي. ويضمنون الاستجابات للمظالم التي وقعت للعبيد السود في الولايات المتحدة ومظالم سكان كندا الأصليين وكذلك الهنود الحمر بأمريكا وسكان استراليا .

جوهريا: المؤلفون الجدد ينظرون إلى الدراسات الاستقصائية القديمة بأنها جزء Subset من التوجه الجديد الذي يمكن أن يشمل التعويضات Reparations وإعادة الاعتبار Restitutions والاعتذار Apologies والتاريخ التخليدي Communicative History. معظم الكتاب يتعاملون مع هذه العلاجات التي عادة ما تستثنى من الأدبيات القديمة.

التعويض وإعادة الاعتبار هما أكثر من مجرد تعويض مادي للضحية عن الخسائر على الرغم من أنه في بعض الأحيان تم تحويل المبالغ. ولكن الأهم أنه نظر إليهما على أنها وسيلة للاعتراف بالظلم والخسائر التي وقعت .
وتسعى التعويضات إلى استعادة المعنويات أكثر من التعويض عن خسائر مادية حدثت في فترات زمنية بعيدة والتي يتعذر معها وجود ضحايا أحياء. وهكذا تصبح التعويضات مساع لمعالجة النتائج المستمرة والأضرار الدائمة الناجمة عن مظالم ارتكبت في الماضي عوضا عن التعويض عن الأخطاء في وقتها فقط. والمثال على ذلك حالة العبيد في الولايات المتحدة التي يتعذر بل يستحيل دفع تعويض للمتضررين أنفسهم والأنسب هو أن التعويضات يجب أن تذهب إلى الأحفاد وما يعانونه من ظلم اجتماعي واقتصادي وسياسي نتيجة لظروف أجدادهم وآبائهم.
للمزيد ارجع إلى: C. L. Sriram, 2006, P. 1-6 - وكذلك J. Torpey, 2001, P. 1-25 -

إضافة الأخطاء المرتكبة من الأنظمة التحررية والديمقراطية. وإلى جوار جزاءات المحاكمات والتطهير والعفو يصر المؤرخون الجدد على إضافة الاعتذار Apology والندم Regret ورد الاعتبار Restitution والمصالحة Reconciliation والتعويض Reparation والردع Deterrence والتربية الاجتماعية Social Pedagogy والسلم الاجتماعي Social Peace، وأحيانا الإصرار حتى على قيام أنظمة ديمقراطية مسئولة.

المؤرخون الجدد يصرون على وضع خريطة شاملة لإصلاح النسيج الاجتماعي الذي فرقته الجريمة التاريخية مما يستدعي التوسع في كل تلك المجالات حتى يقر الجناة بشكل صريح وواضح بخطئهم ويتحملون بشكل كامل مسؤولياتهم كما لابد للمجني عليهم من متعة الرضى بحصولهم على حقوقهم عن الأخطاء التي ارتكبت ضدهم وبالنسبة للمجتمع لابد أن يواجه ماضيه بشجاعة وحكمة[1]. ويحدد المؤرخون

---

1 - في الأساس فإن إعادة الحق أو رد الاعتبار Restitution هي محاولة لإعادة الوضع القائم قبل انتهاك حقوق الإنسان، وبهذا المفهوم فإنه يشمل إعادة المواطنة والعمل والحرية، كما يضم أيضا إعادة المواد المسروقة.

الإصلاح Reparation واجب للضحية، بما فيه الضرر المادي أو الجسدي والمعاناة العاطفية وضياع فرص القدرة على الكسب ، عندما يمكن حسابه وتقييمه بمقابل مادي أو اقتصادي.

ويشير المعني إلى تعويضات مادية لأشياء يصعب إعادتها مثل فقدان نفس بشرية .

إعادة التأهيل Rehabilitation تغطي كل أشكال الرعاية والخدمة التي قد يتطلبها الضحية، مثل الرعاية الصحية والقانونية إضافة إلى إجراءات لإعادة الكرامة والسمعة لشخص الضحية.

هذه المفاهيم مجتمعة تشتمل على وسائل عن طريقها يستطيع الفعلة (للظلم) البدء لإصلاح الإساءات الماضية التي ارتكبت ضد الأفراد والجماعات .

هناك نقاش واسع حول:

1- هل إعادة التأهيل Restitution والإصلاح Reparation تستطيع تحقيق المصالحة Reconciliation بدون شكل ما من تحمل المسؤولية Accountability .

2- الاعتراف بمعاناة الضحية هل يمكن فصلها عن إقرار الفاعلين Perpetrators بالظلم المرتكب. حتى الإصلاح الشكلي ربما يكون اعترافاً رمزيا بظلم ارتكب وسيكون فعالا في عملية المصالحة.

الجدد أربعة أنواع من الجناة وهم الخيالي والانتهازي وملتزم القوانين والمتفرج، هؤلاء جميعهم، ورغم اختلاف مقاصدهم ومواقعهم، مذنبون عليهم تحمل مسؤولياتهم وما يترتب عليها[1].

3- ومن الصعب تصور أن يكون هناك إعادة اعتبار Restitution أو إصلاح Reparation بدون تحمل مسئولية. وحدهما سيكونان من غير المحتمل أن يقنعا الضحية أو المجموعة الدولية.

4- على الدولة المسببة للظلم التاريخي أن تظهر بجلاء قبول المسؤولية الأخلاقية لماضيها Past Moral Responsibility ورد الاعتبار والإصلاح Restitution and Reparation مع وجوب أن يترافق كل ذلك بخطوات واضحة وجادة تجسد الاعتراف وتحمل المسؤولية Acknowledgement and Accountability.

5- إن الاعتراف بالخطأ وتحمل المسؤولية من جانب الفاعلين Perpetrators تجاه الخطأ المرتكب أمر ضروري للمصالحة. وبدون هذا الإقرار والاعتراف بالخطأ، مهما طال عليه الزمن، سيظل الظلم حاضراً في مناطق الشعور واللاشعور، وبالنهاية يمنع المصالحة. الأخطاء التاريخية هي أخطاء دائمة إذا لم تصف، وستقود إلى دوائر من العنف والثأر. (Ellis & Hutton 2202, P. 344 , L. 28f)

6- بالاعتراف الإرادي أو التطوعي بالخطأ عن مظالم سابقة تخلق الدولة محيطاً يضطر فيه المواطنون إلى تقييم أدوارهم تجاه الجرائم المرتكبة. وفي المقابل مثل هذا الإقرار يشجع على النقاش والحوار. وغالبا ما تناقض هذه النقاشات وبشكل مباشر وقوي، مفاهيم المواطنين عن تاريخ بلدهم. وهذا يساعد الدولة لتطهير ذنبها وخلق تعريف وطني جديد عبر التكفير عن الخطأ .

الدعاوى الخاصة بإعادة الاعتبار المقامة حاليا من قبل ضحايا الحرب العالمية الثانية وموكليهم تعكس بجلاء حقيقة أن بعض حالات رد الاعتبار هيأت الأرضية لمزيد من المصالحة بين الضحية والفاعلين Victims and Perpetrators وهناك محاولات أخرى للحصول على تعويضات نجحت فقط في تأجيج عداوة جديدة. وتمثل ألمانيا بأقوالها وأفعالها الإيجابية تجاه ضحاياها، وإيطاليا بأقوالها وأفعالها السلبية تجاه الليبيين طرفي تناقض لهذه المعادلة كما نرى في هذه الورقة وهوامشها .

1 – **هناك عدة أنواع من الجناة أهمهم:** المتعصبون أو العقائديون المتشددون Fanatics حسب تعريف الأستاذ الستر، وهم أولئك الذين لهم مبادئ وأهداف يسعون لتحقيقها. ليست لديهم أطماع شخصية مع أنهم قد يستفيدون من موقعهم .

الانتهازيون Opportunists وهم الذين يسعون لتحقيق أهداف شخصية كالترفيع في المناصب أو الذين يتقلبون حسب المواقف والظروف وهم في كل الأحوال يهيئون الظروف للأفعال الخاطئة التي يرتكبها النظام .

أما الضحايا فيختلفون باختلاف الحالة، فمن القتل الجماعي المنظم عن طريق النفي، والاعتقال، والسجن، إلى التعذيب الجسدي، وفقدان أحد أعضاء الأسرة، إلى الاستعباد والسخرة في الأجهزة العسكرية والمدنية. ويدخل في عداد المتضررين ضياع فرص التعليم، والعمل، والإهمال الصحي، والقهر الثقافي، والتمييز الجنسي والعرقي، والتعصب المذهبي، والإحساس بالدونية، والاحتقار، وكافة الأضرار الاقتصادية، والنفسية، والجسدية، والثقافية، والاجتماعية، الناجمة عن مراحل الظلم التاريخي المختلفة[1].

زمنيا لا يتقيد التوجه التاريخي الجديد بفترة زمنية محددة[2]، فالمؤرخون الجدد يزكون الدعوة لتضمين مجموعات واسعة وعميقة من الحالات التاريخية كتجارة

النوع الثالث هم ملتزمو القوانين Conformist الذين يسيرون حسب التعليمات ولا يجرأون على التصدي للأخطاء لخوف من الأذى أو تعود بالسير وفقا للموجود.

جميع هؤلاء يسعون لتوفير مبررات وحتى تحريض للنظم المسببة للمظالم التاريخية. وفي هذا الإطار مهم التذكير بأن أساس النظام الديمقراطي هو الإرادة الشعبية الغالبية أي لا ينفذ شيء إلا بناءً على قاعدة أن الأكثرية راضية عنه ومن هذا المنطلق الديمقراطي نستنتج أن الغزو الإيطالي لليبيا سنة 1911 تم بناءً على رغبة الغالبية من الإيطاليين نظراً لكون الحكومة كانت ديمقراطية.
(للمزيد انظر C. Sriram, 2006, P. 10-11)

1 - أسست جماعة من اليهود جمعية لمقاضاة المتهكمين عليهم لفظيا، منطلق هذه الجمعية هو مطاردة الألفاظ والصفات المشينة والمهينة التي كان يتلفظ بها بعض الناس ضد اليهود، ومعاقبة أصحابها ومنع تداولها بما في ذلك الأعمال الأدبية والفنية مثل بعض روايات كبار الكتاب العالميين من أمثال شكسبير .

الإيطاليون والأوروبيون في أغلبهم تعودوا أن يطلقوا ألفاظا ازدرائية ضد الشعوب المستعمرة مثل لفظ انديجني الإيطالي للعرب الليبيين وغيره. للمزيد حول هذه النقطة انظر:
J. Torrey, 2001
C. Sriram, 2006, P. 10-18

J. Kenneth, P. 3 L. 29-32
2 - الزمن أو التقادم لا يلغي الحق بدليل عشرات بل مئات القضايا المرفوعة أمام المحاكم الأمريكية والأوروبية حتى اليوم ضد جرائم في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين.

الرقيق ومظالم الأقليات في أمريكا وكندا واستراليا، ومظالم الاستعمار الغربي في أفريقيا وآسيا[1].

السؤال هو إلى أي مدى يمكن الرجوع للخلف؟ بعضهم يرغب في فتح أخطاء مدينة أثينا ضد بقية المدن الإغريقية القديمة قبل الميلاد. ويعضهم يحصر الجزاء في الجانب المعنوي والردع المستقبلي بينما يرى البعض إلزام المرتكب للخطأ بالجزاءين المادي والمعنوي. للمزيد انظر: H. Scheiber, 2002; Ellis & Hutton , 2002, P. 342-353

1 – أولا / السؤال هو: هل إعادة نقاش أحداث فات عليها خمسون سنة مجدي أم لا؟ يقول شويبسي Schoepes مدير مركز مندلسون للدراسات اليهودية الأوروبية: " من الضروري مناقشة الماضي لأنه لا يمكن فهم ما يجري حاليا إذا أنت لم تعرف ماضيك " (J. Kenneth, 1999, P. 13 L. 5-8) السيد الن شتاينبرج Elan Steinberg المدير التنفيذي للمجلس اليهودي العالمي قال بمناسبة مرور خمسين عاما على انتهاء الحرب العالمية الثاني: "إن الزمن يزيد من الشعور بالمحرقة. لقد أصبح لدينا تراكم زمني استدعى بالضرورة زيادة ثقل تأثير مأساة المحرقة مما سمح بجعل المسؤولين الرسميين أكثر إحساساً وفهما لمطالبنا " (J. Kenneth, 1999, P. 3 L. 18-22).

هل على الأحياء المطالبة بتعويض عن

- المنازل المصادرة؟
- الأراضي المصادرة؟
- الممتلكات الشخصية: ذهب، فضة، بسط، تحف.... الخ؟
- الاستيلاء على المتاجر والحرف؟
- الجرائم ضد الإنسانية؟

ثبت واقعيا أن هذا ممكن، وبما أن القياس هو أحد مصادر التشريع السماوي والأرضي فإن الموضوع يقتضي سرد سوابق من جماعات بشرية ابتليت بظلم تاريخي فطالبت بحقها ونالته رغم طول المدة. وبرغم الإدراك الكامل لاختلاف الحالات واختلاف قوة وسائل التأثير التي تمتلكها بعض الجماعات مثل الجالية اليهودية العالمية، التي تتمتع بإمكانيات مادية وإعلامية واسعة، إلا أن ذلك لا يجب أن يوهن المطالبين بحقهم من أمثال الليبيين في الإصرار على التعويض عن ما لحق بهم من أضرار نتيجة الاستعمار الإيطالي وغيره. ومن المفيد في هذا المجال التذكير بمشاريع تعويضية كثيرة مثل مشروع مارشال التعويضي لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية والكثير من التعويضات التي شهدها عالم ما بعد تلك الحرب. (للمزيد انظر العديد من مواقع أضرار الحروب War Reparations على الشبكات العنكبوتية – انترنت – الزاخرة بالنماذج والأمثلة. من ذلك مثلا WWW. Answers. Comp. Hopis (War Reparations) و WWW. Encyclopedia. Com (html / RL /Reparali. Asp، وغيرهما كثير جدا)

وفيما يلي نماذج كثيرة لمطالب أهلية وردود أفعال الحكومات والشركات والمتاحف عليها:

o مور شتيرن Mor Stern تاجر في براغ بتسيكوزليفاكيا سنة 1929 ويقيم أحفاده بالولايات المتحدة حاليا ويطالبون في سنة 1995 بأضرار لحقت ضد جدهم وضدهم من الألمان، قالت إحدى المحاميات واسمها Lisa Stern أمام محكمة أمريكية سنة 1995 تدافع عن أحفاده الذين يطالبون بتعويض من ألمانيا: " الورثة الذين أتحدث إليهم وباسمهم وباسم أجدادهم الأعزاء، سوف لن يتركوا عذابات " أجدادهم تمر دون عقاب، إنهم مصرون على عمل أي شيء بحثا عن العدالة والإنصاف ".

The heirs that I speak to, in the name of their beloved ancestors, will not let this go. They will exhaust all remedies to seek justice (J. Kenneth, 1999, P. 2 L. 3-6)

o في أغسطس سنة 1999 وافق دانيال سيرل Danial Searle على دفع تعويض لأحفاد شخصين اثبتا أن لوحة فنية آلت إلى سيرل كانت في الأصل ملكا لجدهم.

(Kenneth, 1999, P.2 L. 20-25). وفي مكتبة امبروزيانو بميلانو بايطاليا تسكن حاليا مخطوطات ليبية أخذت عنوة من ليبيا علاوة على الكثير من التحف الأثرية والفنية الليبية التي تزخر بها متاحف أوربا وأمريكا كما هو وارد في الملحق، ويكفي الآن التذكير بالعبث والحرق الذي لحق بالكثير من المكتبات الليبية النادرة، ومنها مكتبة أوقاف بنغازي، ومكتبة الكفرة الزاهرة بالمخطوطات الإسلامية النادرة والتي أحرق وسرق الكثير منها بعد احتلال الكفرة سنة 1931م، كما يروي أحد شهود العيان (انظر الطيب الأشهب، برقة العربية، ص 485-486. عبدالهادي التازي، مجلة معهد المخطوطات العربية الجزء الأول، مايو 1973م، ص 20-52. انظر صورة الجندي الذي يهدم تمثالا بملحق الصور بالمقال).

o يقول Michael Bazyler أستاذ القانون الدولي بكلية كوستاميسا Cost Mesa بكليفورنيا: "إن الباقين من المحرقة تتجاوز أعمارهم الآن 81 سنة وهذه آخر فرصة لهم للحصول على حقوقهم في التعويض ". (Kennetn, 1999, P.3)

o أما كينيث جاكسون مساعد المدير العام للتحالف ضد إساءة السمعة.
Notional director of the Anti - De Famation League ADL
فقد قال بخصوص التعويضات المالية: " إن هدف المطالبة ليس ماديا صرفا أن العنصرية والعقدية هي الأهم " (J. Keeneth, 1999, P. 3 L. 29-32)

o أما وليم البرين William Elperin محام من لوس انجلوس ورئيس " نادي 1939 " وهي منظمة للأحياء من المحرقة قال – ان المنتقدين يمثلون نسبة ضئيلة من اليهود ويعترفون بأن اعتراضاتهم تقتصر على نقاط ضيقة ومحدودة " إن المحرقة يجب أن لا تُذكّر فقط أو تذكر فقط بالخسائر المادية بل يجب أن تذكرنا ونتذكرها على أنها جريمة فظيعة. ومع هذا نعتقد أن الناس يجب أن يكون لهم الحق للبحث عن ما هو حق لهم " (J. Kenneth, 1999, P. 3 L. 33-38)

o السيدة اليسيا ابلمان جورمان Alicia Appelman - Jurman فقدت والداها وأخوتها الأربعة و80 من أقاربها المقيمين معها في بولندا خلال المحرقة. والديها لهم حساب في بنك سويسري، واليوم كمؤلفة تعيش في الولايات المتحدة تتألم أكثر مما تسعد بالمجهودات لاستعادة

الذهب النازي (Nazi Gold) وفي مؤتمر عن المحرقة عقد سنة 1998 قالت: " أنا لا أريد أسنان والدي، أنا لا أريد وسامه، أنا لا أريد أقراطي الشخصية، دعوهم أينما هم الآن، أنا احترم حقيقة أن من حق العالم أن يطالب بما يشاء ولكني شخصيا أرى أن هذا تقزيم لكل المحرقة " (J. Kenneth, 1999, P.4 L. 4-9)

- في الاتجاه الآخر يقول البيرين Elperin: " إنه قرار الأحياء من المحرقة، لا حق لأحد ان يتخذ قرارا نيابة عنهم ولهم كامل الحق في المطالبة بتعويضات مادية " (J. Kenneth, 1999, (P. 4 L. 13

- أما إدوارد فاجون Edward Fagan محام من نيويورك فيقول: " لقد كانت المحرقة مرحلة سرقة ومن حق اليهود استعادة أموالهم ". يقال هذا عن دولة صادرت أملاك مواطنيها فما بالك بدولة تغزو دولة وشعب آخر وتستولي عليه وتصادر حرياته وأرواحه وأملاكه كما وقع من إيطاليا مع ليبيا والليبيين خلال الفترة 1911-1943م.

- أما شتاينبرج Steingerg فيعلق على الموضوع قائلا: " أنها مسألة عدل وحقيقة تاريخية، إن رد الاعتبار الأخلاقي أو المعنوي مهم كرد الاعتبار المادي، إننا نصر على مراجعة مناسبة للتاريخ ". (J. Kenneth, P. 4 L. 16)

- وفي السياق ذاته قال أحد قادة اليهود الفرنسيين: " هل يمكن قياس معاناة ملايين اليهود بمعيار مالي؟ " (J. Kenneth, P. 4 L. 20)

- أما مساعد رئيس التحالف ضد إساءة السمعة ADL فيقول بخصوص الموضوع: " نحن دائما نعتقد بوجوب أن يقر العدل ولكننا نريده أن يكون ذا طابع أخلاقي. إن هدفنا الأساسي هو أن نعلم الجيل الجديد وجيل المستقبل حول المحرقة ". (J. Kenneth, P. 4 L. 25)

- أما ديبوراه دوورك Deborah Dwork مدير مركز دراسات المحرقة بجامعة ووركستر Worcester ماسا شوتس Mass بالولايات المتحدة فيقول: " هناك عدم ارتياح عند العديد من اليهود من أن يظهر بأن كل أولئك اليهود الأوروبيين كانوا أغنياء وأن المحرقة كانت بسبب سرقة حسابات بنوك أو أعمال فنية وسرقات أموال مواطنين" (J. Kenneth, P. 4 L. 27-31)

- أما جاكيسون فقال: " أن قادة ADL (أو التحالف ضد إساءة السمعة) منزعجون من أن الإجراءات القانونية ستأخذ وقتا طويلا وأن الدخل سيلتهمه المحامون لهذا لابد من التأكد أن النقود المتحصل عليها يجب أن تذهب لأولئك الذين يحتاجونها " (J .Kenneth, P. 4 L.30-33)

- شتاينبرج Steinberg رئيس المؤتمر اليهودي العالمي قلل من أهمية القضايا المرفوعة في الحملات الحالية لأنها لو فصلت عن المسار السياسي والمقاطعات الاقتصادية هذه القضايا تصبح بلا أسنان. وعلى المحامين حسب رأي شتاينبرج عدم الاتجار في القضية – المطالبة المادية أشاعت بعض الانتقادات لكن شتاينبرج قال أن المادة جزء فقط من القضية، إن الإصرار على الغرامات المادية ضروري لإعطاء فهم أفضل للمحرقة. (للمزيد انظر: J. (Kenneth, 1999, P. 1-20

في آسيا ظلت الحكومة اليابانية، بدعم من أمريكا، مصرة على عدم الإقرار بالكثير من جرائم الحرب التي ارتكبتها حكوماتها زمن الحرب ضد الآسيويين .

هذا الموقف دفع الكثير من المنظمات الأهلية الآسيوية إلى الجهر بغضبها على الحكومة اليابانية .

وانطلاقا من هذا الإحباط طالبت المنظمات غير الحكومية وبقايا ضحايا الحروب في آسيا بتأسيس المحكمة الدولية لجرائم الحرب ضد المرأة وذلك سنة 2000 لمحاكمة الانتهاكات الجنسية للجيش الياباني .

انعقدت المحكمة بمدينة طوكيو ما بين 8-12 ديسمبر سنة 2000. ولصالح النساء المنتهكة أعراضهن طلب من المحكمة تحديد مسؤولية مسؤولين رسميين كبار في الحكومة والجيش الياباني بما فيها الإمبراطور هيروهيتو Hirohito على جرائم اغتصاب وسخرة ارتكبت ضد الإنسانية .

وقد أصدرت المحكمة الشعبية The People´s Tribunal أحكامها بتاريخ 8 مارس سنة 2001 بمناسبة يوم المرأة العالمي وطالبت بالتعويض للنساء. (Ellis & Hutton, 2002, P. 348; Footnote No. 32)

في سنة 2001 حكمت محكمة يابانية بتعويض بقيمة 166.000 ألف دولار لأحفاد مواطن صيني مقابل معاناته لمدة عشرة سنوات اشتغل خلالها سخرة لليابانيين .

- محكمة أخرى في طوكيو نظرت سنة 2001 وحكمت بأن الحكومة المركزية يجب أن تحمل المسؤولية على موت خمسة عشر (15) كوريا وقعوا في متفجرات أثناء تحميلهم كعمال سخرة على سفينة نقل يابانية. والمتوقع أنه سيقر نفس الحكم على ستين حالة (60) تشمل دعاوى عمال سخرة أمام المحاكم اليابانية. الحكم المشار إليه سيكون سابقة مفيدة مادام المدعون " يستطيعون إبراز أضرار سببها ليس الحرب نفسها ولكن ظروف متصلة عادية " وقد علق متحدث حكومي ياباني على الحكم بقوله: " أنه حكم صارم بالنسبة لنا" (H. Scheiber, 2002, P. 240)

- جمعية محامي الصين الكبرى، واتحاد نساء كل الصين والمنظمة الصينية لحقوق الإنسان تصدت للدفاع ومناصرة خمسة نساء صينيات من وسط الصين رفعن قضية في مدينة طوكيو سنة 1995م يطالبن باعتذار وتعويض من اليابان لإساءات لحقت بهن من العبودية الجنسية التي مورست ضدهن أثناء الحرب العالمية الثانية .

ثانيا / هل حكومات أوروبا والولايات المتحدة واليابان أقرت مبدأ التعويض أم لا؟

- الرئيس الألماني كونراد ادناور Konrad Adenawr قال في 27 سبتمبر عام 1951: " ألمانيا عليها التزام بدفع تعويضات مادية وأخلاقية لليهود تعويضا عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبت باسم الألمان ".

انسجاما مع الموقف الألماني الإيجابي حاولت الدول الأوروبيـة هي الأخرى إعادة نظرتها لماضيها، حتى الفاتيكـان صرح بأن المسيحيين فشلوا في عمل كان مفترضا أن يفعلوه تجاه

المحرقة. (للمزيد انظر J. Kenneth, 1999, P. 13 L. 1-5). الرئيس الفرنسي الحالي جاك شيراك أكد سنة 2000ف على ضرورة التعويض قائلاً: " إنها (المعتقلات) أخطاء ارتكبت وتترتب عليها مسؤولية ملزمة " شيراك، 2005ف.

هذا الموقف الرسمي الأوروبي جاء نتيجة الضغط الذي زاولته الجاليات اليهودية في العالم. لقد تكونت في معظم العواصم والمؤسسات العلمية الأوروبية منظمات أهلية وأكاديمية للمطالبة بالتعويض عن المحرقة اليهودية بأوروبا.

الرئيس السويسري ديلاموراز Jean Pascal Delamuraz أبدى أسفه لما حدث، لكنه قال عن مجهودات المجلس اليهودي العالمي وغيره من المراكز أنها ترقى إلى درجة الابتزاز والتآمر Extortion and Blackmail (J. Kenneth, P. 5 L.10-12). وعلى اتجاهه ماطلت الحكومة السويسرية طويلا حتى أقرت بعد جهود وضغوط دولية في أغسطس سنة 1998 تخصيص بليون وربع لتعويض طلبات متضرري المحرقة (J. Kenneth, 1999. P.5 L. 16)." كانت جهوداً صعبة. كان على الحكومة السويسرية خلالها أن تجر باللكم والصراخ " حسب تعبير شتاينبرج Steinberg

أما هاوسفلد Hawsfeld أحد محامي ضحايا المحرقة فقد قال: " لا أظن أن الحكومة السويسرية ستتحمل مسؤولياتها حتى بعد حكم القضاء

إن حكومة الولايات المتحدة يجب أن تحظى بالشكر الأوفر لمجهوداتها كما يقول ستاينبرج Steinberg، لكنه انتقد حكومة الرئيس الأمريكي كلنتون Clinton لرفضها استعمال المقاطعة الاقتصادية للبنوك السويسرية أثناء المفاوضات في حين أن مراقب نيويورك آلان هيفسي Alan Hevesi نظم مقاطعة للمصارف السويسرية وتعاونت معه ولايات كليفورنيا ونيويورك. وعن هذه المقاطعة قال شتاينبرج: " لقد آلمتهم المقاطعة لهذا استجابوا في النهاية " (J. Kenneth, P. 5 L. 25-29) .

ورغم انتقاد ستاينبرج لإدارة كلنتون لكنه مدح الحكومة الأمريكية على كل المستويات وعلى سماحها بتكوين لجنة للنظر فيما يتعلق بالمحرقة أثناء وبعد الحرب العالمية .

وأثنى ستاينبرج على الحكومة الألمانية على تعاونها المطلق مع القضية اليهودية بما فيها إقناع الشركات الألمانية لتعويض عمالة السخرة. ومع ذلك فإن أحد محامي واشنطن واسمه ميشيل هاوسفيلد Michael Haosgeld غير راض عن تصرفات حكومة ألمانيا ويطالبها بالمزيد (J. Kenneth, 1999. P. 5 L. 35-40).

ستاينبرج ذكر أيضا بأن حكومات أمريكا اللاتينية وأوروبا يراجعون مواقفهم من المحرقة رغم انتقاده للحكومة الفرنسية التي حسب قوله تحتفظ بألفي (2000) عمل فني نهبت من اليهود من قبل النازيين. في حين مدح النرويج التي وافقت على دفع تعويضات للباقين من المحرقة

ويقول دوورك Dwork: " اعتقد أن المشكلة ستستمر طويلا. لم نوجه بعد اهتمامنا للسويد والبرتغال ودول أخرى محايدة في الحرب. وسيكون شيئا جيدا لو تكونت آلية معينة لهذا الغرض لتحميل المسؤولية وتحصيل تعويضات للأحياء (J. Kenneth, 1999. P. 6 L. 7-10).

ثالثا / هل الشركات الخاصة تفعل ما في وسعها لتعويض ضحايا الحروب؟

ديبوراه دوورك Deborah Dwork مدير مركز دراسات المحرقة بجامعة ووركستر Worcester ماسا شوتس Mass يقول: " هناك عدم ارتياح عند العديد من اليهود من أن يظهر بأن كل أولئك اليهود الأوروبيين كانوا أغنياء وأن المحرقة كانت بسبب سرقة حسابات بنوك أو أعمال فنية وسرقات أموال مواطنين " (J. Kenneth, 1999. P.4 L. 27-31) .

أما جاكيسون فقال أن قادة ADL (أو التحالف ضد إساءة السمعة) فمنزعجون من أن الإجراءات القانونية ستأخذ وقتا طويلا وأن الدخل سيلتهمه المحامون لهذا لابد من التأكد أن النقود المتحصل عليها يجب أن تذهب لأولئك الذين يحتاجونها " (J. Kenneth, 1999. P. 4 L. 30-33) .

عندما أعلن البنك الألماني الضخم Dutsche Bank خططه في أواخر سنة 1998م لشراء بنك أمريكي. الرسميون الأمريكيون وجماعات حقوقية بالولايات المتحدة هددوا بإيقاف الصفقة إلا بعد أن تفحص سجلات الشركة الألمانية وتظهر براءتها حول علاقاتها مع الحكومة النازية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية .

وبعد شهر من هذا التهديد أفرج البنك الألماني عن سجلاته لأول مرة وعن دوره في تمويل بناء معتقل أوزويت Auschwitz death Comp وفي غضون شهر صار واحداً من اثنى عشر شركة ألمانية مهمة تعهدت بدفع تعويضات لعمالة السخرة (J. Kenneth, 1999. P. 6 L.11-15).

فيما يتعلق بعائدات المصارف السويسرية يقول الراباي مارمن هاير Rabbi Marvin Heer مدير مركز سايمون ويسنتال Simon Wiesenthal وهو معهد بحوث حول المحرقة بلوس انجلوس " إن بلايين الدولارات ستعود لأصحابها، وهذا شيء مهم رغم كثرة الأحياء لكن المبدأ في حد ذاته مهم" (. Kenneth, 1999. P. 5 L. 6-9) .

لقد تتابعت ردود الفعل بعد ذلك في كل من ألمانيا والولايات المتحدة، المحامي ميشيل ويتي Michael Witti من مدينة ميونخ والمترافع عن آلاف القضايا الخاصة بالتعويض قال مرة لصحيفة النيويورك تايمز NewYork Times إن القيمة المقترحة للتعويض غير كافية. أما المحامي الأمريكي هاوسفيلد Hausfeld من مدينة واشنطن أعلن هو الآخر عن عدم رضاه عن القيمة المقترحة لعمالة السخرة قائلا: " إنها فقط البداية الأولية للبداية، المبلغ المعلن حتى الآن تافه جداً "(J. Kenneth, 1999. P. 6 L.17-19).

لكن مراقب نيويورك Comptroller واسمه هافيسي Havesi كان أكثر تفاؤلاً حين قال لجريدة التايمز " هذا ما كنا ننتظره وسنسقط المعارضة على البنك الألماني إذا وافقوا على القيمة ".

ومهما يكن الحل النهائي فإن الحكمة هو أن الشركات الألمانية قد وعت درسها من المعاندة والصراع مع الشركات والبنوك السويسرية .

الشركات الأمريكية وجدت نفسها تواجه نفس الدعاوى بالتعويض لعمال السخرة لتعاملاتهم مع الشركات الألمانية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية.

وهكذا يركز التوجه الجديد على النتائج المختلفة للأخطاء التاريخية ولكن مع الإصرار على وضع الأسس لعدم تكرار الخطأ عن طريق غرس مشاعر الندم واللوم والتربية الاجتماعية والسلم الاجتماعي عن طريق التأكيد على التذكير الدائم بالمظالم التاريخية عن طريق ما عرّفه أصحاب هذا التوجه بالتاريخ التخليدي Communicative History والذي يشمل النصب التذكارية والأعمال الأكاديمية والإعلامية وتعميق الضمير التاريخي والشعور بالذنب بكافة الوسائل مع مطالبة الجميع بالمساهمة في هذا الجهد. كما أن التعويضات يجب أن تسعى للتصدي

جريدة الواشنطن بوست أوردت في عدد نوفمبر 1998ف أن المحققين Researchers لمحامين وجدوا أدلة على تعاون بين الشركات الأمريكية والألمانية بشأن عمالة السخرة. شركة جنرال موتر وشركة فورد نفتا التهمة. (للمزيد انظر J. Kenneth, 1999. P. 6 L.1-20)

رابعاً / ومن المنطلق نفسه يصر العديد من الخبراء على إعادة التحف الفنية والأثرية المسروقة إبان الاحتلال

المحامي الأمريكي الأستاذ جوناثان بيتروبولوس Jonathan Petropoulos أستاذ التاريخ بكلية لويوكا Loyoca College ببلتمور Baltimore بالولايات المتحدة قال: " إن الجهد في هذا الاتجاه لا يزال متخلفا عن غيره من الحقول التعويضية الأخرى ".
المشكل في المتاحف أن أغلبها لم يدقق في مصادر محتوياته من اللوحات الفنية وغيرها. بالنسبة لليبيا الكثير من المسروقات الموجودة بمتاحف ومكتبات أوروبا معروفة. (انظر الملحق الخاص بالمسروقات الثقافية بآخر المقال) .

مجموعة من مديري المتاحف أصدرت خلال صيف 1998 تعميما تطلب فيه من جميع المتاحف التدقيق في كل ما حصلت عليه منذ الحرب العالمية الثانية وعليها التفاوض مع كل من يرفع دعاوى ضد محتوياتها. واعتبرت الحكومة الأمريكية هذا التعميم ورقة عمل للتحري عن طلبات ورثة ضحايا المحرقة .

المحامي توماس كلاين Thomas Kline من واشنطن يتهم المتاحف بالتقاعس في تنفيذ ورقة مديري المتاحف. (للمزيد انظر J. Kenneth, 1999. P. 7 L.6-16).
في متحف سياتل للفنون Seattle Art Museom توجد لوحة في المتحف أهديت سنة 1954 من شخص كندي إلى المتحف. أحد الزائرين للمعرض طالب المتحف بثمنها بدعوى أنها أخذت في الأصل من جده بأوروبا، المتحف لم يقر بالدعوى حتى الآن، لكن المدعي لا زال يطالب (Kenneth , 1999, P. 2, L. 24F). هناك العديد من القضايا المطالبة بالتعويض على أضرار لحقت بمتضررين في أوربا خلال الثلاثينيات ومرفوعة بخصوصها قضايا في محاكم لوس أنجلوس والنظر فيها جار الآن. للتعرف على بعض الآثار والمخطوطات والوثائق الليبية بالخارج انظر الملحق الخاص بذلك في آخر المقال.

والمراجعة للنتائج الناجمة عن الأخطاء التاريخية، وإذا كان من الصعب إن لم يكن من المستحيل أحيانا حساب تعويضات مناسبة بسبب وفاة الجيل أو الأجيال التي وقع عليها الظلم، مما يزيد من صعوبة تحديد المستفيدين الحقيقيين، فإن التعويضات يمكن أن تسعى لمناقشة النتائج كما هو في حالة تجارة الرقيق التي يمكن مناقشة الوضع الطبقي والثقافي والاجتماعي المتدني للأمريكان الأفارقة بالولايات المتحدة نتيجة لتلك المظلمة التاريخية التي وقعت عليهم[1].

---

1 – يورد الاستاذ جوست كينيت في مقال له عن التعويضات العديد من الحالات المقدمة للمحاكم الأوروبية والأمريكية من أحفاد تضررت آباؤهم وأجدادهم خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، في بعضها صدرت أحكام وبعضها لا زال ينتظر الحكم. (للمزيد انظر J. Kenneth, 1999, P. 1-20)

هناك ثلاثة أنواع من دعاوى التعويض:

1- أعمال وتصرفات ظالمة ارتكبت أثناء الحرب العالمية الثانية مثل أعمال القتل الجماعي وأعمال السخرة في الجيش أو الأعمال المدنية، وأعمال الاستغلال الجنسي الذي ارتكبته دول المحور والحلفاء، وأيضا أعمال الاعتقال التي مورست على الأمريكيين من أصول يابانية داخل الولايات المتحدة وكندا. وكذلك التعاون والمساندة الاقتصادية وغيرها للجرائم النازية الألمانية والفاشية الإيطالية ضد مواطني مناطق المعارك كليبيا.

2- هناك دعاوى للتعويض أقيمت بعد التحولات الديمقراطية أو أثنائها، ضد ما يسمى إرهاب الدولة (State terorisin) وغيرها من مظالم السلطة، مثال ذلك ما هو مرفوع في فلسطين وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا وجنوب أفريقيا. وقد بررت هذه الدعاوى نتيجة مجهودات للجان الحقائق (Truth Commissions) أثناء التحري في تصرفات الأنظمة القائمة أو القديمة والمطالبة بمعاقبة الجناة أكثر منها المطالبة بتعويضات مادية رغم أن إعادة الأملاك والتعويض عنها صارت جزءً من المطالب خصوصا في الدول الشيوعية السابقة. التصالح مع الماضي (Coming to terms with the past)، صارت الهم الأكبر لأصحاب هذه المظالم الساعية لتوضيح الظروف التي ارتكبت فيها هذه الجرائم بهدف عدم تكرارها. وأغلب هذه المظالم تطال الجانب السياسي أكثر منها مظالم عرقية، وهكذا تكونت مجاميع مطالبة برد الاعتبار ضد الاضطهاد السياسي.

حالة جنوب أفريقيا وفلسطين مختلطة بين مظالم الاستعمار والتفرقة العنصرية والدينية والمصالح السياسية.

المظالم أو المطالبة بالتعويض ضد الاستعمار يمكن تجزئتها وفقا لنوع الاستعمار المصنف. الاستعمار الأوروبي الكلاسيكي (Classical Europe Version) مثل الاستعمار الإيطالي لليبيا، ونوع آخر يعرف بالاستعمار الداخلي مثل استخدام العبيد والتمييز العنصري. بالنسبة

كذلك الحال في ليبيا فإن العديد من مظاهر التخلف التي تعيشها البلاد ناجمة بدرجة كبيرة عن المرحلة الاستعمارية الممتدة من سنة 1911 إلى سنة 1943 التي فرض فيها على ليبيا التجهيل الإجباري والإهمال الصحي والقهر الثقافي ونقص القدرات البشرية والكثير الكثير من المشاكل الناجمة أساسا عن الظلم التاريخي الإيطالي إبان استعماره لليبيا[1].

للاستعمار الأوروبي الكلاسيكي رفعت دعاوى تعويض من بعض المستعمرات السابقة بأفريقيا وآسيا والعديد من المجموعات السكانية الأصلية التي تسلط عليها المعمرون الأوربيون وفي الفترة الأخيرة رفعت دعاوى ضد وكالات تسليف دولية التي اعتبرت من قبل البعض كأسباب لفقر العالم الثالث والتدمير البيئي. خلال المظاهرات ضد نشاطات البنك الدولي ومنظمات التسليف الدولي بواشنطن في أبريل سنة 2000 أصر المتظاهرون على أن يدفع البنك تعويضات لأناس طالتهم سدود ومشاريع أقيمت لأغراض ربحية أكثر منها نفع عام.

1 – جاءت إيطاليا إلى ليبيا بدعوى تحضيرها وإنقاذها من التخلف كما يؤكد الفريدو باشيلي في مداخلة له بالبرلمان الإيطالي سنة 1908 " الحضارة لها حقوقها التي تمتد إلى أبعد بقاع الأرض. والآن لا يمكن التسامح حيث ينبض قلب الحضارة نفسها في حوض المتوسط بأن تكون هناك مناطق في حال من الإهمال مثلما نرى في برقة وطرابلس الغرب. أنهما تتبعان لتركيا. ولكن هل يمكن لتركيا أن تساعد على نهضة هذه المناطق؟ كلا وذلك لأن الثقافة التركية المبنية على مفاهيم دينية هي خاطئة ولا يمكنها مسايرة التطور الحضاري الحديث " (انظر محاضر البرلمان الإيطالي السنة التشريعية الثانية والعشرين، الدورة الأولى، مناقشات الجلسة العامة في 3 يونية سنة 1908، مجلد 230، ص 22235. للمزيد انظر F. Di Pasquale Universita Degli Studi Di Pisa 2003 .

وبناءً على هذا الموقف عملت الحكومة الإيطالية قبل الغزو على التقرب من الأهالي عن طريق المدرسة واستمر هذا التوجه حتى في الأيام الأولى للغزو. لكن بسبب بعض المظاهر الدينية التي ارتبطت بهذه المدارس واشتراط اللغة الإيطالية ابتعد الليبيون عن المدارس الإيطالية كما أن اشتداد المقاومة عكس ما كان يؤمل الساسة الإيطاليون وارتفاع تكاليف الحملة البشرية والمادية قلل من حماس السلطات الإيطالية.

لهذه الأسباب وغيرها بعد اثنان وثلاثون عاما من الحكم المباشر انتهى العهد الإيطالي وعدد الخريجين الليبيين من الجامعات لا يتجاوز خمسة خريجين. (L. Appletton, 1978-79, P. 29) هذه النتيجة جاءت نتيجة سياسة تعليمية خاطئة وأحيانا ظالمة استندت على نظرية عنصرية كما يعتقد ابلتون (Appleton, 1978-9, P. 29-33، أبلتون، ترجمة المحيشي، 1998، ص44؛ دي ماركو، ترجمة المحيشي، 1988، ص 19-20) .. والتي تشبث بعض المتنفذين في السلك السياسي والتعليمي الإيطالي بها من أمثال الخبير ڤيستا الذي عاب على كل من يطالب

مبررات مبدأ التعويض في التاريخ أو توجه التاريخ الاستقصائي:

التعلل بأن ما فات مات وعفا الله عن ما سلف أمر يتناقض وطبيعة العمل التاريخي القائم على حفظ الماضي بغرض الاستفادة أو التوثيق. كما أن نموذج المحرقة اليهودية بأوربا والتعويضات الهائلة التي حصدتها وتحصدها لم تترك مجالا للتهاون في المطالبة بالتعويضات خصوصا بالنسبة لليبيين الذين استمرت محرقتهم على يد الإيطاليين واحد وعشرين سنة في حين عمر المحرقة اليهودية أثنى عشر سنة[1]. كما أن تطبيق قاعدة النسيان للماضي تستوجب نسيان السلبي والايجابي معا،

بالمساواة بين الإيطالي والعربي. أما ميكاكي فقد برر التمييز بين العرب والإيطاليين لأسباب الطبيعة الكسولة والغير مكترثة التي تميز العرب. وقد ترسخت هذه النظرة العنصرية في التعليم في العهد الفاشيستي بصدور ما عرف بقانون التعليم الإسلامي الذي يصفه الأستاذ أبلتون بقوله: " بقصر فرصة التعليم أمام الليبيين بالمرحلة الابتدائية وتعليمهم الفنون والحرف التقليدية فقط يكون القانون قد شرع رسميا سياسة التمييز العنصري في المجال التعليمي (ل. أبلتون، ترجمة المحيشي، 1999، ص 185 وأيضا L. Appleton, 1979, P. 32). علاوة على الإرباك الذهني الناجم عن الإزدواجية الثقافية بين العربية والإيطالية والاضطراب النفسي والخسائر المادية الأخرى.

للمزيد انظر:

- Libyan Studies Center, Preliminary Results, 1989;
- M. Jerary in A. Baldinetti (ed.) 2003, P. 17-36;
- N. Labanca (ed.) Roma, 2003;
- M. Jerary in N. Labanca & P. Venuta (ed) C.R.T. 2000, P. 61-74

1- حول نموذجية المحرقة اليهودية انظر J. Torpey, 2001. P. 4 f. ومن باب القياس نورد المقارنات التالية بين المحرقة الليبية والمحرقة اليهودية:

- في ليبيا منع الإيطاليون توظيف الليبيين تماما كما فعل هتلر عندما أصدر في 30 يناير سنة 1933 قانونا بعدم قبول غير الآريين في الوظائف.

مارست السلطات الإيطالية خلال الفترة من سنة 1911 إلى سنة 1919 سياسة السيطرة المباشرة على الإدارة. (انظر س.أ. ناليتو/ معاملة الأهالي ومشاركتهم في الإدارة الاستعمارية في " الملتقى الاستعماري لما بعد الحرب بخصوص المستعمرات (روما 15-18 يناير سنة

1919 " روما مطبعة الاتحاد للنشر، 1920، ص 123-124؛ للمزيد انظر: F.Di Pasquale, (Universtita Degli Studi di Pisa, 2003

في شهر يناير سنة 1913 صدر قرار برتوليني وزير خارجية إيطاليا يحمل رقم 39 حدد فيه السياسية الإدارية المستقبلية لليبيا لتماثل الإدارة والتنظيم كإقليم من أقاليم البلاد الإيطالية، ولقد حولت طرابلس وبنغازي بشكل خاص إلى أحياء إيطالية لتأخذ مظاهر المدن الإيطالية ولتحقيق ذلك وتأكيده أحضر الموظفون المدنيون والعسكريون من إيطاليا ليحلوا محل الموظفين الأتراك والعرب، ومن أجل القيام بالمهام على الوجه الأكمل وضع نظام إداري مركزي وأوكل مهمة إدارته إلى الجنرال توماسو سالزا، وقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

1- قسم الشؤون العسكرية .
2- قسم الشؤون المدنيـة.
3- قسم شؤون الأمانة العامة للقيام بالمراسلات وتصنيف التقارير للسلطات بروما.

هذا الجهاز أوجد نمطا خاصا في التعامل وهو اعتماد الحكومة على الموظفين والعسكريين الإيطاليين في الأعمال اليومية بحيث لم يكن للعرب أي مكان وخاصة في إدارة شؤون البلاد، ولهذا ابعدوا عن الحكم والإدارة وكانت محاولات برتوليني عقب تأسيس وزارة شؤون المستعمرات قد فشلت في إشراك العرب في مرحلة التحول من الحكومة العسكرية إلى حكومة مدنية.

في الفترة بعد سنة 1919 أو المرحلة الدستورية كما تعرف أحيانا، وجهت الدعوة لليبيين للتعاون مع حكومة البلاد .

في الفترة الفاشيستية صادقت الحكومة على منع العرب من إدارة المستعمرة جاء ذلك عبر الأمر السياسي - الإداري واعتمد بمرسوم قرار بتاريخ 31 أغسطس 1928 رقم 2302. وقد نبه الأستاذ مونداييني إلى أن هذا القانون " ضيق تعاون السكان الليبيين - الأهالي والإيطاليين – في حدود التشاور الشكلي في حكم المستعمرات " (للمزيد انظر: ح. مونداييني / القوانين الاستعمارية الإيطالية في تطورها التاريخي ووضعها الحالي (881-1940) ميلانوا، معهد الدراسات للسياسة الدولية 1941، جزء1 ص644؛ ليونارد ابلتون، ترجمة د. عبدالقادر المحيشي، 1999، ص31-32؛ Francesca Di Prsquale la Scoula Per L' Impero Politiche Educative Per Gli Arabi Di Libya In Epoca Fascista (1922-1940), Universetita Degli Studi di Pisa, 2003.، أشكر الأستاذة فرنشيسكا باسكوالي على تزويدي بالوثيقة والأخ الأستاذ طاهر المغربي علي ترجمته).

• في ليبيا أصدرت المحاكم الإيطالية أكثر من قرار لمصادرة أملاك الليبيين تماما كما صادر هتلر أملاك غير الآريين.

لقد تفاوتت الأحكام الصادرة عن المحكمة الخاصة بالمناطق الليبية تبعا للتهم العديدة التي كانت توجه للمجاهدين والتي كان من أهمها على الإطلاق تهمة الخيانة ضد الحكومة الإيطالية وكانت عقوبة هذه التهمة الإعدام ومصادرة جميع أملاك المتهم الثابت والمنقول وذلك بحسب ما جاء في نص المادة رقم 120 من قانون العقوبات الإيطالي.

وبحسب ما تشير إليه وثائق قسم الأملاك ببلدية الزاوية، وهذه الوثائق بتوقيع عميد البلدية الإيطالي اسمه لا. كورادو، 1928، بلغ مجموع ما تم مصادرته من الأملاك ما قدره عشرون ألف هكتار موزعة على أراضي حراثة وأراض مروية ومنازل ومحلات ومخازن وفنادق وهذه المصادرة شملت تقريبا كل قبائل الزاوية .

وفي الوثيقة رقم 20 في ملف الأملاك المصادرة، المحفوظ بأرشيف مركز الجهاد، على الرغم من أن الوثيقة لا يوجد بها تاريخ إلا أنها تنقل لنا صورة فوتوغرافية للأكواخ التي شيدت للفلاحين الليبيين المطرودين من مزارعهم في الفترة ما بين 1912-1915 وتوطينهم في قرية التوكول في باب تاجوراء والتي تأسست سنة 1935. (للمزيد انظر: عبد المولى الحرير، الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا ، 1911-1970، ص 103؛ أشكر الأستاذ علي الهازل على مساعدته. أرشيف الوثائق المحلية بمركز الجهاد به آلاف الملفات الموثقة لهذه المصادرات. انظر عبد الرحمن البريكي (تحرير)، طرابلس، 1991م. مجلة ليبيا المصورة العدد 2 السنة الثانية، نوفمبر سنة 1935) .

وبشكل عام فقد تمت المصادرة في ليبيا وفق ما يأتي:

1. أيلولة ملكية جميع الأراضي غير المستغلة بانتظام – لا تحمل أبنية ولا أشجار – إلى الدولة الإيطالية بحسب القانون الصادر في شهر يولية عام 1922 في عهد الوالي فولبي.

2. مصادرة جميع أملاك الثوار كما جاء في القرار الصادر بتاريخ 2 من شهر أبريل سنة 1923م

3. استيلاء الدولة على الأراضي التي تعتبر ضرورية للمنفعة العامة حسب القرار الصادر بتاريخ 15 من شهر نوفمبر سنة 1923م .

• كان هناك جهد منظم لتهجير الليبيين عن طريق طردهم من أراضيهم وتسليمها للمعمرين الإيطاليين ومضايقتهم لمنع تملكهم في المناطق الشمالية وحصر تملكهم في الأراضي الصحراوية الجنوبية. في مقابلة مسموعة مع أحمد صويدق أورد فيها بأنه رافق عمه عبد السلام الصويدق أثناء زيارة بالبو لرأس الهلال ولترون لتوزيع المساكن والمزارع على المعمرين الإيطاليين سنة 1938. وأثناء غذاء لبالبو مع أعيان المنطقة أخبر بالبو الحضور بأن الدولة الإيطالية ستسعى لتوطين الليبيين في الجنوب مقابل توطين المعمرين الإيطاليين في الشمال. فرد عليه عبد القادر بو بريدان مستشار قبيلة العبيدات قائلا: "الصحراء حيث لا ماء ولا زرع وحيث سيموت الكل ... البشر والحيوان " (المقابلة أجريت بتاريخ 2005/9/25ف، وهي من محفوظات الأستاذ سالم الكبتي الخاصة، فله الشكر). في منطقة شلغودة بالزاوية هناك عمود أو الصمعة كما يسمى شعبيا يمثل حسب الرواية الشفوية الحد الفاصل بين مناطق استقرار الإيطاليين في الشمال ومناطق استقرار العرب في الجنوب. ويروي الحاج مفتاح قويدر ان العمود وضع أثناء زيارة موسيليني لليبيا سنة 1937م. (انظر انجيلو ديل بوكا، ترجمة محمود التائب، ص 318-350، الشكر موصل للأستاذ علي الهازل علي تعاونه المفيد لي جداً).

• هناك جهد منظم بذلته الحكومة الإيطالية لطلينة الليبيين تماما كما فعل هتلر عندما سعى لارينة السكان غير الاريين. "إن أول قانون حول الجنسية لليبيين أقر بالدساتير لطرابلس لطرابلس الغرب وبرقة وهي على التوالي 1 يونية 1919 و31 أكتوبر 1919. والتي تقضي بنوع (خاص) من الجنسية، وهذا يعني أنه لا يمكن اعتبار الجنسية الممنوحة لليبيين هي نفس التي يتمتع بها الإيطاليون. وفي الخلاصة يسمح القانون لليبيين اختيار ممثليهم للبرلمان المحلي والذي أنشأ بمقتضى هذه الدساتير، وهذه كما يلاحظ جنارو مونداييني لها صلاحيات محدودة مقارنة بالبرلمان الإيطالي، ولكنها تمثل تطورا مهما في السياسة الإيطالية تجاه الشعب المستعمر. حول الدساتير والجنسية انظر يو.باسي/ البرلمانات الليبية: حول مشاركة المحليين في حكومة ليبيا، مودينا، مطبعة أي. باسي وحفدته 1924، أ. بيرتولا/ الحرية والمساواة الدينية في الدساتير الليبية، نشرة القانون الاستعماري " مجلة الحق العام والإدارة العامة " 12، 1920 الجزء الأول، سي. مانفروني، مصادر البرلمانات الليبية، " التربية الفاشية " ج، رقم 4 أبريل 1927، ص 221-227، ج. مونداييني / السياسة المحلية لإيطاليا الاستعمارية في " المجلة الاستعمارية " 14 رقم 7-8 يولية - أغسطس 1924، ص 240-265، أي. كويرولو، الجنسية لليبيين / المجلة الاستعمارية 14 رقم 5 مايو 1919، ص 237-256 .

وأثناء الحكم الفاشي ألغي هذا القانون. في النظام السياسي الإداري لسنة 1928 (31 أغسطس 1928، رقم 2302)، الجنسية المنظمة في الدساتير استبدلت بأخرى مضيقة " الجنسية الإيطالية الليبية "، والجنسية الجديدة الخاصة بالمسلمين في ليبيا وبخلاف ما يقابلها فيما نصت عليه الدساتير استثنت الحق في الالتماس من البرلمان الوطني أو ممارسة المهنة في إيطاليا ولم تتعرض لحق النشر أو الاجتماعات. ويحلل الأستاذ ديل بوكا قانون الجنسية الجديد في العهد الفاشي بقوله: " على أساس من المرسوم رقم 70 المؤرخ 9 يناير 1939، يميز الليبيين عن الإيطاليين، ويصنفون (مواطنون إيطاليون ليبيون) وعندما يكونوا مؤهلين بميزة ما تمكنهم أن يكتسبوا صفة (المواطنين الإيطاليين المتميزين) ويجب أن لا ننسى أبداً أن هذه الصفة تشكل دائما جنسية من الدرجة الثانية، ويلاحظ روشا أنها تنطوي على تمييز عنصري ينسجم انسجاما كاملا مع السياسة العنصرية للنظام وفي التحليل النهائي ينسجم أيضا مع نفس سياسة بالبو الذي يصبو إلى تطوير ومكافئة النخبة العربية وليس لوضع تلك النخبة على قدم المساواة مع الإيطاليين المسيطرين ". (انجيلو ديل بوكا، الإيطاليون في ليبيا، ترجمة محمود علي التائب، مراجعة عمر الباروني، الجزء الثاني، مركز جهاد الليبيين، ص 310، سطر 4-11)

• قيل الكثير عن سياسة إفناء الجنس التي نفذها هتلر ضد معارضيه، وبما أن سياسة التطهير العرقي تتأكد عبر عدة مؤشرات أهمها تبني الدولة القائمة في السلطة سياسة القتل الجماعي حيال عناصر أو عنصر معين من السكان وابرز الأدلة على ذلك الأوامر الرسمية الموقعة من المسؤولين وأصحاب القرار. وبرغم الأعداد الكبيرة من البشر الذين هلكوا في المعتقلات النازية أو حتى الذين قتلوا بالرصاص أو الشنق أو المحارق كما يروج، إلا أن اللافت للنظر هو عدم وجود أوامر رسمية موقعة من قبل رسميين ألمان لإفناء جنس أو شريحة عرقية محددة من المتعايشين في ألمانيا أو ممتلكاتها في الفترة الهتلرية. (J. Torpey, 2001, P. 6 , L. 37-40)، في الحالة الليبية هناك دولة تبنت سياسة إفناء الجنس أو كما يسميها روشا سياسة الإبادة الجماعية لليبيين في المعتقلات والمنافي والغازات السامة وغيرها وهناك

أوامر واضحة وموقعة من قبل مسؤولين إيطاليين تشرع القتل الجماعي لليبيين كما هو موضح في الهامش رقم 13 من هذه الورقة .

وبناءً على مجموعة واسعة من القرائن نستطيع القول بأن الإيطاليين نفذوا هم الآخرين سياسة إفناء الجنس الليبي عن طريق القتل العمد في المعارك وغيرها. يقدر عدد القتلى في العمليات العسكرية اللاحقة للهاني وشارع الشط بحوالي عشرة آلاف شخص (عقيل البربار، المجتمع الليبي 1835-1950، طرابلس 2005، ص 72، سطر 5-7). ففي معركة الهاني وحدها (23-1911/10/26م) بمدينة طرابلس قتلت القوات الإيطالية أكثر من أربعة آلاف طفل وامرأة وشيخ ورجل حسب أغلب المصادر (ديل بوكا، جريدة لاريبوبليا، 3 مارس، 2007ف؛ فرنسيس ماكولا – ترجمة الحرير، 1991، ص293؛ هيئة تحرير ليبيا 1933، ص45؛ عقيل البربار، المجتمع الليبي 1830-1950، طرابلس، 2005، ص 72، سطر 6؛ أعبر عن شكري للدكتور أحمد مدلل على مساعدته).

في فندق داخل المدينة قتل أربعة عشر نزيلا جريحا (كراوزة، ص 173) وتشهد صحف التايمز Times وستاندرد Standard والجارديان بأن إيطاليا قتلت أو أصرت على رحيل ثلث سكان مدينة طرابلس (وليم اسكيو سنة 1988، ص112) وفي قرية تاورغاء الصغيرة قتل مانتي شخص في يوم واحد انتقاما من هزيمة القرضابية سنة 1915 (هيئة تحرير ليبيا، 1933) وفي مصراتة هدم وأحرق بيت بعائلته المكونة من ثلاثة وثلاثين من الرجال والنساء والأطفال (ايريك ساليرنو، ص ....) فيما صار يعرف شعبيا بمذبحة ماطوس، ونفس الأمر تكرر مع عائلة جعودة ببنغازي وغيرها كثير. ويذكر ديل بوكا في أكثر من موضع سياسة القتل والاحتقار والقسوة المفرطة التي مارستها إيطاليا ضد الشعب الليبي (ديل بوكا - التائب 1995، ص 25-26، ص 13 و105).

- ومن مظاهر سياسة القتل العمد والإبادة الجماعية لليبيين على يد الإيطاليين ترحيل الليبيين القسري بالآلاف إلى سجون ومعتقلات المدن والجزر الإيطالية الصعبة. ومما يؤكد الإبادة الجماعية هي أن أعمار المنفيين تتراوح ما بين 90 سنة و3 سنوات، فهم ليسوا مقاتلين كما أن أغلب المنفيين من المدنيين ودون تهمة محددة سوى التخلص منهم وإبعادهم وإفنائهم في أماكن بعيدة.

في إحدى التقارير الكثيرة عن الحالة الصعبة التي عاشها الليبيون في تلك المنافي يذكر مدير معتقل جزيرة غايطا واسمه فاسينو Vaseno بأن من بين المعتقلين يوجد أربعين طفلا مات منهم حتى ساعة إعداد التقرير في 15 يونية سنة 1912 أربعة عشر طفلا. وفي معتقل جزيرة ترميتي مات ثلاثون طفلا حسب تقرير قوة الأمن بوزارة الداخلية الإيطالية بتاريخ 13 يناير سنة 1912. وفي الفترة ما بين سنة 1911 وسنة 1912 مات في سجن غايطا وحده عدد واحد وعشرين طفلا من غير الرجال والنساء والشيوخ (للمزيد انظر: سلسلة الوثائق الإيطالية الصادرة عن مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الأجزاء الخاصة بالمنفيين وهي أجزاء ....، A. M. Ashiurakis,1992، علي ضوي، مجلة الإنصاف، العدد الثاني سنة 1989، ص 89-105، ج. روشا في كتاب عمر المختار وإعادة الاحتلال الفاشي لليبيا ترجمة عبدالرحمن العجليلي، طرابلس، 2005، ص 130 وما بعدها).

• وعلى غرار سياسة إفناء واحتقار الأجناس غير الآرية التي رفعها هتلر غالي الإيطاليون في إقصاء العنصر الليبي بشتى الوسائل البشعة كما تفننوا في إهانته واحتقاره حتى ربطوه بالسلاسل وجروه خلف خيولهم تماما كما يفعل بالكلاب والحيوانات (انظر ملحق الصور بالمقال)، واستكثر على الإنسان الليبي لقب السيد، فخوطب بكلمة انديجني للتحقير والتدليل على التفرقة العنصرية بينه وبين السيد الإيطالي وحتى في الموت لم تحترم أدامية الإنسان الليبي أحيانا، فعمد بعض القادة العسكريين إلى قطع رؤوس أعدائهم كما فعل بادوليو حين قطع رأس من ظن أنه فكيني أو رأس أبومطاري أو الفضيل بوعمر، ويوسف بورحيل وغيرها من الرؤوس التي كانوا يمثلون بها دون اعتبار حتى لشرفهم العسكري ويأمرون بوضعها على أسنة الرماح في الشوارع العامة. (ديل بوكا، صحيفة لاريبوبليكا 3 مارس 2007ف) ولزيادة التدليل نرفق صورة لطفل يجر مدحرجة كبيرة لتعبيد الطريق وصور لنساء وكبار سن يمهدون الطرقات للتعبيد. (للمزيد انظر ديل بوكا، التائب، 1995، ص 25-26 وص 13 وص 105 وغيرها كثير).

- M. T. Jerary, in A. Baldinetti (ed.), 2003.

- M. T. Jerary, in N. La Banca and P. Venuta (ed), 2000, P.61-74.

- Nicola Labanca (ed), 2003

- د. عطية مخزوم الفيتوري، تحرير محمد الطاهر الجراري، طرابلس، 2005، ص 87-105.

- محمد بشير سويسي، المجتمع الليبي من 1830-1950، طرابلس 2005، ص. 539-606.
أحمد محمد العاقل، المجتمع الليبي من 1830-1950، طرابلس 2005، ص. 523-538)

• تماما كما فعل هتلر بأخذه المواطنين الألمان غير الآريين وزج بهم في المعتقلات كذلك فعل الإيطاليون: قبضوا على الليبيين وفرضوا عليهم الذهاب إلى المعتقلات في البريقة والعقيلة وسلوق وغيرها ويقدر عدد المعتقلين بحوالي مائة ألف من مجمل السكان المقدرين بمليون ورغم أن الهدف المباشر للمعتقلات هو القضاء على المقاومة لكن الهدف الحقيقي هو أن يصبح الجبل الأخضر خاليا من العرب وجاهزاً للمعمرين الإيطاليين، كما أكد غراسياني في خطابه في فبراير سنة 1934 (ج. روشا، ترجمة العجيلي 2005، ص 184 سطر 5-15)، ولهذه الغاية اقتلع الآلاف من أماكنهم وسيقو بطريقة لا إنسانية، رجالا ونساءً كباراً وصغاراً بشراً وحيوانات وأمتعة تحركوا جميعا عبر مسافات طويلة وشاقة وحشروا كالسردين في أماكن ضيقة. والبدوي الذي يعتمد في حياته على التنقل والعيش على حيواناته إذا قيدت حريته وصادرت حيواناته ورفض إعطائه المناسب أو الكافي من الطعام ومنعت عنه الرعاية الصحية، فهذا يعني حكم بالموت كما يشير أكثر من تقرير " لقد ازداد الوضع سوءًا في مخيم سلوق ...هناك نقص في الخيام والملابس مما كان يقتضيه عزل المصابين بالتيفوس عن غيرهم ولا وجود حتى للمرجل اللازم لتعقيم ملابس من افلتو من الموت بأعجوبة " (ج. روشا، ترجمة العجيلي، 2005 ص 182 سطر 5-15)، وبرغم أننا لا نملك إحصائيات دقيقة عن عدد المفقودين داخل هذه المعتقلات، بسبب رفض الحكومات الإيطالية المتعاقبة فتح الوثائق أمام الباحثين، إلا أن ما تشير إليه بعض الإحصائيات التي ينشرها الباحثون الجادون والمتحفظون

من أمثال روشا النقص الهائل في أعداد السكان نتيجة الاعتقال. ففي معتقل المقرون كمثال فقط يذكر روشا أن من (13.000) ثلاثة عشر ألف نسمة كانو فيه سنة 1931 نجى منهم (8400) ثمانية آلاف وأربعمائة شخص (للمزيد حول المعتقلات والأوضاع السيئة داخلها انظر ج. روشا، ترجمة عبد الرحمن العجيلي، 2005، ص 160-192)، إلى جوار المعتقلات والنفي تعتبر إبادة الحيوانات من مظاهر الإبادة الجماعية لأن الهدف منها هو تجويع الناس وإفقارهم وإرغامهم على الهجرة، وبالتالي إفراغ البلاد من أهلها وإحلال الإيطاليين مكانهم. تقدر الدراسات الإحصائية أن ما بين 90 % و95% من الضأن والماعز الجبلي أبيدو ربما 80%

من الأبقار والإبل (للمزيد انظر: ج. روشا في كتاب عمر المختار وإعادة الاحتلال الفاشي لليبيا، ترجمة عبد الرحمن العجيلي، طرابلس2005، ص 164-167؛ عقيل البربار، المجتمع الليبي من 1830-1950، طرابلس 2005، ص 77، 1-4؛ البربار، المجتمع الليبي 1835-1950، طرابلس، 2005 ص 76-77)

- خلال كل الفترة الاستعمارية كانت البرامج الدراسية للعرب الليبيين تقضي بتعليم اللغة الإيطالية والعربية، الاستثناء الوحيد كان في النظام الدراسي لطرابلس الغرب في 1922(368، 5 فبراير 1922) والذي يقضي بالتعليم الاختياري للغة الإيطالية (مادة 3 من القانون).

وعلى كل حال وبالرغم من أن السلطات الإيطالية لم تمنع تعليم اللغة العربية في المناهج المدرسية، إلا أن تعلم اللغة العربية تراجع مستواه بشكل ملحوظ، وهذا ما اشتكى منه العديد من الوجهاء والأعيان في المستعمرة.

وحول تراجع تعليم اللغة العربية انظر مثلا الرسالة في 10 يونية 1939 من المستشار لإدارة الأوقاف في بنغازي، العنيزي (دار المحفوظات التاريخية، في الاستعمار الإيطالي قسم الأشغال العامة).

وهكذا تسببت القوانين التي أصدرتها إيطاليا الخاصة بالتدريس باللغة الإيطالية والمضايقات الدينية والحروب ضد الوطنيين في فرار آلاف الليبيين لدول الجوار هربا بدينهم ولغتهم وثقافتهم أمام قوانين الطلينة وفرض الثقافة الإيطالية مما أفرغ البلد من مخزونها البشري. يقول فولبي "لابد من إعطاء الإحساس بأن حضارة مثل حضارتنا لا يمكن إرغامها على الجثو أمام ابن المستعمرة أو أمام أية تسوية أو أن تتكيف مع تسويات ملتوية ولكن يتعين عليها أن تنزع نحو ما اعتزمته دون أن يقدر أي شيء على إيقافها " (ديل بوكا – ترجمة التائب ص 13)، وإلى جوار فرض الثقافة الإيطالية على الليبيين عمد الإيطاليون إلى تمزيق النسيج الاجتماعي الليبي بإتباع سياسة التفريق بين مكونات المجتمع وبالذات بين العرب والبربر، وقد غالوا في هذه السياسة لدرجة أن وزير المستعمرات الإيطالي جوفاني أميندو أول وزير للمستعمرات في إيطاليا أدان سنة 1922 هذه السياسة المهلكة في ليبيا (ديل بوكا صحيفة لاريبوبليكا بتاريخ 3 مارس 2007ف).

وهكذا تماثلت سياسة تهجير الليبيين من أوطانهم مع ما فعله هتلر عندما فرض الهجرة على المواطنين الألمان غير الموالين له.

أما الحذف الإرادي الاختياري للأعمال السلبية من الماضي وتبني الايجابي أمر مناقض للتفكير السليم. فالإمكانيات البشرية والدخول الهائلة التي تحققت للحكومات

• لم تكن الحكومة الإيطالية وحدها أو حتى موسوليني، المسؤولون عن المعاناة الليبية على يد الإيطاليين لقد كان موقف أغلب الشعب الإيطالي، ووفقا للنظام الديمقراطي القائم وقت الغزو، ضد المسلمين والعرب تماماً كموقف الشعب الألماني وهتلر ضد الساميين في أوروبا، فهتلر فعل ما فعل والشعب الألماني وراءه وفقا لبعض الدراسات وكذلك الحكومة الإيطالية فعلت ما فعلت وهي مدعومة بالشعب الإيطالي الراغب في أملاك الليبيين وأراضيهم. إذا النظام الديمقراطي الإيطالي هو الذي أيد فكرة الاستيلاء على ليبيا بدليل أن الأحزاب في أغلبها أيام الملكية كانت مع استعمار ليبيا باستثناء التيار اليساري ومنهم الصحفي باولو فاليري. المؤرخ الألماني هانز مومسون Hans Mommson في نقاش له ببرلين سنة 1996 مع المؤرخ اليهودي دانيال جولدهاجن Danial Goldhalgen، حول كتابه (Hitler Willing Executioner هتلر وقتلته الشرهين) والذي حمل فيه كل الألمان مسؤولية المحرقة، رفض هانز مومسون تجريم كل الألمان بحجة أن معظم المنفذين لأوامر هتلر لم يكونوا متأكدين من دوافعهم .

هذا العذر على بساطته لا ينطبق على الحالة الليبية التي كان الشعب الإيطالي في معظمه مدركا لدوافعه ورغباته وهو طرد الليبيين والاستيلاء على أرضهم وبلادهم وتوزيعها على الإيطاليين، عليه لابد من الإقرار بالمشكلة والاعتذار عنها وعدم المكابرة، كما قال دانيال جولد هاجن عن الألمان نقول على الإيطاليين أن يعيدوا بناء أنفسهم على أسس ديمقراطية.

The Italians have to remade Themselves into Liberal Democrats

(انظر: J. Kfnneth, 1999, P. 12 L.36)

الشركات الإيطالية والمؤسسات الحكومية التي شغلت الليبيين حسب دراسة الأستاذ موزاتي عليها دفع تعويض لعمالة السخرة الليبية تماما كما تفعل الشركات الألمانية مثل فولكس أو بير Bayer أو البنك الألماني على تشغيلهم عمالة يهودية سخرة أو مساهمتها في بناء معتقلات .(M. Mozati in F. Cresti (ed), 2006, P. 147 f)

يذكر الأستاذ عقيل البربار أنه بتاريخ 1911/10/23 قبض على ألف (1000) شخص اختير من بينهم (300) شخص أجبروا على تفريغ السفن وبذلك تعتبر إيطاليا سابقة لألمانيا في مجال السخرة لليبيين بأجور زهيدة الأستاذ روشا في الهامش 163 يقارن بين أجرة الإيطالي وغيره، فالليبي المكلف بنفس العمل الذي يكلف به الإيطالي يتقاضى عشرة (10) ليرات في حين يتقاضى زميله الإيطالي ثلاثين (30) ليرة (للمزيد انظر عقيل البربار، المجتمع الليبي 1830-1950، طرابلس، 2005، ص 71؛ ج. روشا، ترجمة العجيلي، طرابلس 2005، ص173) .
وقياسا على التجارب التاريخية يحق لليبيين الإلحاح على مطالب التعويض المعنوية والمادية. إن المطالبة المادية لا يجب أن تكون الغاية، لكنها ضرورية لإرضاء المظلومين ولإعطاء فكرة واضحة للإيطاليين على فداحة المشكل وإتاحة الفرصة أمامهم لفهم أعمق لمعاناة الليبيين. (للمزيد انظر بقية الهوامش ومقال: J. Kenneth, 1999, P. 1-20)، انظر الملحق رقم (4) بأسماء بعض الشركات التي شغلت الليبيين بإيطاليا .

الغربية – الأوروبية الأمريكية -من المستعمرات خلقت طفرة هائلة في تطوير المدن الأوروبية والأمريكية المعاصرة وإقامة البنى التحتية اللازمة للنهضة الصناعية والاقتصادية الواسعة التي نشهدها اليوم في أوربا وأمريكا. كل هذه الإنجازات وفي كافة المجالات مقبولة ومتبناة من الجميع في حين ترفض الأعمال السلبية التي اقترفتها نفس الدول الاستعمارية حيال أخيه الإنسان في المستعمرات السابقة.

هذه الانتقائية حيال نفس الفترة ونفس الحكومة أمر لا يستقيم مع العقل السليم ويجب الإقرار بالسلبيات كما هو الحال مع الايجابيات وتحمل مسؤوليتها ودفع التعويض عنها[1].

التوجه الجديد للدراسات التاريخية واعتمادها مبدأ الدفاع عن الحق ستخفف من حدة التعصب القومي والديني ويحل مكانهما مفهوم إنساني يحتاجه العالم المعاصر بشكل مُلح. أخطاء الدول الاستعمارية بنيت على فكرة التميز العنصري واحتقار الأخر واغتصاب حقوقه وحتى إنسانيته. العقلية الاستعمارية التي هاجمت ليبيا سنة 1911 وما بعدها بنيت على تمجيد العرق الأوروبي واحتقار الجنس الليبي المسلم العربي. مثل هذا التوجه الاستعلائي يجب أن يرفض ويستبدل بالمفهوم الإنساني الموحد[2].

---

1 - انظر: Torpey, J., 2001, P. 13 f، منعا لهذا التناقض هناك الآن جهد فكري قوي لتحميل الأخطاء التاريخية ليس للقيادات فقط ولكن للشعب ككل. ومن أبرز الدراسات في هذا المجال: .D. J. Goldhagen, 1996, Britain

2 - لا شك في أن الجنس والانتماء العرقي لهما استجابة تلقائية في موضوع تقرير الظلم التاريخي برغم كثرة استعمالهما من قبل الكثير من الجماعات المظلومة المطالبة بحقوق التعويض اليوم، التاريخ والنتائج الخاصة بفكرة العنصر وإمكانية تشبيه تجربة الجماعات العرقية بالمظالم التي لحقت باليهود دفعت بالموضوع العرقي للواجهة في موضوع المطالبة بالتعويض. في حين تسبب غياب النموذج التاريخي الذي يمكن المقارنة به في صعوبة المطالبة بالتعويض بناءً على النوع الجنسي ذكورا وإناثا. وبرغم أن النساء كثيراً ما يتعرض للاغتصاب كوسيلة للتخويف والإرهاب زمن الحروب، إلا أن الحالة الوحيدة التي اعترف بها هي حالة النساء الكوريات التي اعتمدت كثيراً على النظرة العرقية الدونية التي كان الياباني

ينظر بها إلى غيره من الآسيويين. ومع ذلك اكتسب النوع ذكرًا أو أنثى قاعدة دولية حاليا للمطالبة بالتعويض، وفي الحالة الليبية روت بعض النساء باستحياء شديد حكايات توحي بفرض العساكر الإيطاليين عليهن جريمة الزنا. فقد روت أحد العجائز بأنها وزميلاتها وُزعنَ على مجموعات المعسكر للتطبيخ والغسيل للعساكر وغيره. وقد عرفت الساحة الليبية معسكرات خاصة بالنساء قامت بسببها العديد من الثورات والمعارك (عقيل البربار من محمد الجراري، المجتمع الليبي 1835-1950، طرابلس، 2005، ص 70، سطر 7-10). وهناك العديد من الصور الفوتوغرافية، المأخوذة من قبل مصورين وجنود إيطاليين، الموضحة لعورات النساء الليبيات وفي أوضاع يصعب تصورها في مجتمع مسلم محافظ كالمجتمع الليبي وقتها. الأمر الذي لا يدع مجالا للشك بأن هذه الصور أخذها الجنود الإيطاليون عنوة وبلا إرادة من المعنيات. يشتكي الكثير من نزلاء المعتقلات الإيطالية بليبيا التصرفات اللاأخلاقية للمسؤولين الإيطاليين تجاه النساء الليبيات لدرجة أن بعض المسؤولين بالمعتقلات اضطروا السلطات الإيطالية لتغييرهم بسبب تصرفاتهم اللاأخلاقية. (يوسف البرغثي، 1985م، ص 99 وفي غيرها من صفحات الكتاب، انظر أيضا ملحق الصور بآخر المقال).

- أما عن التعويض لبعض الأجناس فإن النقاش لا يزال محتدا حول مسألة تعويض الأفارقة على مرحلة الرق ومثلهم الأعراق الاسترالية والهنود الحمر وسكان نيوزيلندا الأصليين. الفرنسيون يترددون في قبول الكثير من مطالب المظالم العرقية ويميلون إلى تبرير بعض المظالم بحكم المخاطر التي قد تواجه مفهوم الجمهورية والوحدة الوطنية وأسس الدولة المبنية على قاعدة أنها وعاء للاختلاط العرقي .

هنري روسو Henry Rousso أوضح هذه النقطة في تحليل له حول القضاء الفرنسي المتصل بالحرب العالمية الثانية. جادل روسو بأن هناك اختلافا في المظالم التي ارتكبت باسم الدولة والتي كانت مفروضة بظروفها الموضوعية والمظالم الفردية التي ارتكبت ضد اليهود .

هذا الاختلاف تمثل في محاكمة موريس بابون Maurice Papon التي كانت تمثل نموذجا لدفاع الدولة عن نفسها وفقا للتقاليد الفرنسية. روسو وأفكاره كسبا مصداقية واسعة لأن سياسة التعويض يجب أن تتناغم مع سلطة الدولة والإجراءات التي تفرضها .

ويجب أن لا ننسى أن المطالبة الحالية بالتعويض عن المظالم التاريخية متأثرة بموجة العداء للدولة السائدة في العالم حاليا .

إن فكرة حقوق الإنسان المتربعة على عرش سياسة التعويضات الحالية تمثل تحديا قويا لمتطلبات الدولة. إن المآسي التي سببتها السياسات الأوروبية خلال الحرب العالمية الثانية والجرائم التي ارتكبتها تحت ستار الدولة القومية ومشاريعها التوسعية المقصورة على عرق أو عنصر دون غيره قد أوهت من التماهي المفترض أن يكون بين الدولة القومية وحقوق الإنسان.

الأستاذ هنك اوندت Hannek Arendt في كتابه أصول الدكتاتورية أفرد فصلا بعنوان (أفول الدولة القومية ونهاية حقوق الإنسان) وفيه يناقش إن استسلام الدولة لفكرة القومية قد حاد بالدولة بعيدا عن هدفها الأساسي الأكبر وهي حماية وضمان حياة الإنسان وحقوقه. لقد تحولت الدولة إلى وسيلة لتحقيق المطامح القومية مما جعلها تتجاوز حقوق الإنسان ككل من أجل رعاية مصالحها القومية الضيقة. إن سقوط فكرة الدولة القومية كقوة مشروعة لتدعيم النموذج

الاجتماعي والسياسي، والانتشار الواسع للضمير المأساوي والانحدار للمشاريع الاشتراكية، كل ذلك جعل من الصعب ترويج أو إذكاء الحماس لتغيير السياسات القائمة حاليا على أساس فكرة الدولة العالمية. وفي هذا الإطار تتصاعد فكرة التعويضات عن المظالم التي ارتكبتها الدولة القومية المدافعة عن حدودها وجنسها. إن اتساع دائرة المطالبة بالتعويضات تدعمت كثيرا بالانتشار الواسع للتوجه التنويري والعولمة، حتى وإن ووجهت بحالات تتعارض مع مبادئها وتتفق مع مصالحها. فالحالة الإسرائيلية مثلا قائمة على التعصب العرقي الديني أي نقيض التسامح والديمقراطية لكنها تتمتع بنفوذ إعلامي وسياسي ومالي سمح لها بالظهور والاستمرار كنغمة شاذة وسط معزوفة الديمقراطية والتسامح.

وفي هذا الإطار يقول أستاذ القانون روبيرت وسيتلي Robert Westley في تحليله لمطالب السود بالتعويض عن المظالم السابقة في أمريكا بأنها " شبه ميتة " Almost dead لأنها تفتقد النفوذ السياسي والإعلامي الإسرائيلي، ولهذا فإن التخطيط لمسار قانوني من أجل تعزيز المطالبة بتعويض السود أو سكان المستعمرات الأوروبية السابقة تظل تحديا لنظريات القانون وصناع السياسة في محاولتهم صناعة طرق بديلة للعدل المتحصن بالقانون والأخلاق. وعليه لا يجب توقع الكثير بدون ضغط كبير.

شارل ماير Charles Maier يدافع عن وجهة نظر مفادها أن الكثيرين من سكان العالم يعتقدون بأن الثقل الأخلاقي الذي يحاول الغرب وضعه حول المحرقة اليهودية ما هو إلا قناع أو محاولة للابتعاد أو صرف النظر عن الغضب أو المجازر التي ارتكبت ضد المستعمرات السابقة باسم التطور والمدنية والحضارة.

وتتوفر في أفريقيا العديد من النماذج المشابهة لمأساة اليهود بأوروبا، ففي تقرير لمجموعة من الشخصيات المكلفة بالتحري في مذابح رواندا ومحيطها في سنة 1994 لاحظ التقرير في توصياته حول التعويض " أن حالة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية متوفرة هنا ".

ومثله ما حدث في ناميبيا ضد شعب الهيراري الذي دعا إلى حملة تعويضات ضد ألمانيا للمذبحة السابقة للحرب العالمية الأولى أي الفترة من 1904-1907 والتي خفضت عددهم من 80.000 نسمة إلى 15.000 ألف نسمة. الدعوى الناميبية أكدت على وجود أوامر إعدامات أصدرها القائد الألماني لوثر فون تروتا Lother Von Trotha وموقعة باسمه. الأمر لا يوجد له مثيل حتى في المذابح اليهودية في ألمانيا حيث لا وجود لأوامر إفناء موقعة. (J. Torpey, 2001, P. 6, L. 37-40)

لكن رغم ذلك صار الهجوم النازي على اليهود هو النموذج الذي تقاس عليه حالات الظلم الواقعة في العالم، وهذا عكس رأي البعض الذين ينظرون إلى المحرقة اليهودية على أنها اسفنجة ذكريات تاريخية لامتصاص التعويضات.

وفي هذا الإطار تصب كلمة المؤرخ الأفريقي " علي المزروعي " إن أثنى عشر سنة من الجحيم اليهودي يقابلها عدة قرون من العبودية للسود " لقد صارت المذبحة اليهودية النموذج والمعيار للقياس لكنها ما كان يمكن لها أن تصبح هكذا لولا النشاط الإعلامي الذكر الذي أحيطت به هذه الواقعة المأساوية والرغبة الأوروبية للتستر خلفها من أجل إغفال المآسي التي ارتكبها الاستعمار الأوربي في آسيا وأفريقيا.

• التوجه التاريخي الجديد بإصراره على التعويض واشتراطاته هو تعبير عن نموذج راق جداً من الموضوعية والتجرد لأنها ستجعل المؤرخ يرفض التغنى غير المنطقي بأمجاد قوم أو التركيز على قدح آخرين ويرتفع عن هذا وذاك إلى مفاهيم تنتصر للحق والمظلوم داخل الوطن أو خارجه وبغض النظر عن جنس المتحدث عنه أو دينه. فالمؤرخ الإيطالي سوف لن يعمد لترفيع قومه والتذكير بأفعالهم الجيدة لكنه سيركز أكثر على المفهوم الأخلاقي ومدى التزام الجماعات سواء إيطالية أو غيرها

وكنموذج شبه منسي للمظالم الأوروبية ضد غير الأوروبيين أذكر بالحالة الليبية وما عاناه الليبيون على يد الإيطاليين الذين تماهوا مع الموجة التي سادت المرحلة الاستعمارية الأوروبية والمتمثلة أساسا في الاستعمار المغلف برسالة الحضارة الأوروبية المحتقرة لغيرها من الحضارات. وفي ذلك يقول فولبي أحد قادة الاستعمار الإيطالي لليبيا " إن حضارة مثل حضارتنا (الإيطالية الأوروبية) لا يمكن إرغامها على الجثو أمام ابن المستعمرة (ليبيا) أو أمام أية تسوية".

أما فيدير تسوني وزير المستعمرات الإيطالي فقد قال في خطاب له بالمعهد الاستعماري الإيطالي سنة 1923 " لا مباحثات مخادعة مع العصاة حول السيطرة العادلة من قبل العلم الإيطالي " (ديل بوكا – التائب، 1995، ص 13).

أما موسوليني فيقول: " نحن نشكو جوعا ارضيا لأننا قوم غزيروا الإنتاج البشري ونريد أن نبقى كذلك. يجب استثمار الأرض (الليبية) والتقنية الزراعية قادرة على الإتيان بأية معجزة ولا سيما وان عرقنا الإيطالي قادر في أي وقت على المعجزة. ويبدو لي عندما أضعه مادة لتأملاتي أنه أعجوبة فريدة في التاريخ الإنساني .(ديل بوكا– التائب، ص 112)

أما دي بونو فيصف موتى الليبيين بأنها " جيف " لا تستحق الرحمة (ديل بوكا – التائب ص 105) .

للمزيد حول هذه النقاط انظر:

- J. Torpey, 2001, P. 1-25
- Atieno - Odhiambo - Africa Zamani no 7-8, 1999-2000, P. 57f
- Buckle in Gardiner (ed.) 1964, P. 105-124
- جاك كرابس 1993، ص 15 وما بعدها

به. فالحكومة الإيطالية التي سلبت الليبيين حريتهم وسعت لإفناء جنسهم(*) عن طريق التقتيل في المعارك والسجون والمعتقلات والمنافي والإهمال الصحي والقهر الثقافي هي حكومة ظالمة يجب الانحياز ضدها لصالح المظلوم الليبي. وهكذا تتحول التواريخ ذات الاتجاهات العدائية إلى تواريخ يشترك فيها الجميع لصالح القيم والأخلاق[1].

(*) لتبرير استعمال هذه العبارة -إفناء الجنس- انظر الهوامش وبالذات هامش رقم 10 وهامش رقم 13 وبقية الهوامش.

1 - حول تجبير الحقائق لصالح البعض ضد البعض انظر: H. Scheiber, 2001, P. 233 f وجاك كراب، 1993، ص 18 وما بعدها.

وفي الفترة الأخيرة ظهرت عدة دراسات إيطالية تؤكد المعاناة الليبية على يد الاستعمار الإيطالي. من هؤلاء الأساتذة: نذكر ديل بوكا (A. Del Boca) وبونو (S. Bono) ولابانكا (N.Labanca) وروشا (G. Rochat) ورانييرو(R. Rainero) وايرك ساليرنو (E. Salerno) وغيرهم. إضافة لهم نشر مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ما يقرب من خمسمائة كتاب ومئات المقالات والبحوث تصف مأساة الليبيين على يد الاحتلال الإيطالي من كافة الوجوه. ونتيجة لكل ذلك تتوفر الآن مؤشرات على تعمد الإيطاليين، في تلك الفترة، إفناء الجنس البشري في ليبيا، وليس أدل على ذلك من برقية الجنرال بادوليو سنة 1930م إلى نائبه ببرقة الجنرال غراسياني والتي يقول فيها:

« Bisogna anzitutto creare un distacco territoriale largo e ben preciso tra formazioni ribelli e popolazione sottomessa. Ma ormai la via ci e stata tracciata e noi dobbiamo perseguirla sino alla fine anche se dovesse perire tutta la popolazione della Cirenaica. urge far rifluire in uno spazio ristretto la popolazione sottomessa, in modo da poterla adeguatamente sorvegliare ed in modo che vi sia uno spazio di assoluto rispetto tra essa e I ribelli. Fatto questo, allora si passa all'azione diretta contro I ribelli »: ACS, Carte Graziani, b. 1, f. 2, sottofasc. 2, citato da A. Del Boca, Gli italiani in Libya. Dal fascismo a Gheddafi, Roma-Bari, Laterza, 1988, P. 178.

« ... الذي يجب عمله قبل كل شيء هو تكوين فاصل أرضي كبير ومحدد بين تشكيلات الثوار وبين الأهالي المستسلمين. إنني لا أخفي مدى خطورة هذا الإجراء الذي يعني هلاك الأهالي الذين وصفوا بالمستسلمين، ولكن الطريق قد رسم لنا ويجب علينا المضي فيها قدماً إلى النهاية حتى ولو اقتضى ذلك قطع دابر جميع سكان برقة. بناءً عليه فإنه من الضروري تجميع السكان المستسلمين في مكان ضيق. بحيث يمكن مراقبتهم مراقبة فعالة وبحيث يكون هناك فراغ يراعى بمنتهى الدقة بينهم وبين الثوار» (انظر يوسف البرغثي، 1985م، ص 83، سطر 7-14؛ ديل بوكا، جريدة لاريبوبليكا، 2007/3/3ف، حبيب وداعة، 1988، ص 244-256. ج.

روشا، عمر المختار وإعادة الاحتلال افيطالي لليبيا ترجمة عبد الرحمن العجيلي، طرابلس 2005، ص 67-194) وتنفيذاً لهذه الأوامر المشرعة للقتل الجماعي وحتى الإفناء الكامل لكل سكان برقة قام الجنرال غراتسياني بنقل الآلاف من الليبيين نساءً وشيوخاً وأطفالاً ورجالاً مع كل منقولاتهم وحيواناتهم وحشروهم في أكثر من ثلاثة عشر معتقلا مورست فيها على الإنسان الليبي كل أنواع المرارة والعذاب وصارت هذه المعتقلات مثل معتقل العقيلة والبريقة وسلوق والمقرون والأبيار نماذج للحشر والإفناء استفاد منها هتلر في معسكرات الاعتقال التي أقامها بأوربا في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. وفي المكتبة الصوتية بمركز الجهاد هناك العشرات بل المئات من الروايات الشفوية تروي قصص الرعب التي عاشها المواطن الليبي داخل هذه المعتقلات. فالحاج خليل إدريس منصور يضع الموتى يوميا في رقم 130 جثة، ويرفعها الحاج امهيدي عبد الكريم إلى عدد 200 جثة يوميا وبينهما يقف ديل بوكا برقم 50 جثة يوميا. (يوسف البرغثي، 1985، ص 98 و104، ديل بوكا، ترجمة التائب، 1995، ص 240، سطر 10-14؛ حبيب وداعة، 1988، ص 244-256؛ ديل بوكا في جريدة لاريبوبليكا 3 مارس 2007؛ ديل بوكا، 2007).

في المعتقلات النازية يروي النزلاء بأن الأطباء قاموا بإجراء تجارب الأدوية عليهم. وبرغم أننا لا نملك الآن دعماً وثائقيا قاطعا إلا أن هناك مؤشرات وروايات توحي وتتحدث عن استعمال الإيطاليين للعقاقير وسعيهم من أجل التقليل من العنصر الليبي والتخلص منه لإفساح المجال للعنصر الأصلح وهو الإيطالي.

فمن المعلوم شبه المؤكد عند الدكتور عقيل البربار، ومن منطلق نظرية البقاء للأصلح، أن هتلر ومن بعده موسيليني نفذا سياسة تعقيم غير الاريين والإيطاليين لمنع تكاثرهم. ودعما لهذا الافتراض يورد الأستاذ عقيل البربار نقلا عن الأستاذ سميث أن موسليني " بدأ في برنامج التعقيم في ليبيا وأن كان على نطاق ضيق ويعتقد أن البرنامج بدأ في تنفيذه سنة 1929 في مدينة سوسة بالجبل الأخضر ثم في المعتقلات الأربعة – سلوق، المقرون، البريقة والعقيلة" (عقيل البربار، كتاب المجتمع الليبي 1835-1950، طرابلس 2005، ص68 سطر 20، ص 69 سطر1-3) وتدعم الروايات الشفوية هذا الافتراض .

فالحاجة سالمة الملاسية الفاخرية من معتقل سلوق بأن الأطباء الإيطاليون صاروا يصرفون دواءً على هيئة شراب أحمر وبعد شربه مباشرة يفارق صاحبه الحياة. وصرف لها لكنها تحايلت على شربه فنجت من الموت في حين ماتت ثلاثة نساء كن بجوارها عقب شربهن الدواء. (يوسف البرغثي، 1985م، ص120 ملاحظة 98). وبسبب نقص الغذاء صار نزلاء المعتقلات، حسب الرواية الشفوية، يجمعون بعر إبل قادة المعسكر من الإيطاليين ويستخرجون منه حبات الشعير التي لم تطحنها أسنان ومعدة الجمل ويأكلونها هم وأبنائهم. ومن لم يمت لا بالتجويع ولا بالتجارب الطبية أجبر على أعمال السخرة بدون مقابل لبناء مشاريع الاستيطان الإيطالية للمعمرين الإيطاليين من منازل وطرق ومزارع ونقل حجارة وغيرها كما تؤكد ذلك عشرات الروايات الشفوية والدراسات الأكاديمية مثل دراسة الأستاذ ج. روشا التي يقول فيها: " إن تناقص السكان - في ليبيا – لا يرجع سببه إلا في جزء بسيط – إلى العمليات العسكرية. وفي الجزء الأكبر إلى الظروف القاسية التي أوجدها التسلط الإيطالي على الناس وإضطهادهم بشتى الطرق وما نجم عن ذلك من محن ومآسي" (ج. روشا، ترجمة العجيلي، طرابلس

2005، ص 163 سطر 18 وما بعده؛ يوسف البرغثي، 1985م، ص 121، سطر 1-5، بالمكتبة الصوتية أكثر من مائتي شريط حول المعتقلات، مثلا 241/5 – 242 – 243، 232/13 – 815 – 716، 312/16 – 319، وغير ذلك كثير، انظر قائمة المراجع).

كما أن نفي الناس أطفالا وشيوخا ونساءً إلى منافٍ بعيدة وغير صحية أدى هو الآخر إلى موت وغياب الآلاف علاوة على قتل الآلاف في معارك ظالمة مثل معركة الهاني التي قتل فيها وحدها أربعة آلاف ليبي، والكثير من المعارك الأخرى. كل هذه الأعمال ترقى مع غيرها إلى جريمة إفناء الجنس. وإذا أضفنا لهذا كله القتل العمد عن طريق الطائرات التي استعملت لأول مرة في الحروب والمحاكم الطائرة التي نظرت في السنة الأولى من حكم غراتسياني في 520 قضية أصدرت بشأنها 119 حكما بالإعدام و117 حكما بالسجن حسب رأي الأستاذ جورج روشا (روشا، ترجمة العجيلي، طرابلس 2005، ص 117 هامش 81)، أما الأستاذ عقيل البربار فيضع الأحكام في رقم 258 حكما بالإعدام ونفي الباقين إلى إيطاليا (عقيل البربار من كتاب المجتمع الليبي 1835-1950، طرابلس 2005، ص 70-71)، وكذلك استعمال الغازات السامة كما أكدت صحيفة الجارديان في عددها الصادر بتاريخ 7 سبتمبر سنة 1988، والذي أشار فيه الكاتب إلى أن قرية تازربو الليبية قد تعرضت لأول مرة في التاريخ لاستعمال قنابل غاز الخردل حين ألقيت عليها 24 قنبلة زنة كل منها واحد وعشرين كيلو غراما من غاز الخردل مع عدة مئات من الكيلو غرامات من المتفجرات الأخرى. وقد أكد روشا وارياك ساليرنو استعمال الإيطاليين للغازات السامة في حربهم ضد الليبيين (انظر: روشا ترجمة العجيلي، طرابلس 2005، ص 109 هامش 72).
وفي مجال القتل البطيء لابد من التذكير بإحصائية الدولة الإيطالية المسيطرة وقتها على مدينة بنغازي والتي توضح أن نسبة الوفيات بين الأطفال العرب تزيد عدة مرات عن عدد الوفيات بين أطفال الإيطاليين واليهود.
يستكمل ص 57 و58

إحصائية صادرة عن بلدية مدينة بنغازي لشهري أبريل ومايو 1924

عن شهر أبريل 1924

	عـــــدد السكـــــان	مواليد	وفيات
	4812 إيطاليون وأجانب	10	10
	19840 ليبيون مسلمون	33	125
	2881 ليبيون يهـــود	12	6
المجموع	27533	55	141

عن شهر مايو 1924

عـــــدد السكـــــان	مواليد	وفيات
إيطاليون وأجانب	8	6
ليبيون مسلمـــون	38	100
ليبيون يهود	5	1
المجموع	51	107

وفيات عن شهري أبريل ومايو 1924	المواليد
125	33
100	38
المجموع 225	71

أي بمعدل نقص 154 من مجموع السكان في شهرين وفي مدة سنة (924) نسمة، وفي عشرين سنة (18480) نسمة .

وإذا كان عدد السكان العرب 19840، وينقص منهم 18480 فيبقى في بنغازي هذا العدد الضئيل بعد عشرين سنة، أي سنة 1944

أما الإيطاليون واليهود فيزيد عددهم لأن نسبة المواليد أكثر من الوفيات. ودعما لحقيقة نقص السكان في ليبيا بسبب الإهمال الإيطالي للعرب يمكن استعراض بعض الإحصاءات. ففي سنة:

1911 عدد سكان برقة وحدها وحسب الإحصاء العثماني 198.300 نسمة

1922 أوغسطيني قدر سكان برقة 185.400 ألف نسمة .

1928 زاد عدد سكان برقة حسب الإحصاء الإيطالي إلى 225.000 ألف نسمة .

1931 نقص عدد سكان برقة حسب الإحصاء الإيطالي إلى 142.000 ألف نسمة .

1936 كان سكان برقة هو 142.000 ألف نسمة حسب الإحصاء الإيطالي. من هذا يتضح أن ما يقرب من نصف سكان برقة استنادًا إلى إحصاء سنة 1928 وإحصاء سنة 1936 قد فقد بسبب الحروب والظروف القاسية التي وضع فيها الأهالي – على يد السلطات الإيطالية كما يذكر الأستاذ جورج روشا .

أما عن ليبيا كلها فإنه حسب الإحصاءات والتقديرات العثمانية والإيطالية والرحّالة يبلغ عدد السكان سنة 1911 حوالي مليون نسمة وفي 21 أبريل سنة 1936 أحصت إيطاليا سكان ليبيا بطريق عصرية ودقيقة إلى حد كبير وكانت النتيجة أن العدد الإجمالي لليبيا هو 700.000

إن أي علم لا يخدم الناس ويساعدهم على السيطرة المتوازنة على مجتمعهم ومحيطهم هو علم منطقي لكنه غير مفيد. الأفضل منه هو الجمع بين الموضوعية والفائدة. وهكذا تصبح تغير النظرة إلى مادة التاريخ من الدراسة الموضوعية المجردة إلى الدراسة الغائية هي خدمة للحاضر والمستقبل. إن مفهوم العلم للعلم في مجال التاريخ وتحري الموضوعية دون اعتبار لخدمة الحاضر والمستقبل لم يثبت نجاحه بدليل الإصرار على أخطاء الماضي وتكرار التعديات على حقوق الناس ومعائشهم وحياتهم، كما في فلسطين وافغانستان والعراق وغيرها كثير .

التوجه الجديد يرفض التقيد بالمصالح الضيقة للدول ويصر على النظرة الإنسانية البعيدة الشاملة لمصالح أكبر دائرة إنسانية ممكنه ضمانا للاستقرار المتأتى من قناعة ضرورات العيش المشترك ورفض الاستئثار والاغتصاب. ومن اجل غرس هذه القيم يجب فرض مبدأ الاعتذار والتعويض. وفي دراسة صادرة سنة 2006 يحدد الأستاذ نيجاش جيرما Negash Girma نوعان من الاعتذار عن أخطاء الماضي: اختياري وشامل وهو الأفضل كما في حالة الألمان واليهود واعتذار يأتي بعد تحقيقات وطلبات كما في الحالة الروندية سنة 1994 والليبية 1911-1943[1].

نسمة فإذا أخذنا بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية للسكان بعد خمسة وعشرين سنة فإن عدد السكان كان يمكن أن يتجاوز المليون مقارنة بالزيادة في الإحصاء الليبية الحديثة.

عليه يمكن القول أن إيطاليا تسببت في فقد ما يقرب من نصف سكان ليبيا الأمر الذي أضاع على البلد طاقة بشرية هائلة كانت ستجعل البلد أكثر إمكانية على التطور. (ج. روشا، ترجمة عبد الرحمن العجيلي، طرابلس 2005، ص 160 وما بعدها، عقيل البربار، المجتمع الليبي سنة 1835-1950، طرابلس 2005، ص31-78؛ A. Del Boca (ed) Roma, 1991؛ صورة الإحصائيات موجودة بشعبة الوثائق، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

1 – وفي هذا الإطار أضع الإعلان الإيطالي الليبي (1998) الذي جاء دون الاعتراف المطلوب بمسافة بعيدة وبعد الكثير من الإلحاح والإصرار. فمنذ مارس 1945 طالبت لجنة الدفاع الطرابلسي البرقاوي بالقاهرة بحق الليبيين في التعويض ووضعت من بين مطالبها مطلبا يصر على تعويض ليبيا على ما أصابها من دمار نتيجة الحروب الاستعمارية عليها. (سالم

الكبتي، محاضرة بتاريخ 21 مارس 2007ف، تحت النشر) وقد استمرت المطالبات قوة وضعفاً إلى أن جاءت الثورة سنة 1969م وانطلقت بعدها المطالبة الجادة بالتعويض ولم تهدأ حتى الآن.

والواقع أنه لا يمكن توقع أي شيء بدون اعتراف واضح بالمسؤولية. إن الاعتراف بالخطأ وتحمل المسؤولية من جانب الجاني تجاه المجني عليه أمر ضروري جدا. وبدون هذا الاعتراف والإقرار سيظل الخطأ التاريخي، مهما طال زمنه، مصدراً دائما للعنف والثأر، كما يؤكد على النفس .

إن الاعتراف الرسمي مهم لإقناع الشعوب بتقييم أدوارها تجاه الأخطاء التاريخية والاعتراف المؤلم بها والعمل على إصلاحها. ومن المؤسف جدا أن تظل إيطاليا متخلفة عن موقف ألمانيا واليابان في مواجهة الحقيقة والاعتراف الصريح لليبيين بالجرم الذي ارتكب ضدهم. في يناير سنة 2001 شاهد أكبر جمهور ألماني شريطاً وثائقياً عن المحرقة. قارن هذا الموقف برفض الحكومة الإيطالية السماح لفيلم عمر المختار بالعرض في دور السينما الإيطالية. إن هذا الموقف يدل على استهتار بالمشاعر الليبية وضيق أفق السلطة الإيطالية وعدم نضجها.

هذه النظرة الضيقة للحكومة الإيطالية ربما تفسر إصرارها على منع الوصول إلى الوثائق الموضحة لهذه المأساة وهي بهذا تثبت أن عقليتها هي نفس عقلية الحكومة الفاشيستية التي أصدر أحد أركانها لصحافتها تحذيرات بعدم نشر أي معلومات حول المعتقلات (محاضرة الأستاذ كونستانتينو بمؤتمر المعتقلات – طرابلس، ديسمبر 2006ف، تحت النشر).

هذا الموقف لا زالت تتمسك به حكومة إيطاليا الحالية كما يوضح راينيرو بقوله: " لا يزال الإيطاليون يحيطون موضوع المعتقلات بالسرية " (راينيرو، مجلة البحوث التاريخية، العدد الثاني، سنة 1985، ص 109، سطر 13-18) .

النموذج الألماني تجاه المحرقة اليهودية يوجب على الدول ذات الماضي المشابه وبالذات إيطاليا أن تنسجم وتتكيف مع تاريخها الاستعماري وأن تتعامل معه بإيجابية وموضوعية بعيداً عن الانتقائية ومن أجل هذا عليها القيام بثلاث خطوات:

الخطوة الأولى: على إيطاليا الاعتراف بحقائق الماضي، لقد قتلت أعداداً كبيرة من المدنيين الليبيين وسخرت عشرات الآلاف في مزارعها ومصانعها ومؤسساتها وأساءت معاملتهم وجندت آلاف الليبيين في جيوشها ضد إرادتهم واستخدمت النساء في أغراض لا أخلاقية .(M. Mozzati, in M. F. CRESTI (ed)P. 147-162; A. Ashiurakis Tripoli , 1992; H. El Hesnawi, Tripoli, 1988; A. Del Boca, Milano 2007)

أما فيما يتعلق بكتب التاريخ المدرسية فإن إيطاليا متخلفة عن ألمانيا واليابان، فهي ترفض إدخال أي تعديل على المنهج ليوضح مآسي الليبيين على يد الإيطاليين. وهذا يعني الاستمرار في تجهيل الجيل الإيطالي الجديد حتى لا يعرف المذابح والسخرة والأعمال الشاقة واستعمال الغازات الكيماوية التي مارستها إيطاليا على الليبيين.

بعد هذه الخطوة الأولى وهي الاعتراف تأتي الخطوة الواجبة الثانية: على إيطاليا الاعتذار Apology كما فعلت ألمانيا والولايات المتحدة ومتخلفة كثيراً عن اليابان .

وفي كثير من الحالات تتردد الدول المعتدية في الاعتراف بأخطائها وبالتالي إعلان اعتذارها وفي حالات الضرورة تقوم بعض الحكومات باعتذارات تكتيكية لتحقيق أهداف مادية ملحة ومنعاً لذلك يحدد الأستاذ جيرما أربعة شروط للاعتذار وهي:

الاعتراف بالخطأ وAcknowledgment

(تحمل) المسؤولية Accountability

1) كشف حقيقة المأساة Truth - Telling عن طريق فتح كل الأرشيفات ووضع كل الوثائق الخاصة بالمرحلة أمام الدارسين والباحثين والرأي العام عموما.

2) الاعتذار الحقيقي لا يتأتى إلا بتأكيد الشعور بالذنبPublic Remorse وتأصيله بين الجماهير، التي أرتكبت جرائم باسمها، عن طريق النصب التذكارية والأعمال الأكاديمية والإعلامية[1].

الخطوة الثالثة التي على إيطاليا اتخاذها بعد الاعتراف والاعتذار هي التعويض أو رد الاعتبار، هذه الخطوات الثلاث هي القادرة على إثبات إن إيطاليا قد تكيفت مع ماضيها الاستعماري .

إيطاليا حتى الآن لم تتحمل مسؤوليتها في الآلام التي سببتها لليبيين ولم تعتذر ولم تعوض، وأحيانا تتذرع باتفاقية سنة 1956 تشبها باليابان التي تدعي بأن اتفاقية السلام ترفع عنها أي مطالبة بالتعويض وهي في ذلك مدعومة من قبل أمريكا وأخر مظاهر الدعم جاءت على لسان كولن باول وزير خارجية أمريكا بسان فرانسيسكو سنة 2001 حين قال أن اتفاقية السلام مع اليابان تلغي دعاوى التعويض وهذا خطأ حسب رأي القانونيين رغم أن الاتفاقية تنص على: " الحلفاء يلغون كل دعاوى التعويضات لهم ولشركائهم والمرتكبة أثناء العمليات العسكرية ضد اليابان ". (H. N. Scheiber, 2002, P. 237, L. 5-10).
هذه الاتفاقية تقف على النقيض من معاملة الحلفاء لألمانيا والنمسا والبنوك السويسرية التي خضعت لكل أنواع العقوبات والتعويضات. وتصر إيطاليا على رفض التعويض رغم أن اتفاقية سنة 1956 بين ليبيا وإيطاليا لا وجود لنص فيها يعفي إيطاليا من التعويض كما الحال مع اليابان .

1 - Girma Negash , 2006

هذه الخطوات الأربعة ضرورية لتبين حجم الجريمة التي يجب أن تتبع بجهد صادق لإصلاحها والتعويض عنها ومن اجل ذلك يضع الأستاذ جيرما أربعة خطوات هي:

1) تنفيذ برامج أصلاحية على ارض الواقع .

2) الاعتذار لابد أن يقتن عبر وسائل قانونية – ديمقراطية كالمجالس النيابية أو الشعبية وغيرها .

3) لابد من تحسيس العامة بحجم المشكل وإدانتها وتبنى كل الوسائل الممكنة لمنعها مستقبلاً.

4) الاعتذار لابد أن تصاحبه، من جانب الجاني، أعمال سياسية وفكرية غير عادية على مستوى النخب السياسية والفكرية لكسر حاجز التردد لدى الغالبية في تأكيد الاعتراف الكامل والتعويض المجزى للضحية، حتى تتضح صدقيه مسعى الجاني في علاج الجروح الدفينة في نفوس المجني عليهم واستعاده كرامتهم الإنسانية والثقة المتبادلة بينهما[1].

---

1 – في التوجه التاريخي الاستقصائي يعتبر التخليد أحد أهم الشروط حتى أن كل التوجه أطلقوا عليه اسم التاريخ الاشهاري أو التذكاري Communicative History

للمزيد انظر: J. Torpey. 2001 وG. Negash, 2006 و C. Sriram, 2006

وفي هذا الإطار يعتبر الكثير من المراقبين أن استجابة ألمانيا ما بعد الحرب للجالية اليهودية كان خطوة مهمة في إعادة بناء ألمانيا الاتحادية التي هيأت الظروف لدفع التعويضات، في سنة 1952 بدأت ألمانيا تعويض ضحاياها لا المنتصرين عليها .

ومع حلول سنة 2030 سيصل مجموع ما دفعته ألمانيا بحوالي 70 بليون يورو على هيئة تعويضات لدولة إسرائيل وغرامات للأحياء من المحرقة. وحسب رأي الخبراء فإن مجموع ما دُفع يفوق بكثير التقديرات الأولية سواء في القيمة النقدية أو الاعتراف بالمسؤولية. والأكثر غرابة هو الدرجة التي وصل إليها الجهد الجماعي لتخليد المحرقة مما يجعلها صفة مميزة في إسرائيل وألمانيا ..

إن ما دفع للناجين من المحرقة يعد ثانويا قياساً على المسار المدهش في الاعتراف الواضح لألمانيا بالمشكل وتحملها المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت في الماضي والعمل على تخليدها. وبرغم التأزم المستمر على المستوى القومي والشخصي، من الإنصاف القول بأن

مفاوضات رد الاعتبار Restitution بين ألمانيا والحكومات المختلفة والمنظمات غير الحكومية للناجين من المحرقة كلها نجحت لدرجة أدت معها إلى قيام حوار بناء بين الجاني والضحية. منذ حوالي خمسين سنة مضت فكرة مثل هذا الحوار كانت غير منظورة.

ومع وجود إمكانية عدم توافق أحيانا حول بعض التفاصيل عن الماضي والطريقة التي تفيد الحاضر والمستقبل. إلا أن هناك اتفاقا عاماً على نجاح الضغط اليهودي العالمي في جعل المحرقة تمثل محاولة متعمدة من السلطة الألمانية للقضاء على الجالية اليهودية وعلى ذلك فإنها كانت جريمة ضد الإنسانية التي من الصعب أن يكون لها تعويض مناسب. وذلك في أغلبه بالاعتماد على الأفعال لا الأوامر إذ يندر وجود أمر رسمي ألماني صريح بهذه الجريمة كما هو الحال في الحالتين الناميبية والليبية حيث الدولة القائمة توقع على أوامر إفناء الناميبيين أو الليبيين. (انظر الهامش رقم 10 في هذه الورقة).

في يناير سنة 2001 عدد قياسي من الألمان شاهد فيلم وثائقي عن المحرقة. في سنوات سابقة مثل هذا الحدث لم يكن محتملا أبدًا. إن قبول ألمانيا للأفعال الإجرامية السابقة على المستويين الحكومي والشعبي ودمجها في مسار الحياة الحاضرة، يعد علامة على نضوج وكبر الأمة الألمانية ونجاحها في التكيف مع ماضيها .

مثل هذا الموقف مناقض جداً لموقف الحكومة الإيطالية التي تصعب الأمر على شعبها وترفض السماح له لمشاهدة شريط عمر المختار. والموقف الألماني ذاته يعد موقفا متقدما جداً على الموقف الياباني خصوصا فيما يتعلق بمشكلة نساء الراحة Comfort Women، وهن اللائي كان جنود الإمبراطورية اليابانية يستعملوهن في الطهي وفي التفريج عن الجنود جنسيا. وهن من جنسيات كورية وفيليبينية وتايوانية وماليزية وأندونوسينية وصينية وبعض اليابانيات

.

لمدة خمسين سنة ظلت الحكومة اليابانية تنكر وجود مثل هذه الظاهرة. خلال التسعينيات من القرن العشرين زاد الضغط على الحكومة اليابانية. في سنة 1991 السيدة الكورية كيم هاك سون Kim Hak Son تقدمت بدعوى ضد الحكومة اليابانية التي تظاهرت، بالاستغراب والصدمة والعطف ولكنها لم تعترف.

قوات الحلفاء تعاملت مع موضوع نساء الراحة بأنها وظيفة وليست مشكلاً، وزاد من دعم الغرب لليابان ظروف الحرب الباردة. وفي نفس الوقت حكومات آسيا لم تركز على الموضوع خصوصا مع زيادة اعتمادها على التقنية اليابانية وكل مشاكل التعويضات أهملتها دول آسيا منعا للضغط على اليابان من أجل استمرار مساعداتها لدول آسيا .

الحكومة اليابانية استمرت في الرفض حتى لقرارات المحكمة، ففي مارس سنة 2001 المحكمة العليا اليابانية رفضت حكما صادراً سنة 1998 عن محكمة مقاطعة يابانية يأمر الحكومة بدفع تعويض لثلاثة نساء كوريات. الحكومة اليابانية استندت إلى أن الاتفاقيات التي وقعتها بعد الحرب أخلت سبيلها من أي التزام ناجم عن الحرب كما أن الزمن وطول المدة اسقط أية حجة كما أن، وهذا هو العذر الثالث، قانون العمل الدولي لا تلزم مواده اليابان بدفع تعويضات عن الخدمة الجنسية للنساء .

مبررات الالتجاء للمصادر البديلة:

المشكل في مثل هذا التوجه التاريخي المتنامي هو المصدر والمنهج، فالدولة أو الجماعة الفاعلة كالمجرم العادي غالبا ما تتستر على أفعالها وتخفي آثار جرائمها مما يؤدى إلى الطعن في وثائقها. وإذا تمسكنا بالمنهج القائم على المصادر الرسمية فقط

المشكل لا يقتصر على التعويض ولكن الأهم هو رفض الحكومة اليابانية الاعتراف بالمشكل النسائي من أساسه. في سنة 1992 تأسس في كوريا مجلس تطوعي لمعالجة مشكل إعادة التأهيل أو التعويض عن مسألة الخدمة الجنسية هذا المجلس اقترح حلاً من ستة نقاط:

- لابد أن تعترف الحكومة اليابانية بالمشكل .
- لابد أن تعتذر الحكومة اليابانية عن المشكل .
- لابد أن يفرج عن كل وثائق المشكل .
- لابد من وضع نصب تذكارية للمشكل .
- لابد من التعويض عن المشكل .
- لابد من إدخال الموضوع ضمن مواد الدراسة اليابانية .

الحكومة اليابانية رفضت المقترح وظلت دائما تتستر خلف مشكلة هيروشيما لكسب العطف العالمي.

جمعيات محامي الصين الكبرى والاتحاد النسائي للصين الكبرى والمؤسسة الصينية لتطور حقوق الإنسان ...كل هذه الجمعيات أيدت ودعمت المطالب النسائية، وبناءً عليه تقدمت خمسة نساء صينيات من وسط الصين ورفعن قضية في طوكيو سنة 1995 يطالبن بالاعتذار وبالتعويض عن استغلالهن الجنسي من قبل الجنود اليابانيين خلال الحرب .

ارتفعت حدة الإحباط الآسيوي للموقف الياباني فقام الأحياء من فترة الحرب بتأسيس المزيد من الجمعيات والمنظمات التي اتفقت سنة 2000 على تأسيس محكمة جرائم حرب دولية للنساء Women's International War Crime Tribunal لمحاكمة الجيش الياباني على السخرة النسائية. اجتمعت المحكمة في طوكيو في الفترة ما بين 8-12 ديسمبر سنة 2000 وبعد مداولات مطولة أصدرت المحكمة أحكامها في 8 مارس سنة 2001 بمناسبة يوم المرأة العالمي. وقد زاد من حدة المطالب الأسيوية بالتعويض العوامل التالية:

1- الظرف العالمي المنادي بحقوق الإنسان
2- النشاطات النسائية وجمعياتها المختلفة
3- البحوث الأكاديمية
4- الشهادات الفردية

هذا الموضوع الذي استحق اهتماما بسيطا ولم يسجل حضوراً بارزاً خلال معظم القرن العشرين حاز الآن وخلال العشرة سنوات الأخيرة على اهتمام متزايد وضغوط متزايدة على الحكومة اليابانية. (للمزيد حول هذه النقاط انظر: Ellis & Hutton, 2002, P. 342-349)

سوف لن نصل إلى الحقيقة بسهولة لأن الحقيقة مغيبة بفعل أن التقارير الرسمية المكتوبة من قبل الإدارات الاستعمارية تتعمد تجيير الحقيقة لصالحها[1]. ولتعويض هذا

---

1 - حول سلبيات الاعتماد على المصادر الرسمية فيما يتعلق بتاريخ أفريقيا انظر:

B. Zewde, 1999-2000, P. 35f. ; A. Odhiambo, 1999-2000, P. 43 f

ونستشهد هنا بموضوع المنفيين الليبيين إلى السجون الإيطالية والذي تناولته التقارير الرسمية الإيطالي، لكن عتم عليه إلا أن تردد ذكر واقعة النفي في أكثر من رواية شفوية لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة مما دعا لتركيز البحث عليها حتى اتضحت أبعادها. (انظر: موسوعات المنفيين خصوصا 1988 و1991م، أحمد مدلل، مجلة البحوث، ع1، 1989م، وللمزيد انظر قائمة المصادر للمقال)

أوضح نموذج على تلاعب الوثائق الرسمية وعدم صدقيتها ووجوب البحث عن بدائل لها هو موقف الحكومة الأمريكية من اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث دعمت أمريكا وقائدها العسكري الجنرال مكارتي اليابان ضد ضحاياها من الآسيويين وانحازت فقط لدفع تعويضات الأوربيين تحت ضغط أمريكي ورفضها دفع تعويضات لغيرهم من الشعوب الآسيوية. هذه المعاملة التفضيلية لليابان من قبل أمريكا وبالذات الجنرال مكارتي دفعت أحد ساسة الإنجليز إلى كتابة تقرير يقول فيه: " أن كل دول آسيا لا تشاطر مكارتي والحكومة الأمريكية انحيازهما ونظرتهما المنحازة لليابان التي زاولت عليهم كل أنواع الظلم والتعذيب ". (Scheiber, 2002, P. 247) وقد زاد الانحياز الأمريكي لليابان بعد استيلاء الشيوعيين على الصين وظروف الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي .

الحكومة الأمريكية دافعت عن اليابان ضد الآسيويين المطالبين بالتعويض لكنها في حالة وجود ضرر للأوروبيين زاولت ضغوطا على اليابان للدفع ففي سنة 1956 طلبت الحكومة الهولندية باسم مجموعة من مواطنيها بالتعويض من اليابان وبالفعل حصل عليه المواطنون الهولنديون لأن أمريكا ضغطت على اليابان. وفي سنة 1955 ضغطت بريطانيا عبر أمريكا على اليابان لدفع تعويض بقيمة 250 مليون دولار لبورما لأنها تزامنت مع طلب أخر من سويسرا لدفع تعويض لبعض المواطنين السويسريين مقابل سوء معاملة من قبل اليابان وبعض الجروح والأضرار التي ارتكبت ضد قوانين الحروب المتعارف عليها (Scheiber , 2002, P. 273, L. 20f)

لقد عاملت اليابان مواطنيها المتضررين من الحرب بطريقة تختلف تماما عن المواطنين الأجانب كما هو واضح في أكثر من حالة (Scheiber, 2002, P. 239f) .

- القضاء الياباني أكثر عدلا من الحكومة اليابانية، ففي سنة 2000 حكمت محكمة يابانية بتعويض بقيمة 166.000 ألف دولار لأحفاد مواطن صيني مقابل معاناته لعشرة سنوات اشتغل خلالها سخرة لليابانيين .

النقص في المصدر وجب التوجه إلى الجماعات الواقع عليها الظلم مباشرة للحصول على الفاقد من المعلومات عن طريق الرواية الشفوية والاستقصاءات التاريخية والوثائق الأسرية والانطباعات الشخصية. لكن السؤال في هذه الحالة هو هل يمكن كتابة التاريخ بالاعتماد على وجهات نظر بسيطة وغير مسؤولة؟ وأيضا هل يستطيع المؤرخ إدعاء الاستقلالية في الحكم والموضوعية في التحليل؟

الإجابة الأولية هي أننا لا نملك بدائل كثيرة غيرها. صحيح أن الرواية الشفوية بها قدرًا كبيرا من الذاتية والأنانية والمبالغة والنسيان وغياب كثير من الضوابط الأكاديمية المعروفة. لكنها تظل هي مصدرنا شبه الوحيد للتدقيق والمقارنة مع المادة المكتوبة من قبل القوة المسيطرة للوصول لما يمكن أن نسميه بالحقيقة التاريخية .

• وفي حالة أخرى حكمت المحكمة اليابانية سنة 2001 بوجوب تحمل الحكومة المركزية اليابانية مسؤولية موت خمسة عشر (15) كوريا ماتوا بسبب انفجارات أرضية أثناء نقلهم كعمال سخرة على سفينة نقل يابانية. ومن المنتظر أن أكثر من ستين حالة مشابهة تضم دعاوى عمال سخرة دعاويهم قائمة الآن في المحاكم اليابانية سيتأثرون بقرار المحكمة اليابانية الأخير الصادر سنة 2001م ما دام المطالبون بالتعويض " يستطيعون إظهار أضرار لحقت بهم ليس بفعل الحرب نفسها ولكن ظروف أخرى متصلة ومتعلقة والتي يمكن توجيهها للمطالبة بتعويض عادل " خصوصا وأن الحكومة اليابانية بعد صدور حكم سنة 2001 أعلنت أن الحكم قاس بالنسبة لها، وقد أيدت حكومة الولايات المتحدة اليابان في كثير من مواقفها حتى ضد مواطنين أمريكيين طالبوا بتعويضات في محاكم كاليفورنيا. (للمزيد انظر: Scheiber, 2002, P. 240 L. 3-18، وصفحات 240-243)

• كما أسلفنا في الحرب العالمية الثانية تعود الجنود اليابانيين على الاستمتاع بالنساء الكوريات بالقوة وعلى مرأى ومسمع وموافقة من الحكومة اليابانية. بعد الحرب طالبت الحكومة الكورية بالتعويض عن أضرار الحروب اليابانية عليها وسوت المشكل بين البلدين سنة 1965 بملغ 800.000000 ثمانمائة مليون دولار، لكن اليابان لم تعترف بموضوع نساء الراحة أو نساء المتعة. الكوريون أصروا على ذلك ولا زالوا يطالبون وقامت النساء الكوريات برفع قضايا في المحاكم اليابانية للمطالبة بحقوقهن، في مارس سنة 2000 ألغت المحكمة العليا اليابانية حكما صادراً سنة 1998 من محكمة محلية يابانية تأمر الحكومة بدفع تعويضات لثلاثة نساء كوريات، وقد اعتمدت الحكومة اليابانية على هذا الحكم لرفض الدفع.
أثناء هذه المجادلات اتضح ان الحلفاء كانوا على علم بهذه الممارسات اليابانية وتستروا عليها لكونها حليفة لهم ولا زالوا يفعلون بحجة أنهن بائعات هوى لا مغتصبات (للمزيد انظر Ellis & Hutton , 2002, P. 342 f.)

من أجل ذلك أوقف عدد من الأساتذة مثل الأستاذ جان فانسينا وغيره جهداً كبيراً لوضع الضوابط والأسس المنهجية والعلمية التي جعلت الرواية الشفوية والاستبيانات التاريخية مصادر يمكن الاعتماد عليها في البحث التاريخي داخل الدوائر الأكاديمية[1].

ومن المهم في هذا المجال التذكير بأن تحميل الناس مسؤولية التعويض يفرض أخلاقيا ومعرفيا معرفة آرائهم، دفاعا أو تأكيداً، حول ما نود إلزامهم بالتعويض عنه. إذ ليس من المنطق والمعقول أن يحمل الناس جرائم الماضي ونلزمهم بدفع التعويض عنها دون استشارتهم ومعرفة وجهات نظرهم حول ما جرى ويجرى[2].

---

1 - كاديميا الدراسات يجب أن تبنى على الوثائق المكتوبة كما أرادها فون رانك. ومن أوائل الذين سعوا لتقنين الرواية وإدخالها في إطار الدراسات الأكاديمية كان جان فانسينا في كتابه التراث الشفوي: Jan Vansina, Oral Tradition الصادر سنة 1965ف، عن الأصل الفرنسي الصادر سنة 1959، حول أهمية الجماهير في إعادة كتابة التاريخ واعتبارها مصدرا يعتمد عليه كوثائق الأرشيف الرسمي انظر:

- E. S. Atieno, 1999-2000, P. 48f
- Torpy J., 2001, P. 11-14
- B. Zewde, 1999-2000, P. 36f

في تقرير له نشرته المؤسسة العالمية للرواية الشفوية الصادرة بتاريخ 2007/1/1ف يصف الأستاذ الدكتور جون شيركوب الرواية الشفوية بأنها " تحرير للتاريخ من دكتاتورية الوثائق الرسمية " .

J. Chirrop in OHA News vol. 15: January 2007

2 - حول وجوب استشارة الجميع حول المواضيع التاريخية انظر: C. Sriram 2006, P. 6f ; D. J. Goldhagen, 1996

الأستاذ اودهيا مبو يفيض في ضرورة استشارة الجماهير في التاريخ ويحاول تأصيل الفكرة عبر الفكر الشيوعي ويرى في هذا التوجه انتصارًا لإرادة الفرد العادي لتحقيق ذاته وكتابة تاريخه. A. Odhiambo, 1999-2000, P. 60f، وليس بعيدا عن الموضوع الجدل حول المسؤولية عن المحرقة اليهودية فهناك من يقصرها عند هتلر وأعوانه وهناك من يضعها على كل الألمان مثل دانيال جولد هاجن Danial Goldhagen، مؤلف كتاب قتلة هتلر الشرهين Hitler Willing Executioners، والمدرس لمادة الحكومة بجامعة هارفرد، أصر في كتابه على أن الشعب الألماني كله ساند هتلر في عدائه للسامية. وبالتالي ما وقع كان بالتوافق التام بين القمة والقاعدة. عارض هذه الفكرة بعض المؤرخين الألمان في نقاش لهم مع المؤلف ببرلين

إن الدول المستعمرَة بعضها دول ناقصة وأحيانا معدومة السيادة والسلط المركزية، بمعنى لا توجد بها مراكز إدارية وسياسية واحدة ومستقلة، فليبيا مثلا ظلت في أغلب تاريخها الوسيط والقديم دولة تتقاسم السلطة فيها أكثر من جهة وأكثر من جماعة وطرابلس، المركز الرئيسي لها، لم تتمتع بسلطة قوية وموحدة لكل ليبيا لفترة طويلة، فإلى جوارها كانت دائما تقوم مراكز قبلية وجهوية تنافسها السلطة أو على الأقل ترفض التبعية لها .

في مناطق مثل هذه تنعدم السجلات الموثقة لحركة البلاد والعباد أي الأرشيف الرسمي المتعارف عليه في الدول ذات السلطة المركزية الواحدة المستقرة مما يفقد المؤرخ أي سند موضوعي يستطيع المقارنة به مع الوثائق الاستعمارية لاستخلاص الحقيقة التاريخية .

سنة 1996 حيث قال المؤرخ هانس مومسون Hans Mommson " معظم المؤيدين لم يكونوا واعين بدوافعهم".

لكن الشركات الألمانية الكبرى كالفولكس فاجن وبنك ألمانيا اعترفوا باستعمال عمالة السخرة في بناء معسكرات الاعتقال .

كما أن الروائيين الألمان أو بعضهم صار يدعو لرفض ولتخفيف الشعور بالذنب مثل الروائي ميشيل والسر Michael Walser الذي قال سنة 1996 في حفلة تكريم " بدلا من التركيز الدائم على العار أحب شخصيا أن أباشر النظر بعيداً عن ذلك ". (J. Kenngth , 1999, P. 12 L. 33f))

لهذا اتهم من قبل جولد هاجن وآخرين بأنه يعبر عن رأي غالبية الألمان الرافضين لقبول التهمة. لكن مع ذلك مدح جولدهاجن الألمان قائلا:

« Germany is the great success story of the post war period. The German have remode them selves into liberal democrats » (J. Kenneth, 1999, P. 12 L. 36-38)

عذر ممسون الذي رد به على الكاتب دانيال جولدهاجن غير مقبول بالنسبة للحالة الليبية التي كان الشعب الإيطالي في أغلبه مدركاً فيها لدوافعه ورغباته وهو طرد الليبيين والاستيلاء على أرضهم وبلادهم بالإبادة والتهجير (انظر هامش رقم 10 و13 من هذه الورقة). لقد تم الغزو الإيطالي لليبيا تحت نظام ديمقراطي مما يؤكد المسؤولية الجماعية لكل ما ترتب على هذه الحملة الاستعمارية من سنة 1911 إلى سنة 1943.

من هنا ندرك أهمية البحث عن مصادر بديلة مثل: الاستقصاءات التاريخية والروايات الشفوية والوثائق الأسرية[1].

- الموضوعية المطلقة غير ممكنة أحياناً في العلوم الإنسانية لكن من بين أهم ما يجب أن يتمتع به المؤرخ علاوة على المنهج، هو القدرة على التعرف على واستشعار أحاسيس ومشاعر الأقوام الذين يتحدث عنهم ويسعى لدراستهم[2].

ومن مميزات التوجه المباشر إلى الناس عن طريق الرواية أو الاستقصاءات التاريخية أو دراسة وثائقهم هو الاقتراب الشديد من أحاسيس الناس ومشاعرهم وزيادة الإطلاع المباشر على دوافعهم وغاياتهم.

إن الوثائق الرسمية والسجلات الحكومية بكل أصنافها يعتريها عيب عام وهو التكلف والتصنع وأحياناً تعمد إخفاء الحقائق. فالملك والرئيس والقائد كلهم يسعون بشعور أو لا شعور منهم للدفاع عن أنفسهم وحكوماتهم أو قيادتهم أو حزبهم وبالتالي سيحاولون تجيير الحقائق لهذه الغاية. وهذا يتطلب جهدا إضافياً من المؤرخ يقارن فيه التقارير ويغربل الكثير من المواد وصولا للحقيقة. في الرواية والاستقصاء تغلب المباشرة والبساطة كما أن المقارنة في الرواية والاستقصاء ممكنة ومتاحة بصورة أوسع من الوثائق الرسمية التي تكتب لمرة واحدة ويصعب وجود أكثر من وجهة نظر أو بالأكثر وجهات نظر قليلة. في الرواية الشفوية والاستقصاء التاريخي يمكن إعادة المقابلة مع الأشخاص المهمين أكثر من مرة وعلى فترات متقاربة أو متباعدة حسب

1 - محمد الجراري، أهمية الأرشيف العثماني والخصوصية الليبية ، الندوة الدولية للأرشيف التركي في كتاب: الإدارة العامة لأرشيف الدولة، الندوة الدولية للأرشيف التركي، اسطمبول 17-19 أكتوبر سنة 2005، أنقرة 2006، ص 555-566

2 – فون رانك واضع أسس المدرسة التاريخية الحديثة لم يجد وسيلة يمكن بها التخلص الكامل من الذاتية. انظر: Bahru Zewd, 1999-2000, P. 33-35; جاك كراسب جونبور، ترجمة عبد الوهاب بكر 1993

الحاجة، كما أن إمكانية التوسع في زوايا محددة ممكنة عن طريق وضع الأسئلة بما يخدم هذه الزاوية المعنية أو تلك، كما يمكن التوجه إلى أكثر من شخص أو معاودة المقابلة مع نفس الشخص عدة مرات. هذه الإمكانية غير متاحة في الوثائق الرسمية غير القابلة للزيادة أو النقصان أو الإعادة وكل ما يبقي هو التقليب للأفكار واستقراء الموجود وتأويله على أكثر من اتجاه والتعمق في الألفاظ والمعاني .

المآخذ على التاريخ الاستقصائي:

من المآخذ التي يمكن ذكرها في التوجه المباشر للناس للوصول للحقيقة هو مدى قدرة الجماعات الشعبية على ملكية المعرفة التاريخية الصحيحة لأنهم في الأغلب الأعم يشاركون في الأحداث لكنهم يجهلون دوافعها وأحيانا خطة سيرها.

ورغم أن من بين المستجوبين بعض القادة والمنفذين أو على الأقل القريبين من صناع القرار ومسيريه إلا أن السؤال يظل إلى أي مدى تكون هذه المعرفة حقيقة خصوصا وأن المعرفة تحتاج لقواعد صارمة كي تصمد أمام الضوابط المنهجية الأكاديمية[1].

---

1 - قياسا على التجربة الواسعة والعميقة لمركز الجهاد، والذي بمكتبته حتى الآن ما يزيد عن عشرة آلاف رواية شفوية، قد يحتاج الموضوع الواحد إلى أكثر من أربعة مقابلات لشخص واحد وعلى فترات متباعدة حتى يستوثق من صدق الراوية حول موضوع محدد. ويمكن الرجوع لأكثر من خمسين جزءً صادر حتى الآن عن مركز الجهاد فيما يعرف بسلسلة موسوعة الرواية الشفوية والتي عندما تتم سيصل عدد أجزائها إلى ما يقدره البعض بخمسمائة جزء. وحول صدقية الرواية وسلبياتها نشير إلى الحاج البعيلي عبد الجليل حمودة في مقابلة معه في الزاوية سنة 1981 حيث يضع عدد المتطوعين من الزاوية وحدها مائة وثلاثون (130) ألف ومكان التدريب كان ميدان الزاوية أما ملابس المجاهدين فتصنع لهم من الصوف بمدينة مصراتة ويقوم بصناعتها ما بين 6-7 آلاف أسير إيطالي .
هذه المعلومات تدل على ذهنية مشوشة لدى الراوية حول ما كان قائما ومثل هذه المعلومات متواترة في كثير من الروايات. انظر من نفس المجلد (أي المجلد II) الذي جمعه المرحوم عبدالرحمن عمر البريكي، انظر صفحات 51 و58 وغيرهما كثير في أجزاء أخرى من الرواية الشفوية .

ولدعم هذا التوجه الشعبي للمعرفة هناك من يرفض قصر تعريف المثقف على الأشخاص القادرين على ترتيب المعارف الواسعة وفقا للقواعد الأكاديمية المعروفة ويوسعه ليشمل الأشخاص ذوى القدرة على الحوار المؤدي للحقيقة في مجالات التاريخ[1].

من هذه الزاوية قد يفضّل المحاور الناجح على الشخص الواسع المعرفة أو الأكاديمي المنغلق الأمر الذي يعطى أهمية للاستقصاءات والحوارات بين المؤرخ والجماعة وصولا إلى الحقيقة بسبب الاتصال المباشر للتعرف على ماضي الجماعات وتجاربها الايجابية والسلبية .

ويزيد من رصيد الثقة في هذه المعرفة المستقاة مباشرة من الناس، الانتشار الواسع لوسائل التقنية الحديثة وبالذات القنوات الفضائية والإذاعات مما كسَّر احتكار أجزاء واسعة من المعرفة ونقلها من قاعات الجامعات والمؤسسات الأكاديمية إلى بيوتات الناس وتجمعاتهم.

- الحيادية التي يتمتع بها المؤرخ قد تفقد هي الأخرى إذا ما سعى المؤرخ اعتماداً على روايات الناس ووثائقهم الأسرية إلى تحقيق هدف يسعى إليه. ومن المعروف أن على المؤرخ عدم افتراض نتائج مسبقة يجير لها كل أدلته. إذ ليس من وظائف المؤرخ إصدار الأحكام حتى لا يتحول إلى قاض في محكمة لأن تلك وظيفة أخري لا تنسجم مع المؤرخ.

تغير النظرة إلى الماضي من مجرد السرد الموضوعي والتجرد والاستعداد لقبول النتائج المبنية على المقدمات إلى اجتهاد يسعى لتحقيق العدالة والإنصاف فيما صار يعرف بسياسة التعويضات Reperation Politics يعنى أن نتعامل مع الماضي بهدف

1 – J. Torpey, 2001, P. 13 f

مـادي تعويـضي. هـذا التوجـه أثـر كثيـراً علـى النظـرة التقليديـة للدراسـات التاريخيـة الأكاديمية التي حولـت المـؤرخ مـن مهنـدس لرسـم صـورة الماضـي كمـا هـو إلـى قـاض يجمع القرائن لإنصاف الجماعات المظلومة[1].

- هذه حقيقة يجب القبول بهـا ولكـن يجب تحصينها بزيـادة الضوابط المنهجية لوسائل البحث الاستقصائي من رواية واستبيان ووثيقة أسرية. هذه المصادر الثلاثة متى ما طورت مناهجها وتعددت مصادرها وقورنت بالمصادر الرسمية أمكن التقليل من سلبياتها والوصول إلى نتائج موضوعية عن طريقها.

- إن أخطـر مـا فـي التوجـه الجديـد للدراسـات التاريخيـة هـو التخـوف مـن فقـدِ المؤرخ لاستقلاليته الأكاديمية وانزلاقه لتحقيق مطامع مادية على غرار ما يفعل بعض المحامين والمهندسين. هـذا تخـوف مـشروع لكـن يمكـن الـتحكم فيـه تمامـا كمـا فـي المسارات العلمية الأخرى. ففي دائرة المحاماة هناك ضوابط أخلاقية ومنهجية صارمة تـؤدى بالمحـامى إلـى نتـائج عدليـة رائعـة. لكـن تنفيـذها يعتمـد علـى ضـمير المحـامى ومنهجيتـه. ونفـس الـشيء ينطبـق علـى الكيمـاوي الـذي يفتـرض أن يوظـف منهجـه

---

1 - في هذا الإطار يتساءل الأستاذ توربي (Torpy, 2001, P. 13) هل تُخدم الحقيقة التاريخية بمجرد اتفاق لجان على تسوية ما، كما حدث في اجتماع مدرسين ألمان وبولنديين انتهى بوضع منهج دراسي يعترف بأخطاء الألمان ويهيئ الجو لمستقبل تعايشي سلمي بين الاثنين؟ الإجابة بنعم ولا، لأن المفردات الإيجابية للمنهج الجديد هي في الأغلب تعديل للمفردات المغرضة التي سادت المنهج القديم وهذه خدمة للحقيقة التاريخية. وثانياً لأن تقاعس اليابانيين عن فعل ذات الشيء مع الآسيويين بعد الحرب العالمية الثانية أطال فترة سوء الفهم وبالتالي العداء بين الاثنين. الأستاذ الدكتور نيكولا لابانكا Nicola Labanca بجامعة سيينا الإيطالية أصدر مع آخرين كتابا حول ليبيا في المنهج المدرسي الإيطالي من سنة 1911 إلى سنة 2001 (انظر قائمة المصادر) ولنفس الغاية عقدت ندوة سنة 2004 بجامعة سيينا اشترك فيها مجموعة من الأساتذة الليبيين والإيطاليين لوضع كتاب حول الكتاب المدرسي والاستعمار الإيطالي في كل من ليبيا وإيطاليا. كما عقدت لنفس الغرض عدة لقاءات وندوات بين مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية وجامعة سيينا بهدف إصدار كتاب بالخصوص لا زال تحت الإعداد.

العلمي الأكاديمي في اختراعات تؤدى لخير الإنسانية لكن مثل هذه النتيجة تعتمد على ضمير الكيماوي لا المنهج الأكاديمي[1].

---

1 - انتشار طلبات التعويض دفعت المؤرخين إلى مواضع جديدة. إن أهمية التاريخ أي الزمن الماضي تكمن في سياسات الحاضر، كما أن الرغبة في الالتجاء للمحاكم لمحاولة الحصول على تعويضات عن مظالم الماضي زادت من أهمية الدراسات التاريخية. كل هذه الأمور دفعت بالعديد من كبار المؤرخين إلى تقمص أدوار غير مرغوبة تحولوا فيها إلى قضاة ومحكمين عن ماض قصد به أن يكون أداة للتقاضي في المحاكم أكثر منه أن يكون للأغراض الأكاديمية المعروفة. وغني عن القول أن هذا قد قرع أجراس خطر بين المهتمين بوضع حدود بين الباحثين عن الحقيقة والساعين لفض النزاعات بين الخصوم. كما أثار غضب وحوارات ساخنة بين الاثنين .

جيرالد فيلدمان Gerald Feldman، أحد الذين طالبوا بالبحث في تاريخ الشركات الألمانية المتهمة بأعمال سابقة من شأنها أن تثير طلبات التعويض، دافع عن توظيف أو استخدام خبراء أكاديميين في هذه المجالات، وناقش بأنه لا يوجد سبب يمنع مكافأة المؤرخين على أعمالهم تماما كما يفعل مع بقية الخبراء والمتخصصين في المجالات الأخرى.

وفي أغلب الأحوال فإن المستفيدين من هذه الفرص سينظر إليهم بغيرة من قبل أولئك الذين لا يتمتعون بهذه القدرة، ذلك أن توظيف المؤرخين في هذه المجالات سيجعلهم موضع هجوم لكونهم تخلوا عن حياديتهم المطلوبة.

إن موضوع الاستقلالية العلمية موضوع جد حقيقي وليس دعائياً فقط. إنها طبيعة وجوهر الحقيقة ذاته الذي هو الآن تحت المحك، فقد برزت الآن بالخصوص مجهودات استبدال التاريخ كما نعرفه باعتباره المغذي الرئيسي لكتب التاريخ القومي بتاريخ ذا محتوى متعدد الثقافات والمفاهيم.

وبرغم هذا التوجه للخلف من أجل خلق شعور التعاطف مع الضحية فأن توجها مستقبليا ينجم عن هذا التوجه الورائي مفاده العبرة للمستقبل وإقرار حقوق الإنسان كمبدأ سامي يجب احترامه من الجميع وفي أي وقت. ومن هذا المنطلق فإن منظمة الوحدة الأفريقية طالبت الولايات المتحدة والأمم المتحدة ودول أخرى بدفع تعويضات لفشلها في إيقاف المذابح في رواندا.

وهكذا ينبع من تقليب الماضي بوادر خلق للمستقبل أو أن تزرع في تربة الماضي قيم ومبادئ تصلح للمستقبل. وعليه تصبح المطالبة بالتعويض ليست مقصودة في حد ذاتها أو لأغراض مادية فقط لكنها تسعى لخلق أسس نظام عالمي جديد يمنع تكرار المظالم التي حدثت في الماضي. فمثلا مسألة كيف أن أوروبا أضرت أفريقيا تصبح قضية منطقية وواجبة الطرح لأنها ستوضح المظالم التي أدت إلى التأخر الأفريقي بهدف علاجها ومنعها مستقبلا .

أن مناقشة مسألة التعويضات ستفيد كثيراً في خلق شعور بالإنسانية والمساواة بين البشر كما أنها ستؤدي إلى منع تكرار مآسي الماضي.

- عملياً لا يستطيع التوجه التاريخي الاستقصائي التعمق بعيداً في الزمن وتطبيق الاتصال المباشر بالجاني أو الضحية وذلك بسبب محدودية الحياة البشرية كما أن ذاكرة الأجيال يصيبها الزمن بالكثير من التحريف والتحوير وبالتالي احتمال فقدان جوهر الحقيقة .

- هذه اعتراضات وجيهة لكن أثبتت التجارب أن الحقائق الاجتماعية وغيرها لا تختفي نهائيا وتظل باقية ولو على هيئة أساطير وخرافات وأشعار وأمثال تتناقلها الأجيال حتى بعد مرور مئات وأحيانا آلاف السنين .

- وأوضح دليل على ذلك الاكتشافات الأثرية التي أجراها الألماني شليمان Schliemann سنة 1871م والإنجليزي ارتر ايفانس Arthur Evans سنة 1890م في كل من الجزر والأراضي اليونانية واللذين استطاعا، مع من جاء بعدهما من الأثريين، التدليل عمليا وواقعيا على أن الروايات الشفوية المتناقلة عبر الأجيال على هيئة أشعار وملاحم بطولية، فيما يعرف بالإلياذة والأوديسة المنسوبتين إلى هومر والكثير الكثير من القصص والروايات والأشعار الأخرى المتناقلة شعبيا منذ مئات بل آلاف السنين قبل الميلاد، كل هذه إنما هي انعكاس لواقع معاش أثبتت معاول الحفر الأثري في اليونان وكريت صدقيته وواقعيته. لقد أظهرت الحفريات وما كشفت عنه من مدن وقصور وأدوات وحلي مدى الجدية التي يجب أن ينظر بها المؤرخ إلى الروايات

ورغم أن إلزام الظالم بدفع تعويضات لها جوانب سلبية ومضاعفات ارتجاعية كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية عندما ألزمت ألمانية بدفع تعويضات أرهقتها وزادت من إفقار طبقاتها الفقيرة مما هيأ الظروف لظهور الحزب النازي.
ومع ذلك فإن المطالبة والإصرار على التعويضات عن مظالم الماضي حق لا يجب التراجع عنه. لأنه بكل بساطة أقل ما يجب أن يعمل لضمان المستقبل، فالتعويض مهما كان كبيرا سوف لن يرد من مات ولا يعيد الأعمار والفترات التاريخية من حياة البشر الذين عانوا وخسروا أعمارهم وحياتهم تحت سياط الظلم والمخاوف. فحياة الإنسان المفقودة أو الضائعة بين هواجس الخوف والغبن لا يعوضها مال ولا ذهب. وكل ما نستطيع فعله هو مجرد إنزال عقاب مادي ليؤكد عدم تكرار مظالم الماضي تأمينا للمستقبل. (لتوضيح أكثر انظر: (J. Torpey, P. 18f .

الشفوية ـ المنطوقة والمكتوبة ـ وكيف أنه حتى في الأحداث والوقائع القديمة والبعيدة جداً عن زماننا يستطيع الباحث الجاد أن يستقي الكثير من الحقائق الواقعية من الروايات والاستقصاءات التاريخية .

إن مثل هذه الروايات الشفوية يمكن أن تؤدي إلى اكتشاف حقائق تاريخية إذا وجدت الباحث الجاد القادر على التقصي واستعمال الوسائل المنهجية الصحيحة للوصول للحقائق التاريخية. لقد أعيدت تجربة الإلياذة والأوديسة على أكثر من موضوع وفترة فأثبتت جدواها في الوصول للحقائق التاريخية. ومن أبرز الأمثلة التجربة التي خاضها الباحث ماتياس موركو Mathias Murko في التراث الشعبي السلافي وكذلك تجربة باحثو مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية في الدراسات التاريخية الليبية. لقد تطابقت العديد من الوثائق التاريخية الرسمية مع الروايات الشفوية كما في حالات المنفيين والمعتقلات والمحاكمات والمعارك والكثير الكثير من الوقائع التي وجدت في الرواية أقوى الدعم وأصدقه[1].

• وهكذا يكون على المؤرخ، الراغب في تحقيق الإنصاف للجماعات المظلومة والمساعدة في وضع روادع مستقبلية أمام من يفكر في الاستعمار والسيطرة والظلم، ألا يهمل المنهج الأكاديمي المتعارف عليه لكن عليه أن يضيف له الوسائط الجديدة من رواية شفوية واستقصاء تاريخي ووثيقة شخصية. إن إضافة مثل هذه المصادر بكل ضوابطها الأكاديمية الصارمة ستمكن الباحث التاريخي من مجالات أوسع للمقارنة والاستنتاج وبالتالي قدرة أكبر على الوصول للحقيقة التاريخية التي قد تمنع تكرار الخطأ بسبب النواهي والروادع التي يوجبها التوجه التاريخي الجديد .

---

1 - للمزيد انظر:

A. Lesky N. Y. 1965;

W. H. Hale N. Y. 1965 ;

N. Hammond (ed) Oxford Classical Dictionary

ملحق رقم (1)(*)

الآثار والمخطوطات والوثائق التاريخية الليبية المعروفة خارج ليبيا .

أهم المتاحف التي تعرض بها الآثار المسروقة من قورينا:

1- المتحف البريطاني .
2- المتحف الوطني في اسكتلندا .
3- متحف اللوفر .
4- متحف سيغر .
5- قاعة الميداليات بالمكتبة الوطنية بباريس .
6- متحف اسطنبول .
7- متحف أزمير الأثري .
8- متحف روما الوطني .
9- متحف الفاتيكان .
10- متحف نابليذ
11- متحف الميتروبوليتان بنيويورك
12- متحف جامعة هارفارد
13- متحف جامعة ا.....
14- متحف ديترويت
15- متحف جامعة اكستير
16- متحف بوسطن للفنون الجميلة
17- المتحف الوطني بأثينا .
18- متاحف كريت.
19- متحف امستردام .
20- متحف ليدن .
21- متحف لينينغراد في روسيا .
22- متحف بروكسل في بلجيكا .
23- متحف برلين ومتحف هيلدشيم .
24- متحف مدريد الوطني في أسبانيا .
25- متحف فاليتا الوطني في مالطا .
26- متحف مدينة جراز في النمسا .
27- المتحف المصري في القاهرة .
28- المتحف الإغريقي الروماني في الإسكندرية
29- متحف الجامعة الأمريكية في بيروت .
30- متحف سيدني في استراليا .

نماذج من الآثار الليبية المعروضة في بعض متاحف الدول الأوروبية:

- تمثال من المرمر للإمبراطور هادريان 177-138 عثر عليه في قورينا (شحات) معروض حاليا بالمتحف البريطاني .

(*)- إعداد الأستاذ الفرجاني سالم الشريف

- تمثال أفروديت أناديوميني (خارجة مع أمواج البحر) من آثار قورينا (شحات) وهو من التماثيل النادرة، وقد أهداه السفاح موسوليني إلى المارشال الألماني جورينج تقربا منه.
- نقش بارز يمثل شخصا واقفا ومن خلفه حيوان وأعلاه ثلاثة رؤوس، سرق هذا النقش من مدينة قرزة وموجود حاليا بمتحف برلين.
- راس شخص ليبي من البرونز يعود لأواخر القرن الرابع قبل الميلاد، عثر عليه بمعهد أبولو بمدينة قورينا (شحات) ومعروض حاليا بالمتحف البريطاني.
- الحورية قورينا وهي تخنق أسدا إلى جانبها الآلهة ليبيا التي تقوم بتتويجها يرجع هذا النحت إلى عهد الاستعمار الروماني لمدينة قورينا (شحات) وقد اكتشف عام 1861 ومعروض حاليا بالمتحف البريطاني .
- تمثال صغير من البرونز قائم على قاعدة مريعة سرق من مكتب المتاحف.
- مقبض من البرونز على شكل رأس حصان سرق من مكتب المتاحف بقورينا (شحات) بتاريخ 1988/7/24.

نماذج من المخطوطات الليبية المحفوظة بالمكتبات الأوروبية:

- توجد مجموعة من المخطوطات الليبية بمكتبة امبرزيانو بميلانو بإيطاليا أخذها الملازم الإيطالي نوسيدا من السرايا الحمراء بطرابلس، حصل المركز على نسخة مصورة منها، ويتطلب الأمر – الآن – إعادتها كأصول لبلادنا.
- كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ / لابن الإجدابي، منها نسخة محفوظة في المتحف البريطاني بلندن ونسخة بدار الكتب الوطنية في باريس وأخرى بمكتبة بروسيا.
- النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية / للشيخ أحمد زروق منها نسخة بمكتبة برلين تحت رقم 509، المتحف البريطاني 8/126، ليدن 2169 وغيرها.

○ مخطوطة في التاريخ، المؤلف / أحمد بن عبدالعزيز، مكان وتاريخ النسخ طرابلس الغرب أوائل محرم سنة 1244هـ، نسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس.

• زمام بلد غدامس (دفتر يبين توزيع المياه بمدينة غدامس)، نسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس .

• التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخيار، محمد بن خليل بن غلبون، نسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس.

○ ري الغليل في أخبار بني عبدالجليل، محمد بن عبدالجليل سيف النصر، كتب على الصفحة الأولى باللغة الفرنسية العبارة التالية: بتعليمات من سعادة وزير الثقافة سلم هذا المخطوط إلى المكتبة الأميرية الوطنية يوم 10 يناير 1858.

• رفع حجاب المستورة على محاسن المقصورة محمد بن أحمد بن عبدالله السبتي المتوفى سنة 670، تم إهداء هذا المخطوط وغيره إلى مكتبة امبروزيانا بميلانو من أحد الإيطاليين في ليبيا أثناء فترة الاستعمار الإيطالي .

○ نسخة كاملة من كتاب (العبر) لابن خلدون في أربعة مجلدات، وهي من أملاك المثقف الطرابلسي حسونة الدغيس، وقد أعارها إلى القنصل الفرنسي بطرابلس (1835-1831) وقام الأخير بنقلها إلى أوروبا.

نماذج من الكشافات التي تحتوي على بيانات خاصة ببعض المخطوطات من مقتنيات إدارة أوقاف بنغازي والتي نقلت إلى إيطاليا بصورة أو بأخرى:

Amministrazione Beni Auqaf di Bengasi

ادارة اوقاف بنغازي

رقم ٢

المقالات الجوهرية على المقامات الحريرية (ادب)

المؤلف: خير الدين بن تاج الدين الباس

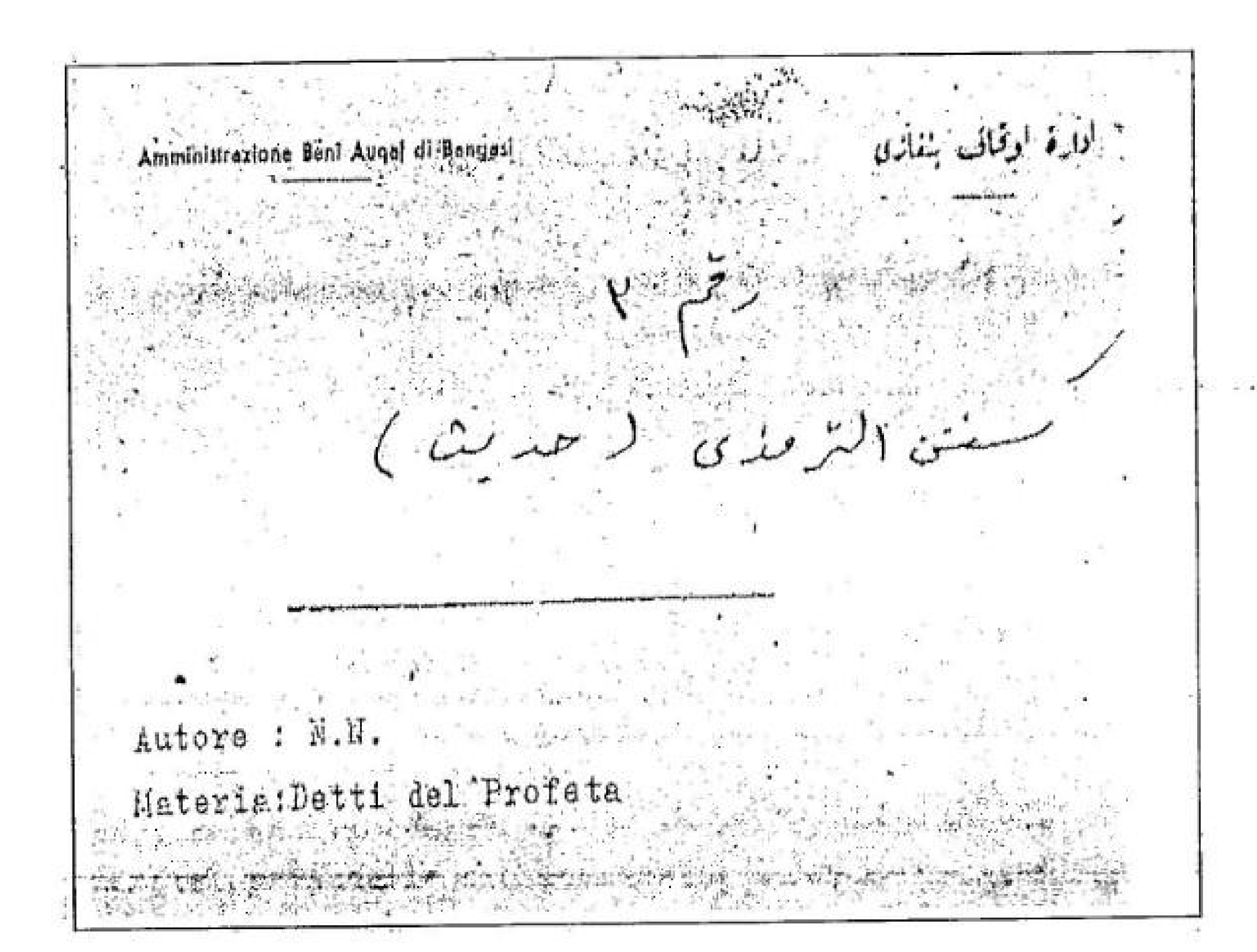
١٢ رمضان سنة ١١٢٦

n.2

Autore :Cheir Eddin ben Tag Eddin El Jas

Materia : Letteratura

Data del manoscritto : 12 Ramadan 1126 dell'Era musulmana



Amministrazione Beni Auqaf di Bengasi

ادارة اوقاف بنغازى

رقم ٢

سنن الترمذى (حديث)

Autore : N.N.

Materia:Detti del Profeta

Amministrazione Beni Auqaf di Bengasi — إدارة أوقاف بنغازي

رقم ٤

مختصر خليل على مذهب الإمام مالك

المؤلف: خليل ابن اسحاق

الناسخ: عبد الله بن محمد المحمودي

٢ رمضان سنة ١١٠١

n.4

Ms.

Mukhtasar Khalil alà Madhab Malek

Autore:Khalil ben Ishaq

Copiatore:Abdalla ben Mohamed El Mahmudi

Data del manoscritto:2 Ramadan 1101 dell'era musulm.

Amministrazione Beni Auqaf di Bengasi — إدارة أوقاف بنغازي

رقم ٥

مفاتيح الخزائن (تصوف)

المؤلف: السيد علي بن السيد محمد وفا الشاذلي

n.5

"Mafatih El Khazaien" (Sufismo)

Autore:Essaied Aly ben Essaied Mohamed Uafà El Sciadili

Amministrazione Beni Auqaf di Bengasi

ادارة اوقاف بنغازى

رقم ٦

شرح مجموع الشيخ الامير (فقه مالك)

٢٢ محرم ١١٧٦

الناسخ: صالح بن محمد بن عبد الرحمن التهلاوى

Autore Scekh Mohamed El Amir
Materia:Diritto Malechita
Data del manoscritto:22 muharram II76 Era Musulmana
Copiatore:Salah ben Mohamed ben Abd-er-Rahman Et-Tehlaui

strazione Beni Auqaf di Bengasi

ادارة اوقاف بنغازى

رقم ٧

الجامع المسند

المؤلف: ابن عيسى محمد الترمذى

الناسخ: احمد ابن الحاج بن المهدى الشعاعى الادريسى

نصف ربيع ثانى ١٢٧٧

oscritto completo
Giamaa El Musnad " di Ibn Isa Mohamed El
rmidi
iatore :Ahmad ben El Hag ben El Mahdi Esc-
uaai El Idrisi
del manoscritto:Raby Tani I277 dell'Era Musulm.

نماذج من المراسلات المتبادلة بين بعض القيادات المحلية في إطار الاستعداد والتحريض والتشاور التي وقعت أصولها في أيدي الإيطاليين قبيل معركة القرضابية 1915 وأحيلت إلى وزارة المستعمرات بروما:

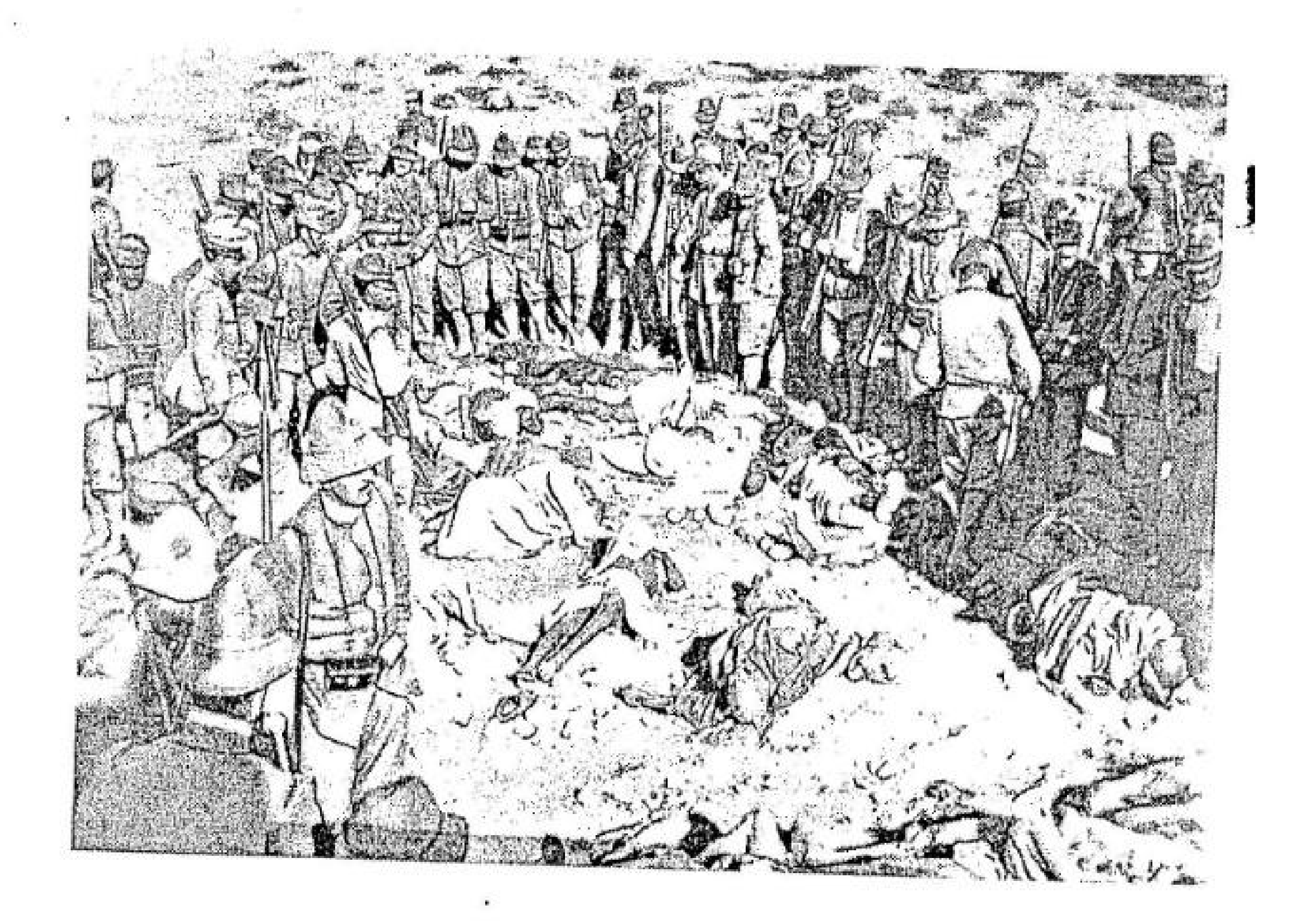
- رسالة من أحمد الشريف إلى أهالي ترهونة، مؤرخة في 17 محرم 1333هـ الموافق 1914/12/7.
- رسالة من سليمان الباروني إلى الشيخ الساعدي بن سلطان، مؤرخة في 25 محرم 1333هـ الموافق 1914/12/13 .
- رسالة من صفي الدين السنوسي إلى عبدالنبي بلخير وصالح بوخنجر ومحمد الجدي وأبوشناق، وكافة ورفلة، مؤرخة في 8 ربيع الثاني 1333هـ الموافق 1915/2/22 .
- رسالة مؤرخة في 1 جمادي الثاني 1333هـ من أحمد سيف النصر ومحمد سوف المحمودي إلى عبدالنبي بلخير ورمضان الشتيوي والساعدي بن سلطان .

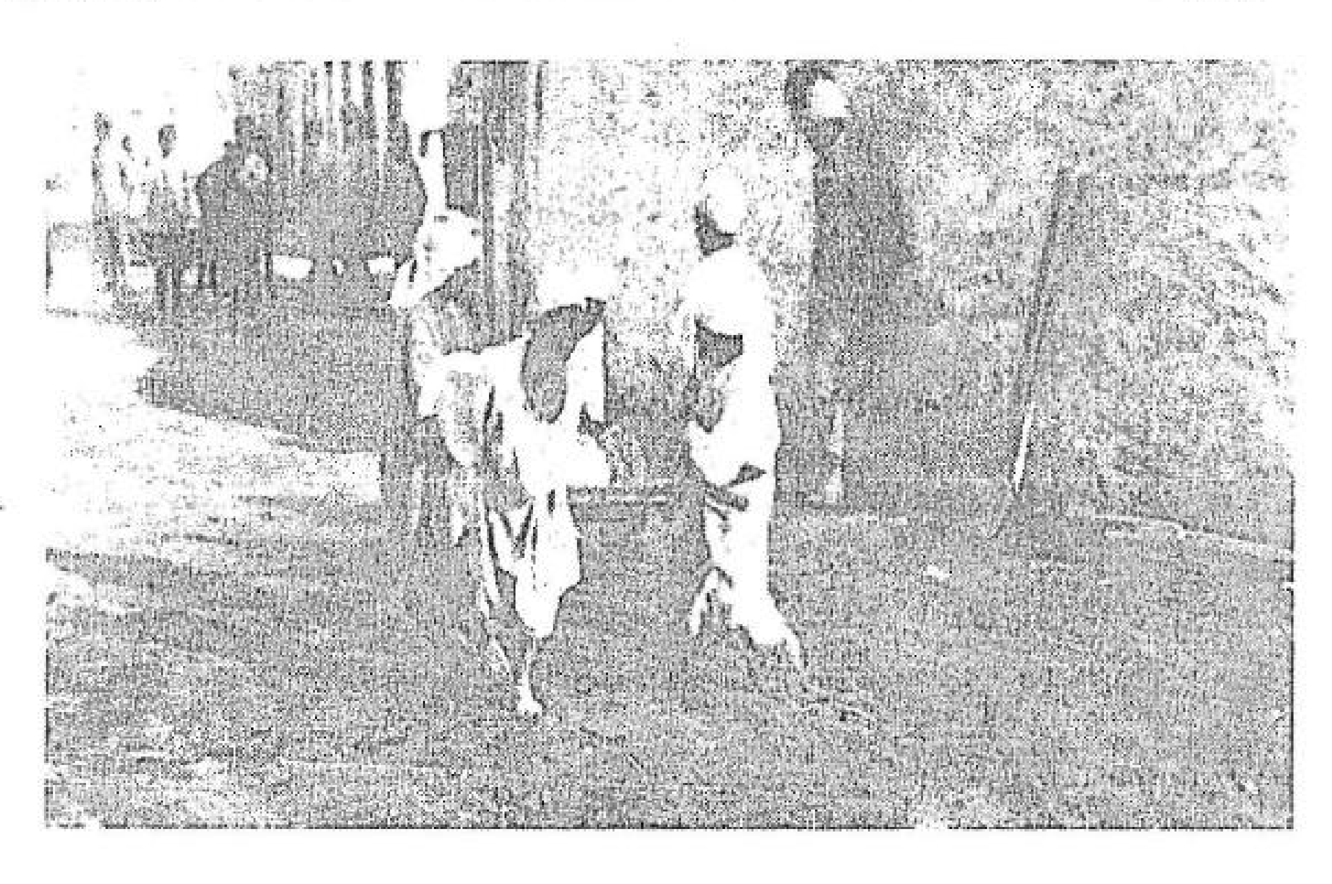
ملحق رقم (2)(*)

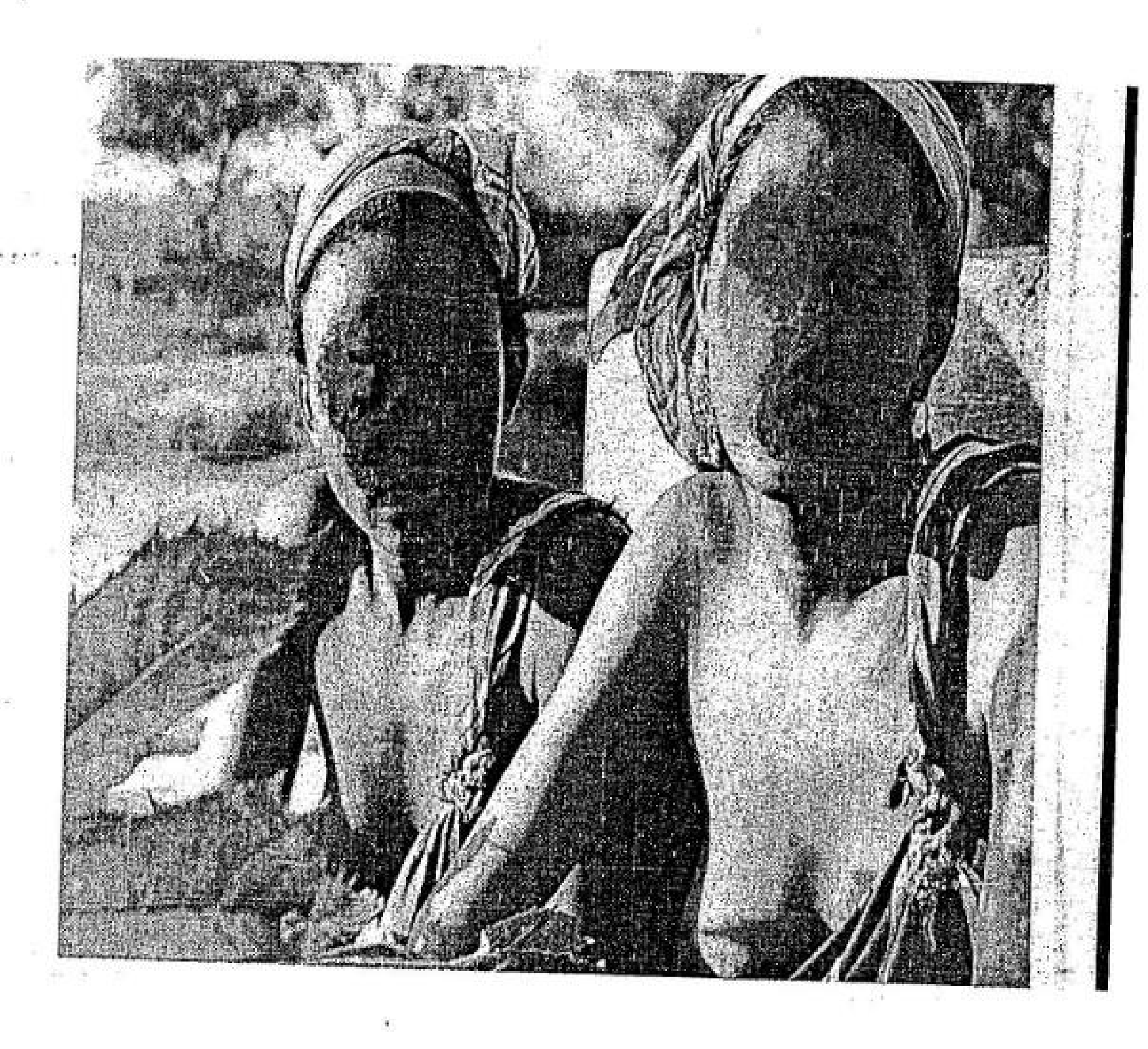
- مجموعة صور تمثل بعض مظاهر الظلم التاريخي الذي لحق بليبيا والليبيين نتيجة الاستعمار الإيطالي..



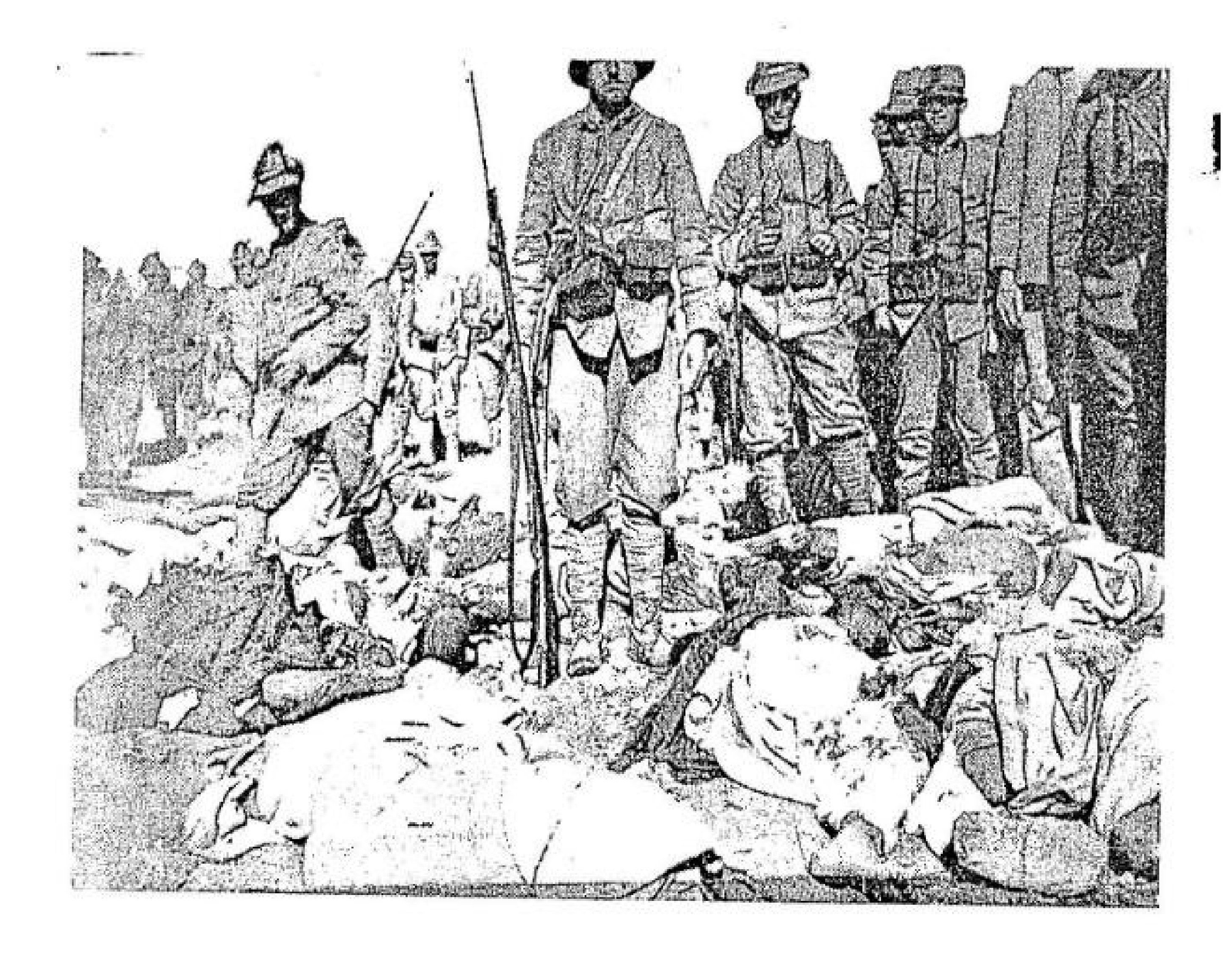
(*)- إعداد شعبة التصوير بالمركز

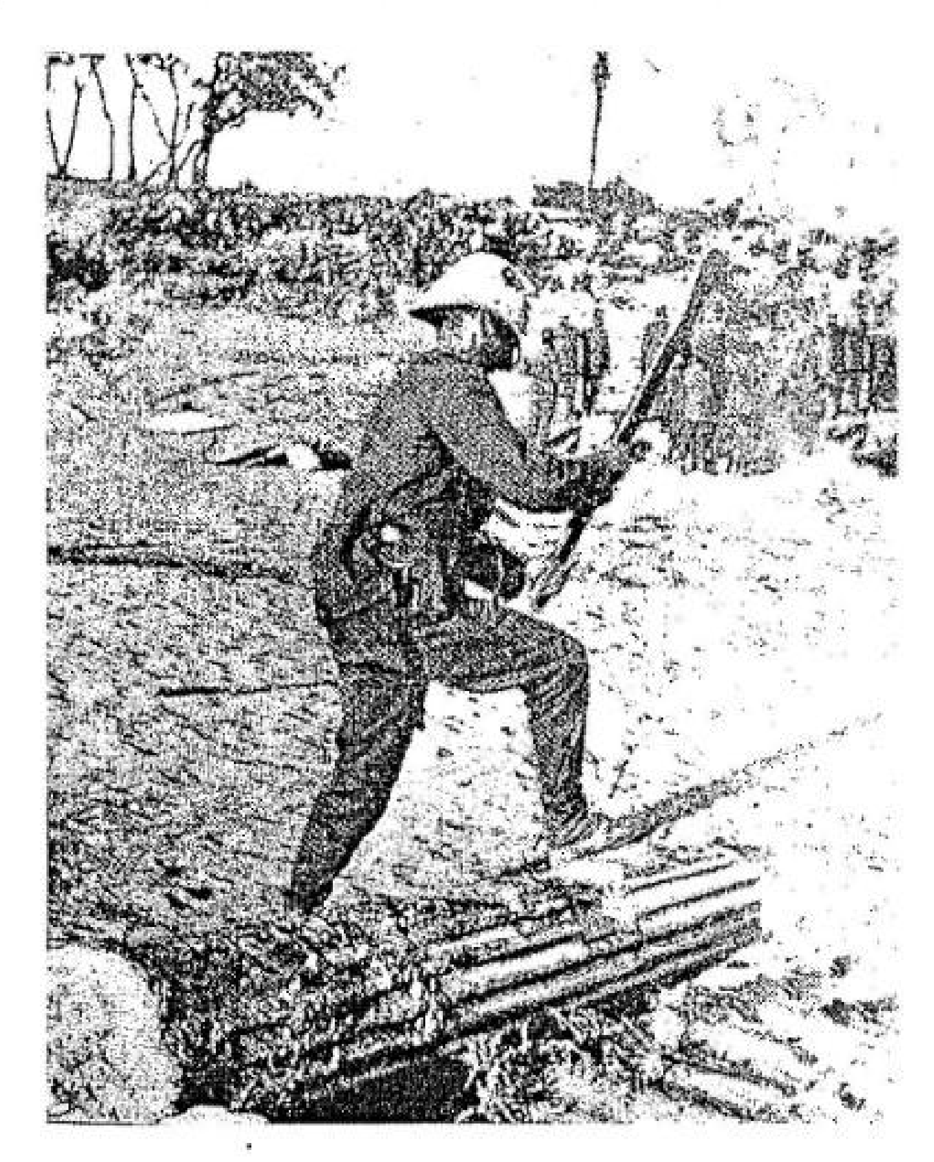












ملحق رقم (3)

نتائج الاستبيان الذي أجراه مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية عام 1984 حول الأضرار التي لحقت بالشعب الليبي إبان حقبة الاستعمار الإيطالي وشمل مائة ألف عائلة ليبية كعينة عفوية للشعب الليبي ثم سحبت نتائج هذا الاستبيان على 600 ألف أسرة هو مجموع الأسر الليبية فكانت النتيجة كالآتي:

المتضـــــررون	.1.195.614
شهداء المعـــارك	.126.738
المحكومـــــون	35.202
المجندون والأســـرى	.154.428
المعتقلات الجماعـــية	226.578
المهاجـــرون	180.546
قتلى العدوان الاستعمـــاري	72.348
العاهات والتشوهـــات	89.496
أضرار الأراضي والعقـارات	119.226
أضرار المزروعات والحيوانات	181.386
الأضرار الثقافية والحضاريـة	4.440
الأضرار البيئيـــة	2.778
أضرار المرافق العامـــة	1.434
السخـــرة	.1.050

ملحق رقم (4)

قائمة بأسماء الشركات الإيطالية التي شغلت بها ليبيين دون الأجر المقرر دوليا

I NOMI DELLE COMPAGNIE CHE IMPIEGARONO LAVORATORI LIBICI:

ANSALDO	Sampierdarena (Genova)
FIAT	Sesto San Giovanni (Milano) e Torino
PIRELLI	Sesto San Giovanni (Milano)
FONDERIE MILANESI	Sesto San Giovanni (Milano)
ACCIAERIE E FERRIERE LOMBARDE	Sesto San Giovanni (Milano)
OFFICINA CONSTRUZION DI ARTIGLIERIA	Piacenza
METALLURGICA BRESCIANA (TEMPINI)	Bagnasco (Cuneo) e Godrano (Palermo)
FRANCHI GREGORINI	Brescia

OFFICINE METALLURGICHE TOGNI	Brescia
SOCIETA ITALIANA DERIVATIDELLA CELLULOSA	Linate al Sambro (Milano)
COMMISSARIATO PER L'AERONAUTICA	Montecchio (Roma)-La Spezia
SCALOFLUVIALE	Piacenza
SOCIETA' TRAFILERIE E LAMINATOI DI METALLI	Villa Cogozzo (Brescia)-Casarza ligure
e Sestri levante (Genova)	
ING. Nicola ROMEO	Cagnola (Milano)
CANTIERI METALLUTGICI ITALIANI	Castellammare di Stabia (Napoli)
INDUSTRIE METALLUTGICHE	Torino
DITTA G. TEDESCHI	Torino
SOCIETA ANONIMA CALABRO FORESTALE (CALABRIA)	Prateria di Rosarno Calabro (Reggio

المراجع العربية

للمزيد حول المنفيين والمعتقلات، انظر:

1- مجموعة من الأساتذة، النتائج الأولية للاستبيان العام لحصر الأضرار التي لحقت بالشعب العربي الليبي ومخلفاته منذ سنة 1911م، طرابلس، م.ج.ل.د.ت، 1989م.

2- مجموعة من الأساتذة، المنفيون الليبيون إلى سجون الجزر الإيطالية، وثائق وأرقام، أسماء، صور، ط 2، طرابلس، م.ج.ل.د.ت، 1991م.

3- مجموعة من الأساتذة، من رسائل المنفيين، سلسلة نصوص ووثائق (19)، طرابلس، م.ج.ل.د.ت .

4- مجموعة من الباحثين، المهجرون والمنفيون والأسرى الذين لم يعودوا لأرض الوطن، طرابلس، م. ج. ل. د.ت، 1988.

5- المالكي حسين نصيب، صورة من الجهاد الليبي في طبرق، مطابع الثورة العربية، بنغازي .

6- بالحاج، حسن محمود، هزيمة غراتسياني وسقوط الفاشية، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بنغازي .

7- أبوشعالة، سعد محمد، من داخل المعتقلات، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، بنغازي، 1984م .

8- مالتيزي، باولو، ليبيا أرض الميعاد، ترجمة عبدالرحمن العجيلي، مراجعة محمود التائب، ط2، 1993، طرابلس، م. ج. ل.د.ت.، 1993م.

9- البرغثي، يوسف سالم، المعتقلات الفاشيستية بليبيا، دراسة تاريخية، مراجعة صلاح الدين حسن السوري، ط2، 1993، طرابلس، م.ج.ل.د.ت.، 1993م.

10- غراتسياني، رودلفو، إعادة احتلال فزان، ترجمة عبدالسلام باشا إمام، مراجعة صلاح الدين حسن السوري، م. ج.ل.د.ت. طرابلس، 1993م .

11- العاقل، أحمد محمد؛ الصابري، فرج أحمد؛ أبوشارب، محمد علي، إعداد وتحقيق قتلى العدوان الاستعماري ومخلفاته ببلدية طبرق، م. ج.ل.د.ت. طرابلس، 1995م.

12- بشارة، أحمد محمد، ألغام الحرب العالمية الثانية المزروعة في الأراضي الليبية وآثارها الاقتصادية والبشرية، طرابلس، م.ج.ل.د.ت.، 1995م.

13- السوري، صلاح الدين حسن؛ الحسناوي، حبيب وداعة (محرران)، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي، ج2، ط2، طرابلس، م. ج. ل. د. ت، 1998م.

14- بانزة، إفالد، طرابلس مطلع القرن العشرين في وصف الجغرافي الألماني، إفالد بانزة، دراسة وترجمة عماد الدين غانم، طرابلس، م. ج. ل. د. ت.، 1998م.

15- أبوشارب، محمد علي؛ العاقل، أحمد محمد ، (إعداد وتحقيق)، العاهات والتشوهات والقتلى الناجمة عن أضرار الحروب الاستعمارية ومخلفاتها بمنطقة درنة، طرابلس، م. ج. ل. د. ت.، 2000م.

16- أبوت، جي أف، الجهاد في طرابلس، ترجمة عبدالقادر المحيشي، مراجعة محمد عبدالوهاب سيد أحمد، طرابلس، م. ج. ل. د. ت.، 2000م.

17- مجموعة من الأساتذة، المنفيون الليبيون إلى إيطاليا خلال فترة الاستعمار الإيطالي، الندوة الأولى 28-2000/10/29م، النفي إلى جزيرة تريميتي، تحرير صلاح الدين حسن السوري، فرانشيسكو سولبيزي، باللغتين العربية والإيطالية، طرابلس، م. ج. ل. د.ث، روما، 2002.

18- الشريف، الفرجاني سالم؛ الدقالي، محمد عبدالنبي، الوثائق الإيطالية المجموعة السابعة، (عدد خاص بالمنفيين العرب الليبيين إلى سجون الجزر الإيطالية، ترجمة المهدي التريكي، وشمس الدين عرابي بن عمران، طرابلس، م. ج. ل. د. ت.، 1990ف.

19- الشريف، إبراهيم سالم؛ الشريف، الفرجاني سالم، هيكل محمد، الوثائق الإيطالية (المجموعة الثامنة)، عدد خاص بمناسبة إحياء الذكرى الثمانين لأكبر عملية نفي وأبعاد، ترجمة (شمس الدين عرابي بن عمران، وخالد زكي ثابت)، طرابلس، م.ج.ل.د.ت. 1991ف.

20- الهازل، علي عمر، الوثائق الإيطالية، المجموعة الثالثة عشرة، المنفيون العرب الليبيون في جزيرة بونزا (1911-1915)، ترجمة خالد زكي ثابت، طرابلس، م.ج.ل.د.ت.، 1995.

21- الهازل، علي عمر، الوثائق الإيطالية، المجموعة الرابعة عشرة (المنفيون الليبيون) في جزيرة أوستيكا1915-1918، ترجمة خالد زكي ثابت، طرابلس، م.ج.ل.د.ت.، 1992.

22- الهازل، علي عمر، الوثائق الإيطالية، المجموعة الخامسة عشر (المنفيون العرب الليبيون) بعد معركة القرضابية1915-1918، ترجمة خالد زكي ثابت، طرابلس، م.ج.ل.د.ت.، 1992.

23- إبراهيم، العربي الغماري، ذكريات معتقل العقيلة، مراجعة د. فتحي بالقاسم الغماري، ط2، طرابلس، م.ج.ل.د.ت.، 2006ف .

24- مجموعة من الباحثين، موسوعة روايات الجهاد (جزء خاص بالمنفيين، ج7)، طرابلس م.ج.ل.د.ت.، 1991.

25- مجموعة من الباحثين، موسوعة روايات الجهاد (جزء خاص بالمنفيين، ج8)، طرابلس م.ج.ل.د.ت.، 1988.

26- السوري، صلاح الدين حسن، سولبيتزي فرانشيسكو (تحرير)، المنفيون الليبيون إلى إيطاليا خلال فترة الاستعمار الإيطالي، الندوة الأولى، 28-2000/10/29، النفي إلى جزيرة تريميتي، روما، م.ج.ل.د.ت. وم. أ. ف. ش. 2002 .

27- السوري، صلاح الدين حسن، سولبيتزي فرانشيسكو (تحرير)، المنفيون الليبيون إلى إيطاليا خلال فترة الاستعمار الإيطالي، الندوة الثانية، 3-2001/11/4، جزر الابجادي – فافينيانا، روما، م.ج.ل.د.ت. وم. أ. ف. ش. 2003 .

28- السوري، صلاح الدين حسن، سولبيتزي فرانشيسكو (تحرير)، المنفيون الليبيون إلى إيطاليا خلال فترة الاستعمار الإيطالي، الندوة الثالثة، 30-2002/10/31، النفي إلى جزيرة بونزا، روما، م.ج.ل.د.ت. وم. أ. ف. ش. 2004 .

29- البرغثي، يوسف سالم، حركة المقاومة في الجبل الأخضر، طرابلس، م.ج.ل.د.ت.، 2002.

30- حرب الإبادة في ليبيا، تأليف ايريك ساليرنو تعريب علي الصادق حسنين، المنشأة العامة للنشر، 1984.

31- الدقالي، محمد عبدالنبي، المنفيون الليبيون إلى أرخبيل جزر تريميتي الإيطالية (1911-1915م)، مجلة الشهيد، العدد السادس عشر، والسابع عشر أكتوبر، 1995-1996، طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

32- الديك، محمود أحمد، النفي والاعتقالات من واقع الوثائق الإيطالية، مجلة البحوث التاريخية، ع1، يناير، ص61-79، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

33- عبدالعاطي أبو عجيلة، أم الخير شاعرة معتقل البريقة، الشهيد، العدد التاسع، 1988، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

34- حسنين، علي الصادق، من مآسي الاستعمار الإيطالي في ليبيا، الشهيد، العدد العاشر، 1989، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

35- هويدي، مصطفى علي، ظاهرة النفي وأسبابه، الشهيد، العدد العاشر، 1989، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

36- راينيرو، روماينر، الجوانب المجهولة عن المقاومة الليبية، الليبيون المرحلون إلى إيطاليا، مجلة البحوث التاريخية، السنة السابعة، العدد الثاني، يوليو 1985، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

37- مدلل، أحمد، المنفيون الليبيون وقضية حرب الإبادة، مجلة البحوث التاريخية، العدد الأول، 1989، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

38- مدلل، أحمد، من أنماط حرب الإبادة الإيطالية الشاملة في ليبيا، النفي الفردي والجماعي وسياسة الموت البطيء، مجلة البحوث التاريخية، السنة 25، العدد الثاني يوليو، 2003، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

39- الحسناوي، حبيب وداعة، المنفيون إلى إيطاليا حقائق وأبعاد، السنة الثانية، العدد الثاني (الإنصاف)، 1989، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

40- ضوي، علي، المنفيون إلى إيطاليا ومكونات جريمة الدولة، السنة الثانية، العدد الثاني (الإنصاف)، 1989، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

41- الهازل، علي عمر، معاملة المنفيين الليبيين في الجزر الإيطالية، مجلة الوثائق والمخطوطات، العدد الخامس، 1990، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

42- الوثائق الإيطالية، المجموعة السابعة، عدد خاص بالمنفيين سلسلة الوثائق التاريخية 10 1990، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

43- الجراري، محمد الطاهر، أهمية الأرشيف العثماني والخصوصية الليبية، يوسف صارن (محرر) الندوة الدولية للأرشيف التركي .

44- الطوير، محمد امحمد، من معارك الزاوية بين المجاهدين الليبيين والغزاة الإيطاليين (1911-1943)، طرابلس، م.ج.ل.د.ت.، ط3، 2006.

45- التازي، عبدالهادي، صحيح الإمام البخاري بخط الحافظ، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد التاسع عشر، الجزء الأول، مايو 1973، ص 29-52 .

المقالات والبحوث والمحاضرات والأشرطة المسموعة:

1- أحمد عطية مدلل، من ملامح القمع والأعمال الوحشية في ليبيا (1911-1915)، الاربعاء 2002/2/13، محاضرات الموسم الثقافي (2001-2002) .

2- روبيرتو اليبوني، مستقبل العلاقات الليبية الإيطالية خلال الحرب العالمية الأولى، الاربعاء 1993/5/19، محاضرات الموسم الثقافي (1992-1993).

3- مصطفى علي هويدي، الأسرى الإيطاليون في ليبيا، الاربعاء 1989/2/22، محاضرات الموسم الثقافي (1988-1989).

4- مصطفى محمود بادي، نماذج من مساوئ الاستعمار الإيطالي، الاربعاء 1987/6/10، محاضرات الموسم الثقافي (1986-1987) .

5- انجلو ديل بوكا، المعتقلات الإيطالية في ليبيا إبان فترة الاحتلال، الاربعاء 1987/1/14 محاضرات الموسم الثقافي (1986-1987).

6- الندوة القانونية الأولى، حول أضرار الحروب الاستعماري على الأرض الليبية في 27-1985/4/29.

7- يوسف سالم البرغثي، المعتقلات الفاشستية الإيطالية على الأرض الليبية، الاربعاء 1985/2/20. محاضرات الموسم الثقافي (1984-1985).

8- محمد طه الولي، العدوان الإيطالي على ليبيا (1911-1912) وصداه في الشام، الاربعاء 1982/1/13 .

9- سالم حسين الكبتي، وثائق جديدة حول حركة الجهاد الليبي 1911-1943، محاضرة بقاعة مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس في 2007/3/21، تحت النشر .

10- قائمة بأرقام الأشرطة المحفوظة بمركز الجهاد والتي تناولت المعتقلات وقد استفيد منها لكتابة هذا البحث:

منطقة البحث – 1 -: 672 – 673 .
منطقة البحث – 3 -: 413 – 414 – 415 – 416 – 417 – 418 – 419 (معتقل مارغنة).
منطقة البحث – 5 -: 237 – 238 – 239 – 240 – 241 – 242 – 243 .
منطقة البحث – 6 -: 410 – 411 – 412 – 413 – 414 – 415 – 416 (معتقل جناون)
منطقة البحث – 7 –: 646- 647 – 648 – 649 – 650 – 651 – 652 – 653 .
منطقة البحث – 8 -: 494 – 495 – 496 – 497 (اعتقال مجموعة من الطوارق)
منطقة البحث- 13-: 58 – 59 – 60 – 61 – 62 – 63 – 64 – 65 – 68 – 69 – 78 79 105 – 110 – 111 – 121 – 124 – 125 – 185 – 130 – 186 197 – 198 – 207 – 809 – 810 – 811 – 812 – 813 – 814 815 – 816 – 817 – 818 – 819 – 820 – 821 – 822 – 823 824 – 825 – 826 – 827 – 828 – 829 – 830 – 831 – 832 833 – 834 – 835 – 836 – 837 – 838 – 839 – 840 – 841 842 – 843 – 845 – 846 – 847 – 848 – 849 – 850 – 851 852 – 853 – 854 – 855 (معتقل العقيلة – بنينة – المقرون – سلوق)
منطقة البحث –14-: 16 – 33 – 377 – 378 – 450 – 451 – 453 – 454 – 457 477 486 – 492 – 493 – 1031 – 1032 – 1033 – 1034 – 1035 1036 – 1037 – 1038 – 1039 – 1040 – 1041 – 1042 – 1043 1044 – 1045 – 1046 – 1047 – 1048 – 1049 – 1050 1051 1052 (معتقل البريقة – سوسة – العقيلة – طلميثة)
منطقـة البحـث –15-: 2 – 15 – 56 – 60 – 63 – 78 – 79 – 224 – 225 – 226 – 227 – 228 – 229 – 230 – 231 – 232 – 233 – 234 – 235 – 236 – 237 – 238 – 239 – 240 – 241 – 242 – 243 – 244 (معتقل عين الغزالة – البريقة)
منطقة البحث –16-: 312- 313 – 314 – 315 – 316 – 317 – 318 – 319 – 320 – 321 – 322 – 323 – 324 – 325 – 326 .

47 - روشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، ترجمة، عماد الدين حاتم، طرابلس، م.ج.ل.د.ت.، ط2، 2005 .

48 - سانتريلي، روشا، رانييرو، جوليا، عمر المختار، وإعادة الاحتلال الفاشي لليبيا، ترجمة عبدالرحمن سالم العجيلي، تقديم / عقيل محمد البربار، طرابلس، م.ج.ل.د.ت. ط2، 2005 .

49 – ضوي، علي عبدالرحمن، المسؤولية الدولية عن الأضرار الناشئة عن مخلفات الحرب العالمية الثانية في الإقليم الليبي، طرابلس، م.ج.ل.د.ت.، 1984.

50 – سيجري، كلوديا، الشاطيء الرابع للاستيطان الإيطالي في ليبيا، ترجمة / عبدالقادر مصطفى المحيشي، طرابلس، م.ج.ل.د.ت.، 2006 .

51 – فاولر، جيري ليني، الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا في منطقة طرابلس، ترجمة / عبدالقادر مصطفى المحيشي، طرابلس، م.ج.ل.د.ت.، ط2، 2006 .

52 – الحسناوي، حبيب وداعة، قصة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي (1911-1943)، طرابلس، م.ج.ل.د.ت.، 1988 .

53 المحروق، عطية محمد وآخرون، المهجرون والمنفيون والأسرى الذين لم يعودوا لأرض الوطن، طرابلس، م, ج.ل.د.ت.، 1988

54 – العالم، عزالدين عبدالسلام، تاريخ ليبيا السياسي والاجتماعي (1922-1948)، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية في المهجر بمصر، طرابلس، م.ج.ل.د.ت.، 2000.

55 - بن موسى، تيسير، كفاح الليبيين السياسي في بلاد الشام، طرابلس، م. ج.ل.د.ت.، ط2، 2006.

56 – أبوالقاسم، إبراهيم، المهاجرون الليبيون إلى الايالة التونسية (1861-1881)، طرابلس، م.ج.ل.د.ت.، 1996.

57 - الزاوي، الطاهر أحمد، المجاهدون الليبيون في ديار الهجرة .

58 – جونبور، جاك كرابسي، كتابة التاريخ في مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة / عبدالوهاب بكر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1993.

59 – مؤنس، حسين، التاريخ والمؤرخون، دار المعارف، 1984 .

60 – الجراري، محمد الطاهر (تحرير)، المجتمع الليبي (1835-1950)، طرابلس، م.ج.ل.د.ت.، 2005.

61 - المدني، سعيد المدني، سياسة الاستيطان الزراعي وتأثيرها على الأوضاع العامة في غرب ليبيا (1921-1943)، طرابلس، م.ج.ل.د.ت.، 2006 .

62 - غراتسياني، رودولفو، برقة الهادئة، ترجمة / إبراهيم سالم بن عامر، مكتبة الأندلس، بنغازي، 1975.

63 – الأشهب، الطيب، برقة العربية بين الأمس واليوم، مطبعة الهواري بمصر، 1947.

64 - ليونارد ابلتون، سياسة التعليم الإيطالية إزاء العرب الليبيين 1911-1922، ترجمة عبدالقادر مصطفى المحيشي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1999.

65 - دي ماركو ، ترجمة عبدالقادر مصطفى المحيشي، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 1999 .

66 - د. محمد الطاهر الجراري، ردة الفعل الليبية تجاه المنهج والكتاب المدرسي الإيطالي 1911-1943 ، – جورجو روشا، قمع المقاومة في برقة (1927-1931) من كتاب عمر المختار وإعادة الاحتلال الفاشي لليبيا، ترجمة عبدالرحمن العجيلي، تقديم عقيل محمد البربار، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، الطبعة الثانية، طرابلس 2005، ص 67-194 .

المراجع غير عربية

1-Appleton , Leonard Alban, " Italian Educational Policy Towards Moslems in Libya, University of London, 1979.

2-Ashourakes, A. M. (1992), Perche La Deportazione?. Tripoli.

3-Atieno-Odhiambo (1999-2000). "From African Historiographies to an African Philosophy of History." Africa Zamani(7&8): 57.

4-Baldinetti, A., ed. (2003). Modern and Contemporary Libya: Sources and Historiographies. Roma, Istituto Italiano per l'Africa e l'Oriente.

5-Libyan Studies Centre (1981). The White Book. Some examples of the damages caused by the belligerents of the world war II to the people of the Jamahiriya. Tripoli.

6- Libyan Studies Center (1989), Committee for the Studies of Compensations for Damages Caused by Colonialism in the Libyan Territory. Preliminary results. First stage. 100,000 families. Tripoli.

7-Chircop, J. (2007). "The Libyan Jihad oral history center." OHA news 15(1).

8-Del Boca, A., (2007). A un passp dalla forca. Baldini & Castoldi. Milano

9-Di Pasquali, Francesca, " La Scuola per L'Imperao Politiche Educative per gli Arabi di Libia in Epoca fascista (1922-1940). Ph. D. Thesis, Submitted to the Universita degli studi Pisa in the Year 2003:

10- Ellis, M.S. and Hutton, E. (2002). "Policy Implications of World War II:

Reparations and Restitution as applied to former Yugoslavia." Berkeley journal of Internationl Law 20: 342-354.

11- Elster, J. (2004). Closing the books: Transitional Justice in Historical perspective. Cambridge, Cambridge University Press.

12. Gardiner, P. (1964). Theories of History, The Free Press of Glencoe, USA.

13.Ghezzi, C and Sury, S.H., ed. (2004). Terzo convegno su Gli esiliati libici nel periodo coloniale. 30-31 Ottobre 2002 Isola di Ponza. Roma, IsIAO - Centro libico per gli studi storici.

14.Goldhagen, D. J. (1996). Hitler's willing Executioners: Ordinary Germans and the Holocaust, Little, Brown and Company.

15. Hale, W. H. (1965), The Horizon Book of Ancient Greece. N.Y.

16. Jarary, M. T., "I danni causati alla Libia

dal colonialismo fascista," in A. Del Boca (1991), Le guerre coloniali del fascismo. Laterza

17. Jost, K. (1999). "Holocaust Reparations: should survivers seek compensation for Nazi crimes?" Researcher 9.12: 257.

18. Labanca, N. and Venuta, P. (2000). Un colonialismo, due sponde del Mediterraneo, CRT Editrice.

19. Lesky, A. (1966), A History of Greek Literature. N.Y.

20. Mozzati, M.," Libyan Militarised Workers in the First World War. A research project," in Cresti, F. ed. (2006), La Libia Tra Mediterraneo e Mando Islamico. Milano: 147-162.

21. Malgeri G. and Sury S.H.. ed. (2005). Gli esiliati libici nel periodo coloniale (1911- 1916). Raccolta documentaria. Roma, IsIAO – Centro Libico per gli studi storici.

22. Negash, G. (2006). Apologia Politica: States and their apologies by proxy reference. Lexington.

23. Rochat, G. (1991). Guerre italiane in Libia ed in

Etiopia. Studi Military 1921-1939, Pagus Edizioni

24. Scheiber, H. N. (2002). "Taking Responsibility: moral and Historical Perspectives on the Japanese War- reparations issues." Berkeley Journal of International Law 20: 233.

25. Sriram, C. L. (2006). "Transitional Justice Comes of Age: Enduring Lessons and Challenges." Richard Muaxbaum and German Reintegration: 1-17.

26. Sulpizi F. & Sury, S. H., ed. (2001). Gli esiliati libici nel periodo coloniale. Roma, IsIAO - Centro libico per gli studi storici.

27. Sulpizi F. & Sury, S. H., ed. (2002). Gli eisiliati libici nel periodo coloniale. 28-29 Ottobre 2000 Isole Tremiti. Roma, IsIAO - Centro Libico per gli studi storici.

28.Torpey, J. (2001). "Making whole what has been smashed": Reflections on Reparations." The Journal of Modern History 73(2): 333.

29. Vansina, J. (1985), Oral Tradition as History. Madison, Wisconsin University Press.

30. Zewde, B, "African Historiography: Past, Present and Future." Africa Zamani, (2000) 7&8: 33-40.

الجدلية التاريخية

بين التنصير والاستعمار الفرنسي في الجزائر

الدكتور محمد بو الروايح

جامعة الأمير عبد القادر- الجزائر

//*//

العلاقة التاريخية بين التنصير والاستعمار في البلاد المستعمرة:

مهما حاول المنصرون أن يتكتموا أو يتستروا على علاقة التنصير بالاستعمار فإن هذا لا يجدي نفعا ولا يصمد أمام الحقيقة التاريخية، إذ أنه لا ريب في أن الباعث الحقيقي والأول في رأي القائمين على التنصير إنما هو القضاء على الأديان غير النصرانية توصلا إلى استعباد أتباعها،و إن المعركة بين المبشرين وبين الأديان غير النصرانية ليست معركة دين وحسب، بل هي معركة في سبيل السيطرة السياسية والاقتصادية حتى إن البروتستانت مثلا لا يكتفون بأن يظل المسيحي أرثوذكسيا، بل يجب أن يصبح مسيحيا بروتستانتيا إن هوى الكاثوليك مع فرنسا وهوى الأرثوذكسي مع روسيا فإذا انتقل هذان إلى البروتستانتية أصبح هواهما مع أمريكا في الدرجة الأولى ومع انجلترا في الدرجة الثانية[1].

ويوضح مصطفى خالدي وعمر فروخ أن الإسلام كان عقبة حقيقية بالنسبة لحركة التنصير كما أنه كان تيارا دينيا معاديا لحركة الاستعمار الذي يعد الدعامة الأساسية للتنصير ودليل ذلك أن فرنسا كانت تخشى قوة الإسلام لأن الإسلام القوي خطر يهدد استعمارها، يقول الكاردينال لافيجري "وبينما كان الإسلام يوشك أن ينهار في أوروبا مع عرش السلاطين(من آل عثمان) كان لا يزال ناشطا في تقدمه وفتوحه على أبواب مملكتنا الإفريقية ويبدو بوضوح أن أشد الأديان مراسا في إباء الاستعباد

1- مصطفى خالدي وعمر فروخ، التنصير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، صيدا بيروت 1986، ص. 35

إنما هو الإسلام ولذلك يتمنى المبشرون أن ينصروا المسلمين كلهم ومع أن التبشير يتناول البوذية والبرهمية أيضا فإن المقصود الأول بجهود التبشير هم المسلمون ولقد استوي في هذه الرغبة جميع المبشرين على الرغم من اختلاف طوائفهم وتباين الأقنعة التي يضعونـها على وجوههم[1].

وتلتقي هذه النظرة في تأكيد علاقة التنصير بالاستعمار مع ما ورد في كتاب " الغارة على العالم الإسلامي"[2]، فقد كانت مجلة العالم الإسلامي الفرنسية قد ذكرت موجزا لمقررات عدد من المؤتمرات التي عقدها المبشرون البروتستانت والتي كتبها لوشاتليه، وقد رأى مساعد اليافي ومحب الدين الخطيب أن يلخصا ما نشره لوشاتليه وينشرانه إتباعا في جريدة المؤيد التي كانا يحرران فيها وذلك في سنة 1330هـ (1912م) ثم إنهما أعادا نشر هذه المقالات نفسها في جريدة الفتح المصرية سنة 1349هـ(1930م)، وبعدئذ جمعها في كتاب مستقبل صدر عن المطبعة السلفية ومكتبتها في العام الثاني ولا ريب في أن وضع مثل هذا الكتاب في يد القارئ المسلم كان عظيم النفع، وخاصة أنه يقدم في حقيقته خلاصة لجهود المبشرين كما يراها المبشرون فهو وإن كان ينبه على احتراز التبشير فإنه لا يربط جهود المبشرين بالنتائج الدينية والسياسية التي أدت فعلا إلى الإضرار بالعالم الإسلامي ثم إن هذا الكتاب خلاصة عربية لخلاصة فرنسية لمادة إنجليزية محدودة ومع أن جميع الملخصات في كتاب " الغارة على العالم الإسلامي" كانت في شكلها المطول وفي كتبها الأصلية من مصادر كتاب " التبشير والاستعمار" فإننا نعتقد أن كتاب " الغارة على العالم الإسلامي"، هذا قد أدى مهمته في زمنه، وأن مساعد اليافي ومحب الدين الخطيب قد حاولا فتح

1- المصدر نفسه، ص35.

2- مجموع مقالات لخصها ونقلها إلى اللغة العربية مساعد اليافي ومحب الدين الخطيب، نشرت في جريدة المؤيد (مصر) سنة 1330هـ وفي صحيفة الفتح (مصر) سنة 49هـ ثم جمعت في كتاب نشرته المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة 1350هـ 1931م .انظر: مصطفى خالدي و عمر فروخ، المرجع السابق، ص. 10.

عيون المسلمين على شيء من حقيقة التنصير وهي أنه كان دائما يعمل جنبا إلى جنب مع الاستعمار, بل كانت الحركة التنصيرية تعطي التعليمات الدينية للحركة الاستعمارية في الأقاليم المختلفة.

الجزائر في جدول أعمال مؤتمر كولورادو عام 1978:

جاء ذكر الجزائر في الوثيقة المتضمنة أعمال مؤتمر كولورادو، بطريقة توصي بأن حركة التنصير لا تمارس فقط أسلوب الاستفزاز الديني ولكن الاستفزاز التاريخي والسياسي، الذي يخفي وراءه النية المبينة من أجل فرض السلطة والهيمنة، وهي أولى غايات الاستعمار في شمال إفريقيا عامة, وليس أدل على ما ذكرته من هذا الوصف للجزائر الذي يتجاوز حدود الحركة الدينية التي تدعي نشر قيم المحبة التي أرساها الإنجيل ما ورد في وثيقة هذا المؤتمر بشأن الجزائر: """تدعي الحكومة أن نظام حكمها نظام جمهوري لكنها تحكم بواسطة دكتاتورية عسكرية، لديها ميول اشتراكية لكنها تتجه أكثر فأكثر نحو الولايات المتحدة شريكتها التجارية الأولى وينص دستورها على أن الجزائر بلد مسلم وسوف تبقى كذلك إن الإسلام درع للحفاظ على شخصيتها الوطنية وسوف يستمر في القيام بذلك الدور في الحاضر والمستقبل، وهنالك جهود لتعريب القطر وتخليصه من سيطرة اللغة الفرنسية إلى الحد الذي أدى إلى اختيار اللغة الإنجليزية اللغة الأوروبية الأولى في المستقبل لقد أنشئت معاهد لهذا الغرض، وتعتبر اللغة الإنجليزية لغة التدريس، وهناك طلب كبير على أساتذة اللغة الإنجليزية ولكن الثقافة والتأثير الفرنسي سوف يظلان إلى وقت طويل على الرغم من اتجاه الجزائر نحو التصنيع والتنمية الاقتصادية فقد كانت هناك سيطرة واضحة للزعامة الدينية عن طريق جعل يوم الجمعة يوم للعطلة والراحة منذ عام 1976، ومن جهة فقد تم إلغاء كل عطل النصارى والقضاء على معظم المؤسسات النصرانية[1].

1-التنصير: خطة لغزو العالم الإسلامي، ص. 352.

وهذا الكلام الذي تضمنته الوثيقة المنبثقة عن أعمال كولورادو يدل على أن الحركة التنصيرية قد نصبت نفسها مكان الاستعمار السياسي والعسكري والاقتصادي، حينما أقحمت نفسها في الخوض في بعض التوجهات السياسية والاقتصادية والعسكرية، التي تعد خصوصية جزائرية وطنية محضة .

وما ورد في الوثيقة يمثل محاولة تنصيرية لتحقيق أهداف الاستعمار في الجزائر والتي لا تخرج عما يلي:

1-التدخل السافر للمؤسسة التنصيرية في الخيارات العسكرية والسياسية للجزائر، حتى بعد انتهاء المرحلة الاستعمارية لأنه كان من أهداف الاستعمار الفرنسي في الجزائر مواصلة أسلوب الوصاية على الجزائر لإتمام مهمة الاستعمار التي عجز عن تحقيقها بطريقة الحسم العسكري، وهذه الطريقة كما نرى تتنافى مع ما ينص عليه القانون الدولي الذي يمنح السيادة لكل الدول المستقلة أو يمنح غير المستقلة منها الحق في الحصول على استقلالها لتحقيق سيادتها.

2-لقد عمل الاستعمار الفرنسي في الجزائر على إيجاد هوة بين الجزائريين والإسلام وذلك بتشجيعه كل الحركات الطرقية والصوفية المغالية التي تذهب بسمته وتجافي طبيعته، وقد شددت وثيقة مؤتمر كولورادو على ضرورة العمل للحيلولة دون أن يكون الإسلام في الجزائر موضعا للتقديس ولذلك تتأسف الوثيقة على الالتزام الذي نص عليها الدستور الجزائري بأن الإسلام هو دين الدولة وأنه سيبقى كذلك يلعب الدور الحضاري والريادي في الجزائر.

3-لا يخفى على الدارسين للتاريخ الأسود للاستعمار الفرنسي في الجزائر أن من أهدافه المعلنة محاربة اللغة العربية لكونها أداة التواصل الحضاري والديني بين شرائح المجتمع وقد أقرت وثيقة مؤتمر كولورادو أن التنصير يسير في هذا الاتجاه بنفس الخطى التي سار عليها الاستعمار وهي تشجيع بعض اللهجات المحلية للتقليص من الدور الحضاري الريادي الجامع الذي تلعبه اللغة العربية في حياة الشعب الجزائري.

4-لقد كان من أهداف الإسلام الفرنسي في الجزائر القضاء على كل ما يرمز إلى الإسلام والوطنية حتى إنه عمد إلى تغيير بعض مظاهر الحياة الإسلامية والوطنية لكي يتحقق الذوبان الكلي للشخصية الجزائرية في المنظومة الحضارية الغربية وقد ألحت وثيقة كولورداو الخاصة بالجزائر على ذلك كما يعترف محرروها وواضعوها: "... ومن جهة أخرى فقد تم إلغاء كل عطلات النصارى والقضاء على معظم المؤسسات النصرانية."[1] وليس في ذلك ما يستوجب هذا النقد اللاذع غير المبرر لا من الناحية القانونية ولا من الناحية الأخلاقية.

حقيقة الاستعمار في الشمال الإفريقي بوجه عام والجزائر بوجه خاص: الأهداف والوسائل

لقد أماط مصطفى خالدي وعمر خروج اللثام عن حقيقة الاستعمار في الشمال الإفريقي وأنه اقترن دائما بالتنصير وذلك خلاف ما كان يروجه المنصرون أو المبشرون من أن هدفهم هو نشر هداية الإنجيل ورسم طريق الخلاص لشعوب إفريقيا والشعوب المستعمرة بصفة عامة، يقول مصطفى خالدي وعمر فروخ: "... لما استقلت البلدان الإفريقية التي كانت خاضعة للاستعمار وضح لنا إلى أي حد كان الاستعمار يطوي عنا من أخبار تلك البلاد ومن الأحوال الروحية والاجتماعية السائدة في تلك البلاد ثم وضحت لنا أيضا حقيقة مهمة جدا: هي أن المستعمرين كانوا يعتقدون أن الصائبين إلى النصرانية سيكونون أكثر ميلا إلى الدول الغربية الأجنبية منهم إلى أقوامهم الباقين على الوثنية أو على الإسلام وسنرى أن هناك دلائل من الصلة الوثيقة بين التبشير وبين الاستعمار أكثر صراحة في بعض وجوهها من بعض مما كنا قد رأينا من قبل، كنا من قبل نستشهد بكتب ألفها أصحابها في النصف الثاني من القرن الماضي أو في الربع الأول من القرن الحاضر يوم كان العقل الباطن في الأوربيين يتمنى الأماني أو يشير إلى موقفه المتعصب من طرف خفي وهو على يقين

1- التنصير خطة لغز والعالم الإسلامي، ص. 352

في نفسه من أن استعماره قد أصبح جزءا من البلاد التي قضى فيها آجالا طويلة، أما الآن فأمامنا عدد من الكتب التي ألفت والكارثة على وشك أن تحل بالمستعمرين أو بعد أن حلت فيهم فعلا فإن نجد في هذه الكتب عقبة شديدة ونقمة ضارية على الشعوب التي خرجت من ملك يدها وقد كانت من قبل في يدها كالأنعام[1].

وقد خصص مصطفى خالدي وعمر فروخ حيزا من الفصل الحادي عشر للحديث عن الجهود المشتركة التي بذلها الاستعمار والتبشير من أجل إخضاع الشمال الإفريقي، وإلى هذا الشمال كما هو معلوم تنتمي الجزائر وفي هذا الصدد يقول مصطفى خالدي وعمر فروخ: "الفرنسيون يسمون المغرب شمالي افريقية ثم يجعلون سكان المغرب قسمين مسلمين وأوروبيين أما المسلمون فهم العرب والبربر والسكان الذين هم من أصل تركي أو زنجي ممن يدين بالإسلام وأما الأوروبيون فهم الفرنسيون والانجليز والأمريكيون وغيرهم وهم من أصل أوروبي أو أمريكي ومن أهل المشرق من الذين يدينون بالنصرانية أو باليهودية ولقد كان للأوروبيين في المغرب في أيام الاستعمار الفرنسي مركزا ممتازا في السياسة والإدارة والمجتمع وأما المسلمون فكانوا يعاملون معاملة المستعبدين في كل شيء"[2].

ومن أجل تطويق المد الإسلامي عمل الاستعمار الفرنسي في الجزائر على تثبيط الوعي الإسلامي وذلك في إطار خطته القاضية بوأد كل عمل إسلامي تحرري في المغرب الإسلامي، يقول مصطفى خالدي وعمر فروخ: " والواقع أن فرنسا ترى كسائر الدول المستعمرة أن الوعي الإسلامي خطر على النفوذ الأجنبي في البلاد الإسلامية وهؤلاء الذين كانوا يستعمرون البلاد العربية خاصة كانوا يرون أن العروبة

1- مصطفى خالدي وعمر فروخ، المرجع السابق، ص. 233- 234.
2- المصدر نفسه، ص. 234.

تتحول عمليا إلى حركة إسلامية ثم تعم البلاد العربية والبلاد الإسلامية والعربية على سواء[1].

وقد ذكر عمار قليل كثيرا من الإجراءات التي اتبعتها فرنسا لتحطيم الشخصية الجزائرية وهي كلها إجراءات تبناها المنصرون في الجزائر ولو من طرف خفي وهذا رغم التعهدات الخطية التي تعهدت بها فرنسا بضرورة احترام الشريعة الإسلامية، يقول عمار قليل: " لقد تعهد القائد الفرنسي (دي بورمون) الذي دخل الجزائر العاصمة يوم 1830/7/5 في المعاهدة التي أبرمها مع الداي حسين وفي المنشور الذي وزع على الأهالي تعهد باحترام الشريعة الإسلامية وضمن حرية الأهالي وأملاكهم وتجارتهم ولكنه لم يلتزم بما تعهد به، فقد أصدر أمرا في 1830/9/8 يقضي بالاستيلاء على الأوقاف الإسلامية وقد علمنا أن هذه الأوقاف هي المصدر الذي كان ينفق من ريعه على المنشآت الدينية، كالمساجد والمدارس التابعة لها ودور العلم آنذاك وهذا ما يدل على عمق الهدف الذي كان يريد الفرنسيون الوصول إليه ألا وهو القضاء على التعلم وعلى الدين الإسلامي"[2].

ولم يكن الاستعمار الفرنسي يخفي هدفه الأسمى الذي عمل على تحقيقه جنبا إلى جنب مع جحافل المنصرين، وهو استهداف الإسلام والحيلولة دون بقاءه رمزا للوحدة والوعي الجماهيري وفوق هذا رمزا للقدسية والهيمنة الحضارية وضرورة تحويل هذا الخط الإسلامي عن مساره وتحويل الهيمنة الحضارية للإسلام إلى هوان عام يكون الاستعمار الفرنسي هو المستفيد الأول منه وقد وضع الاستعمار الفرنسي في الجزائر عدة قوانين للوصول إلى ذلك وهذه القوانين في مجملها تؤكد أن الأداة الاستعمارية قد استغلها التنصير لتحقيق أهدافه والتمكين للنصرانية في الجزائر بكونها بوابة إفريقيا ومن هذه القوانين:

1- المصدر نفسه ص. 234.

2-عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، قسنطينة، ط1، 1991م، ص. 96.

1-إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية فقد أصدر وزير الداخلية الفرنسي قرارا سنة 1838م اعتبر بموجبه اللغة العربية لغة أجنبية وبالتالي لا يجوز تعليمها في المدارس الحكومية أو الشعبية إلا على أساس اعتبارها لغة أجنبية[1].

2-القضاء على مراكز الثقافة والمدارس الرسمية والمعاهد والزوايا التي كانت تعلم فيها اللغة العربية والتي كانت موزعة عبر التراب الوطني الجزائري.

3-تشديد الرقابة على المدارس الدينية التي توجد في بعض الأماكن تخفيفا لغضب الأهالي حيث كان الفرنسيون يشترطون ألا يدرس فيها غير القرآن الكريم مع منع تفسيره، كذلك منع تدريس التاريخ والجغرافيا ولا يخفى على أحد القصد من وراء هذه الرقابة إذ كان الهدف هو تحويل التلاميذ إلى ببغاوات ينطقون ولا يفهمون شيئا من القرآن وتعاليمه وكذلك الإصرار على إبقائهم يجهلون تاريخهم وتاريخ أمتهم وكذلك بقائهم متشبثين فقط بفكرة الوطن بحدوده الجغرافية.[2]

الاستعمار الفرنسي وسياسة تنصير الجزائر:

لم يكتف الاستعمار الفرنسي بإصدار القوانين التي تمنع أو تحد إلى الحد المجحف من نشاط المؤسسة الدينية نفسها ولم يجعل هذا هدفا واحدا أوحدا في حد ذاته وإنما أبان عن هدفه الأسمى ه وهو تحقيق أطماع وأهداف المنصرين في الجزائر (حيث لم تكتف الإدارة الفرنسية بالقضاء على دور الثقافة وإحلال الفرنسية محل العربية بل عمدت إلى القضاء على الإسلام باعتباره الحصن الحصين لهذه الأمة وأساس قوتها وصمودها ووحدتها فسلمت العديد من المساجد إلى طوائف نصرانية وحول البعض الآخر إلى ثكنات للجيش وهدمت البعض بحجة إعادة البناء أحيانا وتوسيع الطرق أحيانا أخرى ومن المساجد التي حولت إلى كنائس مسجد كتشاوة العتيق بالعاصمة الذي تم تحويله إلى كنيسة عام 1836م وكذا جامع القصبة، أما جامع

1- صدر هذا في مجلة أول نوفمبر، عدد خاص. 1987.
2- عمار قليل، المرجع السابق، ص. 97.

علي باشا بالعاصمة فقد حول إلى دير عام 1870، و يضاف إلى عملية المسخ والهدم الذي طال المساجد ما وقع بالعاصمة وفي بقية التراب الوطني الجزائري[1].

إن العلاقة بين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والتنصير لم تعد خافية ولا مستترة ولا متحرجة من أن تسفر عن وجهها، ولعل ما قاله الجنرال (روفيقو) يؤكد هذا الذي ذهبت إليه حيث يقول: (يلزمني أجمل مسجد في المدينة لنجعل منه معبدا لإله المسيحيين) وقد عمدت الإدارة الفرنسية أيضا إلى ربط الدين بالإدارة الاستعمارية مباشرة على خلاف اليهودية والمسيحية اللتين كانتا مستقلتين عن الدولة وبهذا صارت الإدارة الفرنسية هي التي تعين المفتي والإمام والمؤذن وفراش المسجد وبهذا يصبح هؤلاء ممن يعملون وفق وطوع إرادة الإدارة الاستعمارية.يقول (سرك) أحد كبار موظفي الولاية العامة بالجزائر: " لقد وصل بنا امتهان واحتقار الدين الإسلامي إلى درجة أننا أصبحنا لا نأذن بتسمية المفتي العام أو الإمام إلا من بين الذين اجتازوا سائر درجات التجسس ولا يمكن لموظف ديني أن ينال أي رضا إلا إذا أظهر للإدارة الفرنسية إخلاصا منقطع النظير[2].

بهذه الطريقة الصليبية والتنصيرية حاول الاستعمار الفرنسي في الجزائر إقامة حلف عسكري ديني بين الإدارة العسكرية والمؤسسة الدينية ممثلة في الحركة التنصيرية، وذلك من أجل تنفيذ المهمة المقدسة وهي تنصير الشعب الجزائري، وقد تحدث عمار قليل عن كثير من محاولات التنصير في الجزائر وذكر منها ما قاله الجنرال الفرنسي "بيجو" الذي كان يحارب الأمير عبد القادر: " إن الجزائريين لن يكونوا فرنسيين إلا إذا كانوا نصارى"[3]

1- عمار قليل، المرجع السابق، ص. 97.

1- المصدر نفسه، ص. 99 نقلا عن مجلة أو ل نوفمبر، جويلية 1987.

2- عمار قليل، المرجع السابق، ص. 99.

وهكذا منذ البداية شجعت الإدارة الفرنسية عملية التنصير وأنشأت أديرة " للآباء البيض" عبر التراب الوطني الجزائري حيث أخذوا يتقربون ويتحببون إلى الشعب وأخذوا في بث الخرافات والبلبلة والتشويه والتشكيك في المعتقدات الإسلامية خصوصا أن قدوم هؤلاء الآباء البيض " قد تزامن مع أكبر مجاعة في تاريخ الجزائر، تلك التي حدثت عام 1867م كنتيجة حتمية لسلسلة الحروب التي تخوضها البلاد ضد الغزاة وما أعقبها من تدمير للمحاصيل وحرق الغابات وردم آبار المياه التي كان يعتمد عليها الشعب في الزراعة والشرب. لقد استغلت السلطات الفرنسية هذه المجاعة، التي فتكت بأعداد هائلة من السكان استغلتها أبشع استغلال حيث جلبت المزيد من الآباء البيض والرهبان وزودتهم بكميات هامة من الأطعمة المختلفة وحثتهم على استدعاء الأهالي الجياع إلى زيارة الكنائس بعد إغرائهم بوجود ما يبتغون من لقمة المسكين، فكان الجزائري الذي يقطع أحشائه الجوع يقف على أبواب الكنائس والمعابد المليئة بأشهى الأطعمة، يتلهف إلى لقمة العيش ولكنه لم يكن يستطيع الوصول إليها إلا إذا خرج عن دين الإسلام ودخل في المسيحية[1].

المؤتمر الإسلامي عام 1936م وجمعية العلماء المسلمين لمواجهة سياسة التضليل الديني:

لعلّ الحصار الذي فرضته الإدارة الفرنسية على المراكز والمؤسسات الإسلامية، وجعلها في يد المبشرين يعبثون بها كما يشاءون ويعيثون فيها من يشاءون، هو الذي دفع في السنوات اللاحقة إلى الدعوة إلى عقد المؤتمر الإسلامي عام 1936، وفكرة عقد هذا المؤتمر انطلقت من مدينة قسنطينة ولكن البعض ينسبها للشيخ عبد الحميد بن باديس، والبعض ينسبها لمحمد الصالح بن جلول بصفته المتزعم لفيدرالية عمالة قسنطينة، والبعض يروي بأن الجزب الشيوعي كان وراء

1- عمار قليل، المرجع السابق، ص. 99، 100.

عقد المؤتمر بإيحائه لعناصر سياسية جزائرية بعقد اجتماع تأييد للجبهة الشعبية وحكومتها.

وبغض النظر عن الجهة التي دعت أو نظمت هذا المؤتمر الإسلامي، فإنّه يمكن القول إن مطالبه والقرارات التي خرج بها كانت تعبيرًا حقيقيا عن رفض الشعب الجزائري لمحاولات المسخ التي تولت كبرها فرنسا، ومن المفيد أن أذكر في هذا المقام أهم المطالب التي وضعها المؤتمر الإسلامي والتي تتمثّل فيما يلي:

1-المطالبة بتطبيق مبدأ فصل الدّين عن الدولة بصفة تامة وتنفيذ هذا القانون بحسب مفهومه ومنطوقه، وليس في هذا المطلب منحى علماني، على غِرار ما تدعو إليه العلمانية وهو فصل الدين عن الدولة، ففكرة المؤتمر بعيدة عن هذا المنحى العلماني، لأنّها تضمّنت فكرة الفصل بين الدّين والدولة من أجل رفع الوصاية التي كانت تفرضها الإدارة الفرنسية على المؤسسات الدينية الإسلامية من أجل توجيهها وعرقلة سيرها الطبيعي على خلاف الحرية الدينية والطقوسية التي أقرتها الإدارة الفرنسية للمسيحيين واليهود.

2-إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا.

3-إلغاء كلّ ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية وإلغاء اعتبارها لغة أجنبية

4-الحرية التامة في تعلم اللغة العربية، وحرية القول للصحافة العربية[1].

ويبدو أنّ الداعين إلى عقد المؤتمر الإسلامي رجعوا من دون أن يلووا على شيء ولو بخفي حنين، وهو ما أشارت إليه مجلة الشهاب قائلة على لسان رئيسها: "لكنّني أعتقد -وأودّ لو أن الواقع يكون خلاف اعتقادي- أنّ الوفد يرجع بتحقيقات طفيفة، ووعود جزيلة، ثمّ تمرّ الأيام، ولا تتحقق الوعود، ولربّما كان ردّ الفعل يومئذ

1- محمد الطيّب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة أول نوفمبر 1954، دار البعث، قسنطينة، 1985، ص. 142.

شديدًا، إذ تفقد الأمة ثقتها في فرنسا حكومة وشعبا وأحزابا". وفعلا فقد عاد الوفد من فرنسا بوعود غير قابلة للتنفيذ.

وكان هدف الاستعمار الفرنسي في الجزائر كما يقول عبد الرشيد زروقة تفكيك البنية الاجتماعية والذاتية الحضارية بكلّ مقوماتها وعناصرها" "ولم يترك ولم يستثن الاستعمار الفرنسي في سياسته التعسفية، لسحق المجتمع الجزائري المسلم، وتفكيك بنيته الذاتية[1] أي جانب من جوانب حياته سواء كان صغيراً أو كبيرًا، يميز هذا الشعب عنه ويشكل ذاتيته الحضارية، إلاّ وعمل على محوه وتشويهه، وإزالته من الوجود إن استطاع إلى ذلك سبيلا، حتّى يضفي على طابع الحياة العامة للشعب الجزائري، ولغته وفكره وحضارته، غزوه واستعماره الشامل، ونتيجة هذه السياسة عمل الاستعمار على تعميق هوة التخلف الحضاري الذي كان يعانيه الشعب الجزائري، وزيادة حجم الفجوة الحضارية حتى تتحقق فيه أكثر شروط وظروف ومناخ القابلية للاستعمار، وبالتالي يمتد زمن بقاء الاحتلال ومكثه جاثما على صدر الشعب، مستنزفا لإمكاناته الحضارية، محطما لإرادته في النهوض، لتغيير ما بنفسه، والتحرر من القابلية "للاستعمار، والاستعمار نفسه"[2].

ويرى عبد الرشيد زروقة أنّ الاستعمار الفرنسي قد دخل في سجال وصراع مع جمعية العلماء المسلمين مستفيدًا في ذلك من دعم بعض الوصوليين والانفصاليين، وهذا يؤكد أنّ الاستعمار الفرنسي قد خلع عباءته العسكرية، وأسفر عن وجهه الدّيني وهو التمّكين للمسيحية في ربوع الجزائر، ولكن جهاد ابن باديس في إطار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حال دون تحقيق مطامع الاستعمار، وهو ما عبّر عنه

1- وقد كتب عدي الهواري عن سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي التي مارسها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، انظر عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1983.
2- عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1913-1940، دار الشعب، بيروت، لبنان، 1999، ص-ص. 41-42.

عبد الرشيد زروقة بمحاربة الاستعمار المادي العسكري والاستعمار الروحاني[1] الذي جعل من الطرقية والسّلبية الدّينية المأخوذة من المسيحية، وسيلة لفرض سيادته على الشعب، وإفراغ الأمة التي ينتسب إليها من كلّ معنى ديني أو مغزى حضاري إسلامي.

وعلى هذا يمكن القول إنّ الاحتلال الأوروبي الحديث، ومنه الفرنسي خاصة، بحكم تميز طابع مدرسته -لم يكتف في غزوه واحتلاله للعالم الإسلامي، على المؤسسة العسكرية فحسب، لأنّه تأكد من خلال دراسته الواعية للحروب الصليبية، واستفادته من تجربته فيها، أنّ عمل المؤسسة العسكرية وحده لا يستطيع إخضاع العالم الإسلامي لسلطانه، وهيمنته الاستكبارية -ولذلك دعمها بعمل المؤسسات السياسية والفكرية، التي عملت -وفق دراسات تخصصية ومناهج حديثة- على دراسة طبيعة الأمة الإسلامية وخصائصها وأوضاعها، ليتمكن بذلك من التصرف في جميع جوانب، ومجالات حياتها[2] وفي هذا يقول مالك بن نبي: "إنّ الاستعمار لا يتصرف في طاقتنا الاجتماعية، إلاّ لأنّه درس أوضاعنا النفسية دراسة عميقة، وأدرك منها مواطن الضعف، فسخرنا لما يريد كصواريخ موجهة يصيب بها من يشاء، فنحن لا نتصور إلى أيّ حد يحتال، لكي يجعل منا أبواقا يتحدث فيها، وأقلامًا يكتب بها[3].

النتائج والاقتراحات:

أولا: النتائج:

1- لقد تبيّن من العرض الذي قدمته أنّ هناك علاقة تاريخية جدلية بين التنصير والاستعمار الفرنسي في الجزائر بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، وهذا يؤكد أنّ الاستعمار الفرنسي لم يكن استعماراً عسكريا ماديا بل استعمارًا دينيا باسم الاستنارة الإنجيلية والخلاص المسيحي.

1- المصدر نفسه، ص. 130.
2- عبد الرشيد زروقة، المرجع السابق، ص. 208.
3- مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر، بيروت، ص. 155.

2- لقد عملت الجمعيات الإسلامية في الجزائر في إبان الاستعمار الفرنسي عملها من أجل مواجهة الهجمة الاستعمارية التنصيرية التي كانت تستهدف الإسلام في الجزائر، وقد تمثل هذا العمل في الحركة الإصلاحية العلمية التي تولتها جمعية العلماء المسلمين والجمعيات الجزائرية الإسلامية الوطنية الأخرى.

3- إنّ التنصير في الجزائر في إبان الفترة الاستعمارية استغلّ كثيرًا من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، لكي يملي أفكاره ومبادئه على الشعب الجزائري وبخاصة العوام، تحت مظلة تقديم المساعدات الإنسانية، على نحو ما قام به لا فيجري وغيره.

ثانيا: الاقتراحات:

1- إنّ الاستعمار الفرنسي وإن رحل بجيوشه من الجزائر، فإنّه مازال ينفث سمومه في المجتمع الجزائري، وهذا يتطلب أن يقوم الوطنيون بدورهم في مواجهة الأشكال الجديدة للاستعمار وكذا الأشكال الجديدة للتنصير، فما زالت الغارة الاستعمارية التنصيرية قائمة على الجزائر.

2- إنّ التنصير في الجزائر أو في غيرها من البلاد العربية والإسلامية، يقوم على فكرة الإخلاص للتعاليم المسيحية واليهودية (والنصراني لا يختلف عن اليهودي في الإخلاص لهذه التعاليم والوصايا والالتزام بكلّ ما جاء فيها من تعاليم حتّى لقد قال أحد البابوات: "الغدر إثم عظيم، ولكن الوفاء مع المسلمين أعظم منه إثما"[1]، وهذا يوجب على المسلمين أيضا أن يكون لهم وفاء لدينهم على الأقل من مبدأ المغالبة والمشاكلة .

وإذا كان هذا هو حال المنصرين ودينهم، فينبغي ألا ينخدع المسلمون بالشعارات الدّينية والإنسانية التي يرفعونها، والتي تخفي من ورائها حقدًا دفينا للإسلام والمسلمين.

1- إبراهيم سليمان الجيهان، معاول الهدم والتدمير في النصرانية وفي التبشير، دار الفتح، الشارقة، ط1، 1995، ص. 133. إلى إيطاليا

3- إنّ التشويه المنظم الذي يمارسه التنصير في البلاد العربية والإسلامية، ومنها الجزائر يتطلب أن تقوم الكليات الدعوية المتخصصة بدورها في التصدي له، ويجب أن تقيض لهذه الكليات الكفاءات العلمية اللازمة، وفي هذا المعنى يقول عبد الجليل شبلي: "...ينقص الإسلام حينئذ أن تكون له رابطة عامة تنظم وتوجه العامة على نحو ما تفعل الكنيسة العالمية، وتنقصه أن تكون له كلية عامة أو جامعة دعاة، على نحو ما في الإرساليات الأمريكية، وكليات الدعوة القائمة الآن ليست بذات قدرة كافية، إذ ينقصها جميعًا درس اللّغات الأجنبية، ودرس الديانات الأخرى ومقابلاتها، ودرس الثقافات الحديثة على نحو ما تفعل مدارس التبشير، وما سبق في ذكر برامج الإرساليات الأمريكية"[1].

ونحسب أننا في الجزائر قد حققنا شطرا من العمل المنشود، إذ تتوافر بعض الكليات الشرعية على أقسام مقارنة الأديان التي توفر الحد المطلوب من الكفاءة العلمية اللازمة في معركة التبشير.

4-إن مواجهة التنصير يعدّ واجبا دينيا ووطنيا، ومن أهداف هذه المواجهة حفظ الوحدة الوطنية ومحاربة الطائفية والمذهبية، التي راهن عليها الاستعمار الفرنسي في إفريقيا بالتعاون مع الإرساليات التبشيرية، ويؤكد الشيخ محمد الغزالي هذه الحقيقة بقوله: "...لقد كانت إفريقيا مستعمرات نشأ كلها من نصف قرن، ثم أنشأ الاستعمار العالمي على صعيدها نيفًا وخمسين دولة، وزع عليها المسلمين الوثنيين والنّصارى بطريقة خاصة، وترك النّاس يموج بعضهم في بعض ناشدًا من فوضى التّقسيم أن يخمد روح الإسلام، وأن يجعل النّصرانية هي الدين الأول في القارة

1- عبد الجليل شلبي، معركة التبشير والإسلام (حركات التبشير والإسلام في آسيا وإفريقيا وأوروبا، مؤسسة الخليج العربي، القاهرة، 1989، ص. 308.

المسيحية مع أنها الدين الأخير، من ناحية التعداد، ثمّ دفع الأمور في مجراها العتيد، ثم وقف يرقب النتائج"[1].

1- محمد الغزالي، صيحة تحذير من دعاة التنصير، دار الانتفاضة، الجزائر، 1992، ص. 18.

الرواية الشفهية

كمصدر لكتابة تاريخ الجهاد الليبي

الدكتور محمود أحمد الديك

جامعة الفاتح - ليبيا

//*//

تعتبر الرواية الشفهية من المصادر الأساسية التي يعتمد عليها المؤرخون في كتابة التاريخ وقد كان للعرب السبق في هذا النهج، وبالنظر إلى طبيعة المجتمع العربي قبل الإسلام الذي تنذر فيه الكتابة والتدوين، فقد اعتمد على نقل الأخبار شفاهية من خلال الشعراء والإخباريين وسردهم للأحداث والمعارك وتمجيدهم لها. وحين نزل الوحي على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كان يسمعه على الصحابة رضوان الله عليهم ويحفظونه في صدورهم حتى أمر الخليفة عمر بن الخطاب بجمعه وتدوينه ثم جاء الخليفة عثمان بن عفان رضي اله عنه الذي وحد الروايات حيث كتب في مصحف واحد متفق عليه. ثم جاءت مرحلة جمع أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم عن طريق الرواية الشفهية بتحري الدقة من الثقاة من حفاظ الحديث وإسناده إلى مصدره الأول وكان مرتكزة علم (التجريح والتعديل)، وقد برز من مشاهير جمع الحديث (صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن الترمذي وسنن ابن ماجه، وسنن النسائي، وسنن أبي داوود، ومسند الربيع ابن حبيب)، كما بدأت سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم عن يد ابن إسحاق ثمّ ابن هشام واعتمد عليها مؤرخو الدراسات الإسلامية ومنهم الطبري والمسعودي والبكري وغيرهم كثير، وظهرت مدارس فكرية وتاريخية أهتمت بجمع التراث العربي الإسلامي خلال القرون الأولى لظهور الإسلام.

وبعد مرحلة الاستعمار المباشر خلال القرن التاسع عشر والعشرين، وما ترتب عنها من فرض سياسة الاحتواء، وخشية الدول المستقلة من ضياع الهوية الوطنية ونسيان الذاكرة التاريخية، من هنا جاءت الحاجة ماسة لإنشاء المراكز البحثية

العلمية ذات الطابع التاريخي لتجمع المصادر المباشرة وغير المباشرة لكتابة تاريخها الوطني، ومنذ ثلاثة عقود ازداد الاهتمام باستخدام الرواية الشفهية كمصدر مهم ومكمل ومتمم للوثائق الورقية المدونة الرسمية والأهلية.

وتعد فرنسا من الدول التي لها السبق في الاهتمام بالتاريخ الشفهي، حيث أسست مركزاً لها سنة 1970، ولكن حجم المادة التي جمعت تعد قليلة جداً. ثم توالت المبادرات في الدول الأوربية وأمريكا وفي أفريقيا.

وكان تأسيس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية سنة ديسمبر 1978 ضرورة حتمها المرحلة لجمع وحفظ وكتابة التاريخ الوطني بمنظوره العربي الإسلامي وفي إطار تأثره وتفاعله مع الأحداث في المحيط المحلي والدولي. وتعد مرحلة متأخرة لحركة المقاومة الليبية التي بدأت سنة 1911-1943، خصوصاً أن أغلب القيادات والزعامات قد استشهدت أو وافها الأجل قبل تاريخ تأسيس المركز. فقد ركز خلال السنوات الأولى من التأسيس على مرحلة الجهاد والإسراع في جمع وثائقه ورواياته الشفوية من أفواه الذين شاركوا في الجهاد والمقاومة ضد الغزو، حيث أن موت راوية يعني ضياع جزءا من تاريخ الأمة المحفوظ في الذاكرة البشرية.

وتأتي أهمية الاعتناء بهذه الناحية لأسباب عديدة في مقدمتها:

أولا: إن المجاهدين الذين كانوا على قيد الحياة وقت إنشاء المركز، هم كبار في السن عددهم قليل، وتم إجراء مقابلات معهم بسرعة قبل أن يختطفهم الموت الذي لا مفر منه.

ثانيا: أن المجتمع كانت تنذر فيه ثقافة التدوين والكتابة، ولهذا لم يترك الآباء والأجداد وثائق كثيرة ترصد حركة تاريخهم الجهادي.

ثالثا: أن التاريخ الشفهي أصبح يمثل جانباً مهماً في المجتمعات، ويمثل الموروث الإنساني والذاكرة التاريخية التي لا تستخدم الكتابة بشكل واسع ومنها المجتمع الليبي وقت الغزو الإيطالي وقبله في العهد العثماني.

رابعا: تسجيل الشعر الشعبي من المجاهدين أو من الرواة لما فيه من تصوير أدبي دقيق للأحداث يسهل حفظه وتواتره.

من هنا اكتسبت الرواية الشفهية أهمية خاصة، لأنها تمثل رأي معظم الناس في تلك المرحلة، وبدون هذه الرواية يصعب التعرف على دور الناس اتجاه الغزو وما كان يدور بينهم من أحداث وتفاعلهم معها وما تربطهم من علاقات وبدونها لا نستطيع كتابة تاريخ حركة الجهاد، ومن هذا المنطلق جاء اهتمام مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية بتبني مشروع تجميع الروايات الشفهية المتعلقة بالتاريخ الليبي وإعطائها الأولوية المطلقة في برنامجه لجمع مصادر التاريخ الوطني، خصوصا تلك التي تتحدث عن حركة الجهاد الليبي ضد الغزو الإيطالي ويؤسس شعبة علمية هي الأولى في بنائه التنظيمي، تعنى بهذا الجانب وهي واحدة من أكبر الشعب العلمية بالمركز ألا وهي شعبة الرواية الشفهية.

وبالنظر إلى أهمية الرواية الشفوية كمصدر معلوماتي قلما نجدها في الوثائق المحلية أو الأجنبية، وخصوصاً التي تتعلق ببعض تفاصيل الأحداث والمعارك والبطولات الفردية، وكذلك أسماء المجاهدين والقبائل والأماكن والمسالك والآبار إلى غير ذلك من المعلومات الحياتية التفصيلية. فالراوي في أغلب الأحوال يتحدث من موقعه في المعركة ويتحدث عن زاوية محددة، ولا تخلو بعض الشهادات من المبالغة والتضخيم لدوره والتفاخر بقبيلته، وأنه كلما تعددت الروايات حول صورة أو حادثة بعينها منحها مصداقية نسبية وخصوصاً إذا دعمت المعلومة بوثيقة محلية أو أجنبية. . إن نجاح الرواية الشفوية تعود بالدرجة الأولى على قدرة الباحث في استنطاق الراوي بطريقة سلسة في سرده للإحداث دون تدخل إلا في بعض الحالات حين يسرح الراوي وينحرف في الحديث لموضع آخر ومن هنا يتدخل الباحث في العودة بالراوي للموضوع دون مقاطعة. ومن المهم أن الباحث له دراية بالشعر الشعبي كونه جزء متتم ومهم في الرواية. فالشعر يختزن الذاكرة ويسردها بأسلوب موسيقي قد يستخدم

فيه الرمزية والتورية. والشعر يوظف في نقل المعلومات بلغة الشفرة بين المجاهدين وهو بديل للرسائل المكتوبة التي إذا وقعت في أيدي العدو قد تغير من سير الأحداث. ويستخدم الشعر في بث الحماسة ويتعرض بالهجاء للمتقاعسين عن المعارك.

وحتى يؤسس عمل هذه الشعبة على أسس علمية متينة، قام المركز باختيار مجموعة من الباحثين من حملة الليسانس في التاريخ، بهدف إعدادهم علمياً ومنهجياً على طرق البحث الميداني وجمع الرواية الشفوية، وقد وفق المركز لاختيار مجموعة من الباحثين نهضت بعبء أعماله التأسيسية الأولى بكل تفان وجدية.

نظم المركز لهذه المجموعة دورة تدريبية منهجية لمدة ثلاثة أشهر بدأت، تلقوا خلالها تدريباً نظرياً وعملياً حول كيفية جمع الروايات التاريخية المدونة والملفوظة، بإشراف عالم متخصص له شهرته في هذا الميدان هو الأستاذ الدكتور جان فانسينا Jan Vansina، الأستاذ بجامعة ويسكونسن الأمريكية والخبير بمنظمة اليونسكو، وقد بدأ العمل الميداني لهؤلاء الشباب مباشرة بعد انتهاء الدورة التدريبية. وقسمت البلاد إلى 17 منطقة بحثية، وقد تم توزيع هؤلاء الباحثين على معظم المناطق التي قسمت البلاد على أساسها لتيسير مهمة الباحثين من جهة، ولزيادة الدقة والتحري من جهة أخرى. بدأ العمل الميداني في شهر هانيبال/أغسطس 1978، تحت إشراف الدكتور فانسينا وكانت حصيلة المقابلات (1051) مقابلة مع المجاهدين، ضمنت 662 شريطاً مدتها 662 ساعة.

قام بعدها هؤلاء الباحثون بإجراء مقابلات جديدة مع بعض هؤلاء المجاهدين تختلف في كمها وكيفها عن سابقاتها، وذلك لمجالسة هؤلاء المجاهدين فترات أطول للوقوف على ذكرياتهم في شتى نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على أن لا يقل الزمن المسجل للمقابلة الواحدة عن ست ساعات، وعلى أن تكون المقابلة مع شخصيات معينة تملك معلومات هامة، تم اختيارها من الـ 1051 مجاهداً، بمعرفة الأستاذ المشرف بناء على تجربة وتقارير المقابلات السابقة.

وركزت المقابلات الشفهية على أغلب المجاهدين دون استثناء، تبعا لحالتهم الصحية والمعلوماتية. ومن خلال تقييمها ظهر من فحوى المقابلات السابقة أن لدى أغلب المجاهدين وعياً كاملاً، وإحاطة شاملة بأحداث حركة الجهاد، والمعارك التي شاركوا فيها، ولوحظ أن هناك معلومات في المقابلات الأولى تحتاج إلى زيادة تسليط الضوء عليها، وأخرى لم تتح الفرصة لاستكمالها أو السؤال بشأنها، وكانت حصيلة هذه المرحلة 198 شريطاً. وتعتبر هذه هي المرحلة الثانية في مشروع جمع روايات الجهاد والتاريخ الشفوي بشكل عام.

ونظراً لحجم العمل وتباعد المسافات بين المدن مقارنة بعدد الباحثين وفي خطوة لسباق الزمن، هذا ما جعل المركز يكثف من نشاطه وتسخير كل الإمكانيات في جمع روايات الجهاد، وبات الأمر مهماً الاستعانة بعدد من مدرسي التاريخ في مدارس التعليم المتوسط في المناطق الليبية المختلفة في تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع جمع الرواية الشفوية، بعد أن تلقى هؤلاء دورة تدريبية قصيرة في ربيع عام 1979، حول المشروع وكيفية جمع الروايات بالطريقة العلمية، وقد زودوا بأدوات العمل من آلات تصوير، وأجهزة تسجيل، ثم انطلقوا في تنفيذ المرحلة الثالثة، التي شارك في تنفيذها (350) مدرساً، تحت إشراف ومتابعة باحثي المركز الأساسيين، وكانت حصيلة بحثهم (1870) شريط (كاسيت)، سجلت مع 2595 مجاهداً وراوياً.

وخلال المرحلة الرابعة من العمل الميداني، من بداية 1982 وحتى أواخر تلك السنة، كانت حصيلة هذه المرحلة تسجيل (1206) ألف ومائتان وستة شريط.

مراحل البحث الميداني

المرحلة الأولى: ابتدأت من شهر مارس 1978 إلى نهاية أغسطس 1978 واشترك في عملية البحث أربع عشر باحثا، وكانت حصيلة البحث في تلك المرحلة 866 مقابلة على 961 شريط.

المرحلة الثانية: ابتدأت من سبتمبر 1978 إلى نهاية ديسمبر 1978 واشترك في عملية البحث بهذه المرحلة عشرة باحثين وكانت حصيلة البحث 179 مقابلة مسجلة على 198 شريط. وتمتاز مقابلات هذه المرحلة بالتركيز لأنها أجريت مع مجاهدين اختيروا ممن تمّت مقابلتهم في المرحلة الأولى.

المرحلة الثالثة: ابتدأت في شهر أبريل 1979 واعتمد المركز في هذه المرحلة على جهود المعلم الثائر واشترك في البحث ثلاثمائة وخمسون مدرسا وكانت حصيلة البحث 2559 مقابلة مسجلة على 1870 شريط.

المرحلة الرابعة: وقد بدأت في يناير 1982 إلى ديسمبر 1982 واشترك في عملية البحث تسعة باحثين وكانت الحصيلة 1206 شريط.

واستكمالا لتجميع الرواية الشفهية عن طريق إجراء المقابلات المسجلة وحرصا على تجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات المتعلقة بأحداث حركة الجهاد، قام المركز بإعداد كتيبات استبيان تتضمن العديد من الأسئلة المباشرة التي تتطرق إلى الجوانب العسكرية والسياسية والاجتماعية والأمور التنظيمية والأحوال الصحية والهجرة والمعتقلات وبلغ عدد الكراسات التي تمَ تعبئتها 3000 كراسة تحتوي على خمسمائة سؤال.

لقد كشف هذا العمل الكبير، وهذا العدد الهائل من الروايات والموضوعات التي تتناولها، عن الدور العظيم للجماهير الشعبية العريضة التي تصدت للغزو، ودفعت أغلى ثمن في الدفاع عن حريتها، وأرضها وكرامتها، وعن دور الزعامات والقيادات الجهادية التي تصدت للعدو وقاومت قوات الغزو، وكذلك الزعامات غير الجهادية التي تواطأت مع المستعمر واستسلمت له وأسهمت بمواقفها هذه سلباً على حركة الجهاد، وباختصار فإن هذه المقابلات تحتوي على معلومات تصف حركة الجهاد من الداخل، وما يتصل بها من قضايا سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية معقدة

أحياناً، وتسجل وجهات نظر قد لا تجدها في الوثائق الرسمية ؛ ما يتيح للباحث المدقق مجالاً للمقارنة والمقابلة بين وجهات النظر المختلفة.

ويعتبر مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية على المستوى العالمي رائداً في مجال التاريخ الشفهي، وبدأ هذا النوع من التاريخ يأخذ مكانه في الدراسات التاريخية في كثير من الجامعات ومراكز البحوث في العالم، وعلى مستوى المغرب العربي الكبير، استعانت المراكز الوطنية في كل من تونس والجزائر والمغرب التي تعنى بتاريخ الحركات الوطنية في هذه البلدان بخبرة مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية وأساليبه في جمع وحفظ الروايات الشفهية.

لقد استخدم المركز في عمليات المسح الميداني أفضل وسائل التقنية الحديثة المتوفرة من أجهزة التسجيل، والتصوير الثابت والمرئي، واختيار أنواع السيارات المستخدمة في التنقل بحيث ؛ تكون من الأنواع التي تعبر الصحراء، وتتسلق الكثبان الرملية، وتدخل الطرق الوعرة غير الممهدة للوصول إلى المجاهد أو الراوي في أي مكان يسكن فيه بغض النظر عن نوع الطريق الذي يقود إلى بيته في قريته، أو نجعه في البادية.

وهكذا شملت عمليات البحث الميداني جميع مناطق الليبية خلال مراحل البحث الميداني المنظم التي استغرقت العقد الأول من عمر المركز(1978–1988). وكانت زيارة الباحثين للمناطق المختلفة سواء في شكل زيارات فردية، أو جماعية، تتراوح ما بين أسبوع إلى عدة أسابيع، أو بضع شهور حسب حجم العمل، وكثافة السكان، والنطاق الجغرافي الذي تشمله عملية المسح الميداني، وفوق هذا وذاك، الوصول إلى عدد المجاهدين الأحياء الذين ينتمون ويقيمون في المنطقة موضوع البحث. ومن الشخصيات الهامة التي لها حس تاريخي واهتمام بالقضية الليبية وما جرى من أحداث خلال حركة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي تم إجراء مقابلات خاصة مع بعض قادة حركة الجهاد مثل فضيلة الشيخ المرحوم الطاهر أحمد الزاوي والشيخ عبد

الرحمن مازن والشيخ الفيتوري السويحلي والحاج سليمان الجدي والشيخ سالم الشاملي وفضيلة الشيخ محمود عمر المسلاتي والشيخ عبد السلام محمد الصغير المريض ومصطفى عوني الجزائري ومحمد البهيليل ومحمد سيف النصر الورشفاني وعون بن بلقاسم وازينه السباعي والشيخ عبد الله العتيري الرجباني وأحمد زارم الرحيبي والأسود خليفه الربعي والأستاذ والشيخ العارف مانه وسالم بن صالح بن عبد النبي الزنتاني وخليل أبو جار الله الدرسي والشيخ عبد الحميد العبار ويونس عبد النبي بالخير والحاج محمد الرضا السلامي والشيباني كرُود الحرابي والحاج يونس عبازه وغيرهم كثيرون من جميع أنحاء ليبيا.

وقد اتبع المركز طريقة عملية لتسهيل عملية البحث، والتصنيف، والفهرسة والاستخدام بواسطة الباحثين في الروايات الشفوية، فبعد إجراء المقابلة مع المجاهد أو الراوي، يتم تفريغ الأشرطة على ورق والمرحلة الثانية المهمة مراجعة التفريغات من قبل باحثين من الشعبة لهم خبرة كافية، طبقًا لما هو مسجل حرفيا بالشريط، حتى تكون المقابلة مسجلة بصوت المجاهد أو الراوي وتكون مكتوبة على ورق، ومن تم يسلم الباحث الأشرطة إلى مسئول المكتبة الصوتية بشعبة الرواية تسليما رسميًا، وفق بيانات دقيقة في سجل أعد لهذا الغرض، وتقوم المكتبة الصوتية بنسخ صور من المادة المسجلة والمكتوبة حتى يكون تعامل الدارسين والباحثين مقصورًا على النسخ فقط، أما الأصول (مسجلة أو مكتوبة) فتحفظ في أماكن مخصصة لها، ولا يتم الرجوع إليها إلا عند الضرورة.

والخطوة التالية وضع فهرس متكامل للأشرطة المحفوظة، ويعطى لكل شريط رقم إشاري يتكون من رقمين: الرقم الأول يدل على منطقة البحث. أما الرقم الثاني فيعني الرقم المتسلسل للشريط داخل منطقة البحث نفسها. فمثلا حين نقول الشريط رقم 35/8، فإن الرقم 8 يعني منطقة البحث التي تم فيها تسجيل الشريط، بينما يعني رقم 35، الرقم التسلسلي للشريط بمنطقة البحث المعنية. . وهكذا.

وفي المكتبة الصوتية، أيضا، تتم الخطوة الأخيرة، وهي فهرسة محتويات شريط المقابلة. فيتم تحديد الموضوعات التي احتواها الشريط، وما يشتمل عليه من أسماء الأعلام، والأماكن، والقبائل، والمعارك ...والشخصيات والآبار الخ. وتوضع على بطاقات مفهرسة، وتوضع في فهارس المكتبة، ما يسهل الرجوع إلى أية معلومة تتضمنها الأشرطة. وكما يتم تحديد الموضوعات الرئيسة التي تضمنتها المقابلة، وتاريخ إجراء المقابلة، ومكانها، واسم المجاهد أو الراوي، واسم الباحث الذي أجرى المقابلة، ورقم أو أرقام عدد الأشرطة الخاصة بالمقابلة.

لقد أصبح لمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية مكتبة شفهية متكاملة تعد من أكبر مكتبات التاريخ الشفهي في العالم، ومجهزة بأحدث المعدات التقنية من مسجلات، وآلات تصوير، وأجهزة حاسوب، وآلات ناسخة، وبلغ حصيلة محتوياتها من الأشرطة المسجلة (8014) ثمانية آلاف وأربعة عشر شريطاً، تم تفريغ محتويات ما مجموعه (4468) أربعة آلاف وأربعمائة وثمانية وستون شريطاً على ورق، وتمّ تصنيفها لتسهيل قراءتها، ولازال العمل جار لتفريغ وتصنيف بقية الأشرطة التي يصل عددها (3546) ثلاثة آلاف وخمسمائة وستة وأربعون شريطاً.

وتشمل الإحصائية العامة مجموعة مهمة من المقابلات مع بعض مجاهدي المنطقة الشرقية من البلاد، قام فريق بحث ميداني من جامعة قاريونس بإجراء مقابلات معهم قبل إنشاء مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، وبعض هؤلاء كان قد انتقل إلى رحمة الله قبل إنشاء المركز. وهم يعتبرون من قادة المجاهدين، وقاموا بأدوار مميزة في حركة الجهاد، وقد سجلت هذه المقابلات على (1295) شريطاً، نقلت إلى المركز من جامعة قاريونس لإضافتها إلى حصيلة المركز من الروايات الشفوية، بعد أن أصبح المركز، وفق قرار إنشائه والقرارات المعدلة له، المختص بتاريخ الجهاد وجمع مصادره ورواياته من مضانها المختلفة.

ومن جهة أخرى تقوم شعبة الرواية الشفهية بنسخ أشرطة إضافية من الأصول، لتكون هذه الصور، لتتاح أمام الباحثين الذين يرغبون سماع الرواية بصوت صاحبها، وذلك للحفاظ، كما أشرنا، على الشريط الأصلي ؛ خوفاً من الضياع أو الخراب، وقد تمّ نسخ (7323) سبعة آلاف وثلاثمائة وثلاثة وعشرين شريطاً، والباقي ويقدر بـ (691) ستمائة وواحد وتسعين شريطاً، العمل جار حالياً لنسخها، ووضع صور منها في المكتبة الشفوية.

واستكمالاً لدور الرواية الشفهية، وضع المركز برنامجاً طموحاً للاتصال بالمجاهدين الليبيين في مصر وتونس وبلاد الشام وتشاد وتركيا بغية تسجيل شهاداتهم ومعرفة ظروف هجرتهم، وأحوال معيشتهم في بلاد الهجرة، وأدوارهم أو أدوار آبائهم وأجدادهم في حركة الجهاد، وتصوير أو شراء ما بحوزتهم من وثائق ومخطوطات تتعلق بمرحلة الجهاد، أو غيرها من الموضوعات ذات الصلة بتاريخ ليبيا في حقبه المختلفة، وفي هذا الإطار تم إجراء مقابلات عدة مع مهاجرين ليبيين في تركيا هاجروا إليها عام 1912/1911، والعمل جار لتنظيم عمليات مسح ميداني في الأقطار الأخرى، بالتعاون مع مؤسسات علمية مناظرة في هذه البلدان، وبعد وضع الإطار القانوني للتعاون العلمي مع هذه المؤسسات.

ومن أجل تسهيل التعامل مع الروايات الشفهية للباحثين تم إعداد فهارس مفصلة موضوعية بمحتويات المكتبة الصوتية، توضح اسم المجاهد رقم الشريط ومنطقة البحث، تاريخ إجراء المقابلة، تقديم الأفكار الرئيسة التي احتوتها المقابلة. فقد قامت الأخت بدرية الرياني بإعداد الفهارس وقد صدر منها حتى الآن ثلاثة أجزاء، والعمل جار لإصدار بقية الأجزاء التي نتوقع أن تصل إلى خمسة أجزاء. وقد بلغ عدد الأشرطة المفهرسة في الأجزاء الثلاثة 3102 شريطاً، والعمل جار لاستكمال فهرسة بقية الأشرطة موضوعياً، كما ذكرنا، بالإضافة إلى إدخال جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالرواية الشفوية في منظومة الحاسوب.

كما بدأ المركز بنشر النصوص الكاملة للمقابلات ضمن سلسلة موسوعة روايات الجهاد، والتي صدر منها حتى الآن 50 مجلدًا، منها مجلدان يضمان قصائد من الشعر الشعبي الذي قيل إبان مرحلة الجهاد. ويحتوي كل مجلد من المجلدات الأخرى على عدد من المقابلات بلغتها التي تحدث بها الراوي دون تعديل، أو نقص، أو زيادة، وذلك لتقديمها للدارسين، كما هي، ليتسنى لهم الإطلاع والمقارنة والاستنتاج، والتعامل مع الرواية بشكل مباشر، دون وسيط. ويقدر عدد الأشرطة التي تم نشر محتوياتها في هذه المجلدات (479) شريطاً، وعند نشر كافة نصوص الروايات الشفوية قد يصل عدد مجلداتها إلى (500) مجلد. وزيادة في التسجيل، يجري العمل حالياً على وضع تسجيلات الروايات بأصوات أصحابها على شبكة الانترنيت.

ونظراً لأن الأشرطة الممغنطة (الكاسيت) لها عمر افتراضي وتتلف مع الزمن مهما كانت وسائل الحفظ، فإن تقنية الحاسوب الحديثة وفرت طرق جديدة في حفظ تسجيلات التاريخ الشفوي من خلال نقلها على أشرطة ممغنطة CD فهي تتوفر على مميزات هامة جداً من حيث أنها تخزن كميات كبيرة من الروايات فعشرة ألاف كاسيت عادي يمكن اختزالها في مائتين CD، علاوة على قيام تقنية الحاسوب بتنظيف الرواية وإزالة كل الأصوات والتشويشات عن صوت الراوي. ويمكن تخزينها بسهولة وفي حيز ضيق، ويمكن نسخ أعداد منها بسرعة هائلة، ويمكن إدخالها في ذاكرة الحاسوب ومن السهل استرجاع المعلومات وقت الطلب، ويمكن إرسالها عبر البريد الكتروني.

واستكمالا لتجميع الرواية الشفهية عن طريق إجراء المقابلات المسجلة، وحرصًا على تجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات المتعلقة بأحداث حركة الجهاد، فقد قام المركز بإعداد استمارة استقصاء تاريخي وفق أحدث الطرق العلمية، مأخوذة من نفس كراسة الأسئلة التي استخدمت في جمع الروايات المسجلة على الأشرطة خلال مراحل الجمع الأولى والثانية والثالثة، وتم إعدادها على ضوء تجربة العامين الماضيين من العمل الميداني، وما طرحته أسئلة الاستبيان الأول من إشكاليات.

فجاءت الاستمارة الجديدة تتضمن العديد من الأسئلة الواضحة والمحددة، التي تتطرق إلى الجوانب العسكرية، والسياسية والاجتماعية، والاقتصادية والأمور التنظيمية، والأحوال الصحية، والهجرة، والنفي والمعتقلات وأنواع التعذيب والممارسات القمعية الأخرى، بالإضافة إلى ما يعتبر بطولات فردية أو جماعية، أو حوادث تستحق الذكر والتخليد بهدف الحصول على أكبر قدر من المعلومات حول حركة الجهاد الليبي سواء من الذين شاركوا في حركة الجهاد، أو من الذين لم يشاركوا بصورة مباشرة، وتتوفر لديهم معلومات حول الجهاد، أو حول الجوانب المختلفة للحياة العامة في تلك المرحلة. ويشمل الاستبيان عدداً من الاستمارات المكملة لبعضها بعضاً وهي: -

1. استمارة خاصة بالذين اشتركوا في معارك الجهاد.
2. استمارة خاصة بالبطولات الفردية والجماعية.
3. استمارة خاصة بالمعتقلات.
4. استمارة خاصة بالقادة والتابعين.
5. استمارة خاصة بالهجرة والمقاومة السلبية.
6. استمارة العموميات.

وبلغ عدد الكراسات التي تمّ تعبئتها (2300 كراسة)، وهي الآن في متناول الباحثين والدارسين للاستفادة منها في بحوثهم.

مشروع تدوين التاريخ الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي

(خلال الفترة 1550 - 1950)

بما أن القرون الأربعة من السادس عشر إلى التاسع عشر صارت خلالها طرابلس الغرب، ليبيا اليوم، إقليما مستقلا بتاريخه نسبيًا، وهذه الوضعية التاريخية تشكلت خلالها مقومات شخصية المجتمع الليبي بمميزات وفرت القدرة لهذه الشخصية على تحديات لها خصوصيتها حتى لتكاد هذه الخصوصية أن تكون غير مسبوقة في تاريخ شمال أفريقيا على أقل تقدير، وحتى يستقيم الحديث عن هذه الحقبة لابد أن يوصف إنسانها بأنه " ابن بيئته " بما لهذه البيئة من خصوصياتها وعلائقها، وإذا ما تحدثت بعض كتب الرحلات عن هذه البيئة - بعناصرها - فإن ذلك الحديث له من القصور ما يجعله من المصادر الثانوية، إن لم يكن، مستبعدا من أن يوثق بمصدرية معلومته في جوانب لا يدركها إلا أبناء البيئة، ولقلة كتاباتهم وانعدامها أحيانا ألحت حاجة الكتابة العلمية عن الحقبة المذكورة إلى اعتماد مشروع لتدوين التاريخ الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي خلال القرون المشار إليها 16 - 19 متخذا شكل التوثيق والرصد النافذ المتأني لكل ما يمكن ملاحظته ومعرفته من مظاهر النشاطات البشرية التي ميزت تاريخ المجتمع العربي الليبي خلال الفترة المذكورة، ثم تبويبها وتصفيفها بحيث تأخذ شكل المرجع الأساسي لأي نوع من الدراسات والبحوث التي ستهتم مستقبلا بالتاريخ الليبي ولكل الجمهور العريض من غير المختصين الذين يهمهم الاطلاع على ثقافة هذا المجتمع، وهو ينقسم إلى أربع موضوعات مستهدفا وضع القواعد العلمية لصياغة الحديث التاريخي ومراحل تطور المجتمع وثوابته ومتغيراته ونوع البيئة وآثار تنوعها ومدى الاستجابة الديمغرافية سلبا أو إيجابا لهذا التنوع خلال المدة المحددة، وحتى تتكامل عناصر الإعداد العلمي للقضايا البحثية في تاريخ الاجتماع والثقافة والاقتصاد والسياسة أعد المشروع عناصر الاستبيان عن:

1 - الحياة الاجتماعية وقد بلغ عدد الأسئلة المتعلقة بالكتابة في هذا الجانب 136 سؤالا غطت جميع الجوانب الاجتماعية التي تتعلق بالعادات والتقاليد.

2 ـ الحياة الثقافية وقد بلغ عدد الأسئلة المتعلقة بالكتابة في هذا الجانب 189 سؤالا غطت جميع الجوانب الثقافية سواء الناحية التعليمية الرسمية والأهلية

3 ـ الحياة الاقتصادية وقد بلغ عدد الأسئلة المتعلقة بالكتابة في هذا الجانب 204 سؤالا غطت جميع الجوانب الاقتصادية.

4 ـ الحياة السياسية وقد بلغ عدد الأسئلة المتعلقة بالكتابة في هذا الجانب 162 سؤالا غطت جميع الجوانب السياسية.

وهكذا يمكن القول بأن المشروع سيتخذ شكل الموسوعة الضخمة التي تتناول بالتحقيق والرصد والتسجيل، وفق منهج علمي معتمد، كل ما يتعلق بالعادات والتقاليد والطقوس والمؤسسات والنشاطات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي مارس المجتمع الليبي في إطارها ووفق مبادئها أغلب أنواع النشاطات الجماعية.

هذا المشروع يتم توثيقه من خلال كراسات استبيان معد إعداداً علمياً، ويتم اختيار عينات من المعمرين لإجراء مقابلاتهم شفهية معهم وفق معايير تجميع الرواية الشفوية. وهو عمل مستمر يستغرق سنوات.

ومن المشاريع التي اضطلعت بها شعبة الرواية الشفوية وشعبة الوثائق والمخطوطات البحث في موضوع المنفيين الليبيين؛ حيث بلغت حصيلة الخمس سنوات الماضية تعبئة 5000 استمارة للمنفيين إلى الجزر الإيطالية خلال الفترة الاستعمارية 1911-1943، بالإضافة إلى تسجيل مقابلات شفهية مع الذين عادوا من المنافي. ويعمل باحثو شعبة الرواية الشفهية بمشروع علمي مكمل وهو جمع معلومات عبر استبيانات حول المعتقلين وأعمال السخرة وأسرى الحرب والمجندون خلال مرحلة الاستعمار الإيطالي.

الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وتأثيراته على البنى الاجتماعية الجزائرية إلى نهاية القرن التاسع عشر

الدكتور الطاهر عمري

المدرسة العليا للأساتذة ـقسنطينة

//*//

أولاً: بنية المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي: المرتكزات النظرية[1]:

1- تشكلت البنية السكانية للمغرب الإسلامي عموماً، وللجزائر موضوع بحثنا، بتمازج العنصرين: البربري والعربي. وقد ساعد الاشتراك في نمط المعيشة (الرعي والزراعة)، وكذا العادات والتقاليد على دعم هذا التمازج، وضمان استمراره عبر التاريخ.

2- وقد تطور مفهوم القبيلة بالمغرب الإسلامي، والجزائر موضوع بحثنا، وتطورت معه العادات المرتبطة بالبنية الاجتماعية القبلية، وذلك بسبب انتشار القبائل العربية وتعدد مواطن استقرارها، واندماجها في القبيلة البربرية بطريق المصاهرة. كما تأثرت القبيلة في المغرب بما طبعها الإسلام به، من قيم تربوية استمرت ـنظريا على الأقل إلى يومنا هذا- إلى يومنا هذا.

---

(1) ينظر بالنسبة لهذه المرتكزات الدراسات التالية:
- Mérad (Boudia Abdelhamid), la formation sociale algérienne précoloniale, O. P. U, Alger 1981. pp. 100-101
- Khodja (Hamdan), Le miroir, ed. sindbad, Paris 1985, p. 65
- Hermassi (Baki), Etat et société au Maghreb, Paris 1975, p,27.
- عدي (الهواري)، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، تر: جوزيف عبد الله، الطبعة الأولى، دار الحداثة، بيروت 1983، ص- ص. 16-18
- أبو ضيف (مصطفى احمد عمر)، القبائل العربية في المغرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982ص- ص. 29-30
- Bourdiou (Pierre), Sociologie de l'Algérie, que sais je? OPU Alger 1958, pp 5-6
- سعيدوني (ناصر الدين) والبوعبدلي (المهدي)، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، م. و. ك، الجزائر 1984، ص-12

3- وليس هناك من سبب علمي يجعلنا نعتقد أن ما اكتسبه المغرب الإسلامي، عبر التاريخ من بنية سكانية، وعادات قد تغير -في مضمونه على الأقل- بعد ذلك. بل أن ما نؤكد عليه هو أن مصير المغرب صار منذ ذلك الحين مرتبطا بالإسلام، وصار من المتعذر -في رأينا- فهم المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في المغرب بطريقة علمية، دون أخذ الانتماء العربي- الإسلامي في الاعتبار، ودون تقدير لبنية المجتمع التي ترتكز أساسا إلى هذا الانتماء. وهذه هي القاعدة الأساسية التي يستند إليها موضوعنا.

4- كانت البنية الاقتصادية في الجزائر، قبل الاستعمار الفرنسي، قائمة على الرعي والزراعة. وكان هذا النمط من الإنتاج يستند في أساسه إلى الملكية الجماعية للأرض، مع استثناءات قليلة جدا[1]. وقد ظل هذا النمط من الإنتاج يخزن داخله قيما اجتماعية، تظهر في ارتباط الجزائري بأرضه، واستماتته في الدفاع عنها بالسلاح. كما ساهمت الملكية الجماعية للأرض في ترسيخ معاني العدل والتوازن والانسجام في المجتمع الجزائري. وسوف يؤدي الاعتداء على هذه الملكية الجماعية إلى قلب مجموع العلاقات القائمة آنذاك، ومعاكسة المنطق الذي كان يحكمها، وهذا أيضا عنصر أساسي في موضوعنا.

5- تميزت البنية الاجتماعية، في جزائر ما قبل الاستعمار الفرنسي، بالفروق الواضحة -نسبيا- بين مجتمع المدينة ومجتمع الريف، وذلك من حيث تنظيم المجتمع وقيمه وعاداته وتقاليده. فقد كانت الوحدة القاعدية لمجتمع الريف تتمثل في القبيلة، والعناصر المكونة لها، من العرش والعائلة الموسعة. وهو التنظيم الذي كان يتماشى مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي السائد آنذاك. وكانت القبيلة تمثل الإصرار على الاستمرار عبر التاريخ، ونوعا من الدفاع عن الذات وتعلقا شديدا بالقيم، وميلا نحو التحول والتطور.

---

(1) كانت هناك حالات نادرة من الملكية الخاصة مثل بعض الأشكال من الأملاك التي توقف على الأشخاص، أو الأراضي التي كان يستغلها موظفو البايلك في أحواش المدن

أما مجتمع المدينة فقد كان أقل انسجاما وترابطا، إذ كانت الفئات المشكلة له تتمثل في الأقلية التركية، وجماعة الكراغلة، وطبقة الحضر، ومجموعات البرانية، والجالية اليهودية، وفئة الدخلاء. وكان النشاط الصناعي والتجاري بالمدينة مرتبطا بمحيطه الطبيعي، ومستجيبا للحاجات الفعلية للمجتمع. كما كان هذا النشاط يستند إلى بنى المجتمع القائمة آنذاك، وكان يعتمد في استمراره وتطوره على الروابط الدينية والسياسية والأخلاقية، التي كانت تمنح المجتمع الجزائري انسجام وتكاملا.

6- كان الوضع الديني والثقافي في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي يتميز بهيمنة الإسلام على الواقع الجزائري، وامتزاجه كروح وممارسة، بجميع البنى الاجتماعية والاقتصادية القائمة. وكانت ممارسة الإسلام بالمدن ترتبط أكثر بالمؤسسات الرسمية، كالمسجد والزاوية والمدرسة، هذه الأخيرة التي كانت تؤدي وظائف تتداخل فيها العبادة والتعليم والخدمات الاجتماعية. وكانت الأوقاف تمثل المصدر الرئيس لتموين هذه المؤسسات، وبها يرتبط استمرار هذه الأخيرة أو تعطلها. أما في الريف، فقد كانت ممارسة الإسلام تدور حول الطرق الصوفية، والزوايا التي كانت هي ذاتها مندمجة في بنى المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، إذ ظلت مرتبطة بالقبيلة والعادات الزراعية، وكانت هذه الزوايا تؤطر المجتمع الجزائري، في الريف، تربويا وسياسيا وعسكريا. وكان الإفتاء والقضاء، في الريف والمدينة، على السواء، مرتبطين بهموم الناس اليومية، ويستندان إلى الشرع الإسلامي، والعرف.

إن النتيجة التي نخلص إليها في نهاية هذه المرتكزات النظرية تتمثل في أن بنى المجتمع الجزائري السكانية والاقتصادية والاجتماعية-الثقافية، التي كانت قائمة قبل الاستعمار الفرنسي ظلت متكاملة ومنسجمة إلى حد كبير. وسوف يؤدي الاعتداء على أي منها إلى انقلاب شامل لجميع البنى الأخرى، وذلك ما سوف نناقشه من خلال هذه المداخلة.

ثانيا: طبيعة الاستعمار في الجزائر ومرتكزاته النظرية[1]:

إن النظام الاستعماري، في الواقع، لا يمكن أن يوجد ويستمر إلا خلال نظام من " نفي الأخر". ذلك أن الاستعمار-كما يؤكد الباحثون – « ارتبط منذ نشأته بالاستغلال أوثق ارتباط. بل كان الاستغلال هدفا أساسيا من بين أهدافه.. »(2)

ويفترض هذا الاستغلال - منذ بداياته- عنصرين هامين: ترسيخ نوع من العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، وبالتالي تحطيم العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية (البنى الأصلية)، من ناحية. أو إخضاع هذه الأخيرة للبنى الرأسمالية الجديدة، من ناحية ثانية. وهذان العنصران "شرط أساسي لاستمرار الوجود الاستعماري "(3). وقد سبق أن ذكرنا في مرتكزات هذا البحث أن البنى الأصلية للمجتمع الجزائري، ظلت تسري فيها روح العامل الديني. وهو الأمر الذي كان يجعل من الصعب ترسيخ علاقات اجتماعية رأسمالية على حساب البنى الأصلية للمجتمع الجزائري. ومن هنا يصبح القضاء على هذا العامل أو على الأقل التخفيف من عدائه للاستعمار أمر إستراتيجيا بالنسبة لرواد الغزو. ولكي يتم لهؤلاء العسكريين التخفيف مما يسمونه التعصب الديني، ولكي يستميلوا إليهم هذا الشعب الجزائري، كان ينبغي، كما قال حمدان خوجة، « أن تغير استعداداته، فتمحي من ذهنه تلك الأفكار السوداء

---

(1) رجعنا بالنسبة لهذا المرتكزات إلى الدراسات التالية:
- Emerit (M), Les Saint -Simoniens en Algérie, Paris1941, p. 15
- Lacheraf (M), L'Algérie: nation et société, S. N. E. D, Alger 1976, p. 205.
-Turin (Y), Affrontements culturels en Algérie, E. N. A. L, Alger 1983
-Hamet (I), les Musulmans français du Nord de l'Afrique, Ed. Armand colin, Paris 1906, p-p. 116-117
- Desparmet ; « L'entrée des Français a Alger par le cheikh AbdelKader» ; in: Revue Africaine, N. 71; 1930, p-p. 230-231
- Tournier (J), La conquête religieuse de l'Algérie, Paris 1930, p. 250
- Agéron (ch-R), Politiques coloniales du Maghreb

(2) جلال (يحي)، الاستعمار والاستغلال والتخلف، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر 1956. ص. 5

(3) Djeghloul (A.), « M'Hamed Ben Rahal et la question de l'instruction des Algériens »in: Huit études sur l'Algérie, (cours polycopies), p. 101.

التي كونها عن الطبع الفرنسي، والتي لم يكن يعرفها من قبل. وهي اليوم، من سوء الحظ، تزداد تفشيا في أعماق قلوب الأهالي.. »[1].

غير أن هذا المشروع الذي كان -حسب حمدان خوجة- إلى تطبيع العلاقات بين الفرنسيين والمجتمع الجزائري لم يكن من الممكن أن يتبلور – نظريا على الأقل- إلا بعد عقود من الفوضى الإدارية والعسكرية لدى الطرف الفرنسي. وقد ظل الشعور الكامن في أعماق الجزائريين، مدة طويلة من الزمن، يتمثل في النفور المتزايد من المستعمرين. وأرجع حمدان خوجة ذلك إلى أسباب أربعة رئيسة، وهي:

1-« الشعور بالاستعباد من طرف أمة أجنبية، استعملت لذلك القوة والتحايل. 2- اختلاف الديانة، لأن سكان الإيالة يتصورون أن الفرنسيين لا يحاربون إلا بدافع التعصب الديني. وهي فكرة تولد لديهم أعمال العنف التي يقومون بها. 3- خشية المآل إلى الفاقة، نتيجة اغتصاب أملاكهم. 4- وأخيرا الأحداث التي وقعت في مدن مختلفة، والتي أمرت السلطة الفرنسية بوقوعها »[2].

لقد ساهمت هذه الأسباب، مجتمعة أو متفرقة، في إقناع الجزائريين أن الغزاة الفرنسيين يتصرفون بدافع الانتقام والحقد الديني. ولكن هل قام منظرو الاستعمار بعمل شيء لتغيير استعدادات الجزائريين ومحو هذه "الأفكار السوداء " من أذهانهم؟

تدعونا محاولة الإجابة عن هذا التساؤل، إلى فحص مقترحات العسكريين في ذلك الوقت، في اتجاه إزالة هذا العائق النفسي. وسوف نركز على السنوات الأولى للغزو (1830-1851)، باعتبارها حقبة مفتاحية لفهم مستقبل المجتمع الجزائري، وقراءة جميع التحولات التي طرأت فيما بعد على بناه الأصلية[3].

---

(1) الزبيري (محمد العربي)، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1973 ص. 153

(2) نفسه، ص-ص. 153-154

(3) Lacheraf (M.), L'Algérie nation et société, ed. Sindbad ,p. 45.

كما يجب - للأمانة العلمية- الإشارة إلى أنه كان هناك تناقض واضح في تحليل المشكلات السياسية بالجزائر بين السلطات العليا بباريس، وبين تنظيرات وتصرفات العسكريين المتواجدين على أرض الجزائر.[1] وهو ما يجعلنا نعتقد أن بعض العسكريين كانوا يصدرون عن آرائهم الخاصة، ويؤكد ذلك ما جاء في رد لوزارة الحربية على شكاوى حمدان خوجة بقولها: " يجب علينا أن لا نثق بعمى، في السلطة المحلية بالجزائر، والتي يمكن أن تحاول تغطية الأخطاء التي ترتكبها هناك [2].

إن الجزائر لم تكن أرضا شاغرة، يسهل الاستقرار فيها دون صدام مع السكان الأصليين[3]، والذين قدر عددهم بثلاثة ملايين نسمة سنة 1830[4].

فيذكر ياكونو Yacono أن أغلب المؤلفين الذين تعرضوا لتاريخ الجزائر قد تأثروا بآراء ذات طابع سياسي فيما يخص تقدير عدد سكانها عشية الاحتلال، ويرى، بعد فحص هذه الآراء، أن تعداد السكان آنذاك كان يقدر «بثلاثة ملايين على الأقل وهو العدد الذي أكده أكثر الرجال اطلاعا على شؤون البلاد»[5] وهذا عنصر ضروري لفهم مدى التأثير على البنية السكانية فيما بعد. وقد كان المجال الحيوي للاستعمار، في بداياته يتحدد بالمنطقة التلية الأكثر سكانا، والأكثر خصوبة في الأراضي.

---

(1) التميمي (عبد الجليل)، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، الطبعة الأولى، الدر التونسية للنشر، تونس 1972، ص. 145

(2) نفسه.

(3) Sahli (M. c),**Décoloniser l'histoire**,Ed. Maspéro,(S. L),Paris 1965,P. 103

(4) بن أشنهو(عبد اللطيف)، تكون التخلف في الجزائر، ترجمة: نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1979، ص. 86.

(5) Yacono (X.)," Peut-on- évaluer la population de l'Algérie vers 1830", In: **Revue. Afr.** , 1954, p. 277

المرحلة الأولى - نظريات الإبادة العرقية:

1- فسح المجال أمام المستوطنين: ولإزالة " العائق "، أصبح السؤال يطرح نفسه، ماذا نفعل بالشعب الجزائري؟ وهنا كثرت المقترحات والمشاريع[1] حتى الخيالية منها. وطبيعي أن تختلف المقترحات باختلاف المشارب الأيديولوجية للعناصر المشاركة في الغزو: من جيش، وكنيسة،وبرجوازية، وطبقة كادحة مهاجرة، ومنفيين سياسيين، وأفكار اشتراكية أو شبه اشتراكية، وملكيين وجمهوريين وإنسانيين، وشعوبيين وملحدين. ولكنها - في نظر الجزائريين- كانت تهدف كلها إلى أمر واحد[2]، هو إحلال أمة مكان أمة أخرى، وهذا المشروع يمر بالضرورة عبر الإبادة العرقية للجزائريين.

والذي يجعلنا نؤكد على نظرية الإبادة العرقية، هو أن هذا الرأي كان منتشرا بكثرة بين المستوطنين ورجال الجيش، في تلك المرحلة. ويذكر آجرون أن هذه الفكرة وضعها منظر المجتمع الاستعماري الاستيطاني في الجزائر، والمسمى أرموند فيكتور هان A. V. Hain، الذي وجه سنة 1832 " نداء إلى الأمة بالجزائر"، يقول فيه باستحالة إدماج السكان الأصليين، وأفتى بشرعية طردهم إلى الصحراء أو إبادتهم، في حالة المقاومة «مثلهم مثل الوحوش المفترسة، ينبغي أن يتراجعوا أمام زحف مؤسساتنا، وأن يشردوا في رمال الصحراء»[3]

---

(1) Sahli (M-C), Op. cit, mp.
(2) Lacheraf (M.) , Op. Cit, p. 217
(3)Adala (Mohamed),**la place de la** culture musulmane dans le vie socio-politique de l'Algerie (XVI-XX. S) Doct. Etat, s. po (Univ. Montpellier1, 1992) p. 99
, Op. Cit,p. 290.

وقد كان بيجو[1] في هذه الأثناء، هو العقل المفكر لمجموعة كبيرة من الضباط الشبان[2] ذوي توجهات واستعدادات مختلفة ولكنها مميزة. ذلك أن هؤلاء «فهموا أن الحرب في الجزائر تقتضي طرقا أخرى غير تلك المستعملة في الحروب الأوربية، وكان منهم لامورسيير الذي يوصف بذي العقل الخلاق والمنظم، مع معرفته باللغة العربية وتقاليد المجتمع الجزائري، إضافة إلى كونه رافق تجارب الاستعمار بالجزائر منذ 1830 والى غاية 1848»[3]، وكانت أفكارهم ذات رواج كبير في صفوف العسكريين خصوصاً، إذ نجد الكولونيل دومنتنياك De Montegniac، وهو من تلاميذ بيجو يتحدث في مراسلاته، عن ترحيل الشعب الجزائري كله إلى جزر ماركيز. وكان القائد العسكري ريشارد Richard، وهو من تلاميذه أيضا، قد اقترح في سنة 1845 حشر الشعب الجزائري خلف الأسلاك الشائكة. وكان بيجو يعي صعوبة تنفيذ هذه المقترحات، ولذلك فإنه صار بعد هذه الفترة، يتحدث في منشور مؤرخ في 19 فيفري 1847، عن مزاحمة الشعب الجزائري على أرضه عن طريق انتزاع الأراضي الخصبة من الأعراش، بحيث لا يترك لها سوى الحد الأدنى[4]. وكانت هذه الفكرة -في رأينا- طريقة أخرى لإبادة الشعب الجزائري، عن طريق حرمانه من العناصر الحيوية لاستمراره وتطوره، وبالتالي فسح المجال أمام المستوطنين الأوربيين الوافدين.

2- نماذج شاهدة على الحصار والإبادة: ذلك ما حدث لقبيلة أولاد يحي، في منطقة قسنطينة، إذ جردت من أراضيها، وعادت إلى حالة مؤسفة من الفقر. وكل ذلك

---

(1) توماس روبير بيجو دولا بيكونيري (Thomas Bugeaud de la Piconnerie) المعروف بالدوق دي زلي ولد في 15 أكتوبر سنة 1784 بليمونج، ومات بفرنسا بالكوليرا 10 يونيو سنة 1849. تولى بيجو الحكم في الجزائر في 29 ديسمبر 1840 إلى 29 يونيو 1847. سلك خلال سنوات حكمه سياسة القهر والعنف والإبادة والتدمير والتهجير والنفي في إطار الحرب الشاملة التي مارسها تجاه الجزائريين.

(2) Lacheraf (M.),Op. cit. p. 230.

(3) Bernard(A) ,L.'Alécrie ,Paris 1930,p. 218

(4) Sahli (M-C), Op. Cit,p. 103

من أجل " ضمان المستقبل"[1] لصالح المستوطنين الوافدين. وإلى غاية مجيء الإمبراطورية الثانية، سنة 1848، لم يكن أمام الشعب الجزائري خيار سوى الإبادة العرقية أو الطرد من أراضيهم نحو الصحراء. وينبغي أن نشير هنا إلى كون مسألة الأرض ظلت في هذه المرحلة تطرح من زاوية فسح المجال الحيوي أمام المستوطنين، وكانت تتم بواسطة العنف المادي، دون أن يكون وراءها هدف واضح يتعلق بتفكيك بنية المجتمع الأصلية، مثلما سيحدث فيما بعد. إذ يذكر أن مرسوم 22 تموز 1834، قد عين الأراضي التي ستطبق عليها النصوص المتعلقة بانتزاع الملكية، والتي ستجعل من الاستيطان على حساب القبائل عملا قانونيا[2]. ولذلك فإن تأثير هذه القوانين سوف يظهر على البنية السكانية(الديمغرافية)، قبل أن يظهر على البنية الاجتماعية.

لقد كان الاستيطان الأوربي فكرة تفرض نفسها على المسؤولين الفرنسيين، لأن ذلك - في نظرهم - كان أفضل طريقة للاستعمار، وكان الأنموذج الذي يحتذى بالنسبة إليهم هو هجرة كثير من الأوربيين قبل ذلك نحو أمريكا وأستراليا أين أقاموا كيانات قوية مروراً عبر إبادة السكان الأصليين. وبما أن فرنسا لم تشارك في هذا النوع من الهجرة الاستيطانية التي استفادت منها شعوب أخرى، ولأن سياسييها بدأوا ينتبهون إلى مشكلات البطالة في المدن والفقر في الأرياف الفرنسية، فقد بدأت تحرص على حسن استغلال وجودها في الجزائر، وذلك يمر بالضرورة-في نظر منظريها- عبر وجود تعمير أوربي، إلى جانب وجود الجيش الفرنسي الذي يوفر الحماية للمعمرين ولمشروعاتهم[3]، بل إن بعض الكتاب الفرنسيين اقترح سنة 1847

(1) Lacheraf (M.), op. cit. , p 74.

(2). الهواري (عدي)، المرجع السابق، ص. 61

(3) Sahli (M-C), Op. Cit, p -p. 101-102.

استقدام مهاجرين من المشرق العربي يكونون من بين العرب المسيحيين الموارنة، وذلك بهدف إحداث تفوق عددي مسيحي بالجزائر مع العنصرين: اليهودي والمسلم[1].

3- تحولات في البنية السكانية: لقد وجدت أغلب المقترحات النظرية التي تقدم بها العسكريون والمدنيون في الجزائر مجال تطبيقها في المدن والأرياف الجزائرية. فقد تم أولا ترحيل الأتراك، يوم 21 يوليو 1830، بطريقة محزنة. وكان عدد الإنكشارية في مدينة الجزائر حينئذ حوالي 5092 فردا، أما البقية فقد حملتهم- جماعيا- سفن فرنسية إلى آسيا الصغرى (أناضوليا) بدعوى أنهم ولدوا هناك[2].

كما انتقم الحاكم العام كلوزيل Clauzel من سكان البليدة، الذين دافعوا عن بلادهم، وانتقم في مدينة الجزائر، ممن كان يسميهم الحزب الإسلامي، وعلى رأسهم المفتي ابن العنابي، كما دخل في حرب مع فئة الحضر أمثال بوضربة وحمدان خوجة[3]. وحاول بيجو إلغاء وجود فئة الحضر في المدن، التي كانت تمثل النخبة القيادية بها، عن طريق الإرهاب والنفي والإفقار وإحلال الأوربيين محلهم[4].وفي هذه المرحلة بدأ يبرز أول مظهر للتحول في البنية الاجتماعية بالمدن، بحيث برز المجتمع الذي كان من قبل متعدد الفئات كما ذكرنا سالفا، بفئتين متنافرتين: فئة المستوطنين، وفئة السكان الأصليين. وكان هذا التنافر أكثر بروزا إذا لاحظنا نظرة فئة المستوطنين الوافدين في المدن إلى الجزائريين، كما قال جول فيري Julles Ferry، فيما بعد، باعتبارها فئة ينبغي استغلالها إلى أقصى حد[5]. ويقول بوابيه Boyer وهو أحد المنظرين المتحمسين للاستيطان الأوربي بهذا الشأن: « كانت الجزائر العاصمة

---

(1) Yver (G.) , les Maronites et l'Algérie, In: **Rev. Africaine** , 1920, p-p. 174-175.

(1) سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص -ص. 19-20.

(2) نفسه، ص. 39.

(3) نفسه، ص 254.

(5) Agéron (Ch. R) , **Histoire de l'Algérie contemporaine**, (Que sais-je?) , p 48.

المدينة الأولى التي مسها الاستيطان الأوربي، الذي كانت له علاقة مباشرة بسيطرتنا على البلاد. وقد ظهر بوجهين: الأول فوضوي وفردي أخذ طابعا حضريا. وهناك نوع آخر أخذ طابعا زراعيا، وكان العنصر الفرنسي فيه غالبا.. » [1]

أما الريف، فقد سلك دورفيقو فيه سياسة بوليسية. إذ قام ليلة الخامس من أبريل 1832 بذبح قبيلة العوفية القاطنة وراء وادي الحراش. وقد وقعت الإبادة ليلة 6-7 أبريل حينما حاصرت القوات العسكرية تحت قيادة الجنرال فونسون أفراد القبيلة وهم نائمون، وذبح الجنود كل من وجد، وألقي القبض على شيخ القبيلة، ونفذ فيه حكم الإعدام »(2) وسلط بيجو على سكان الريف حربا قاسية، فشردهم وفرقهم، ونصب عليهم عملاء من الأشراف والمرابطين والأجواد، وذلك من أجل تسهيل عملية اختراق المجتمع الجزائري(3). وقد أحرق المارشال بيليسيه، سنة 1845 قبيلة أولاد رياح، بغار الفراشيش في ناحية الظهرة. وقد شغلت هذه المجزرة أعمدة الصحافة الفرنسية والدولية في وقتها. وتحدث عنها الرأي العام في فرنسا، وأثارت ضجة في البرلمان الفرنسي(4). وعندما استولى هذا الأخير على مدينة الأغواط، قتل جنوده أكثر من 2300 ساكن بينهم النساء والأطفال (5).

وكتب الجنرال لاباسييه إلى صديقه ف. لاكروا، يحدثه عن قبيلة في دائرة أورليانس فيل ORLEANS Ville (الشلف حالياً) يقول فيها: " إن أفضل قبيلة في أورليانس فيل، أولاد قصير، التي كانت تعد في أيامي (سنة 1842)، 14 ألف نسمة،

(1) Boyer (P.), **L'Evolution de L Algérie médiane** , p. 120

(2) صاري (الجيلالي)، " ابادة قبيلة العوفية "، الثقافة، عدد: 77، 1983، ص. 126

(2)سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص 254.

(3) نفسه، ص- ص. 238-239

(5) Lacheraf (M.), Op. Cit,p. 255

وكانت تملك كثيراً من قطعان الماشية وزراعات غنية، تناقصت إلى النصف، وصارت فقيرة.. . إنها معدمة تماما "[1]

إن ما يهمنا، في خاتمة هذا العنصر، هو استعراض بعض النتائج التي أدت إليها عمليات الإبادة العرقية للسكان. ونلخصها في عناصر أربعة هي: اختلال التوازن السكاني لصالح المستوطنين، وتوغل الاستعمار الاستيطاني، والتأثير على البنية الاقتصادية وتصاعد التعصب الديني.

4. اختلال التوازن السكاني: ذكرت المصادر أن عدد سكان الجزائر الأصليين انخفض، بين 1840-1848، بحوالي 10%، أي أن الجزائر تكون خسرت من سكانها حوالي ثلاثمائة ألف نسمة. وقد قدر عدد سكان الجزائر، سنة 1830، كما أشرنا، بثلاثة ملايين نسمة. أما بعد هذه الكارثة الديمغرافية، فلم يتوصل إلى هذا العدد إلا في سنة 1880[2]. أي أن الجزائر كانت تحتاج إلى حوالي خمسين سنة إضافية لتعويض العدد الذي فقدته من سكانها الأصليين بسبب توغل الاستيطان الأوربي.

وبلغ اختلال التوازن السكاني في العاصمة أن سكانها الأصليين، الذين قدر عددهم عشية الاحتلال، بين أربعين وسبعين ألف نسمة، لم يبق منهم سوى ستة عشر ألف نسمة. وبلغ عدد المستوطنين الأوربيين في مدينة الجزائر وحدها 42113 نسمة. وقد لاحظ الرحالة بوجولا سنة 1844 م، وجود مجتمعين متناقضين بهذه المدينة: قبائل عربية تسكن أكواخا كالحيوانات-على حد تعبيره- ومبان فرنسية كبيرة، توجد إلى جانبها ورشات عمل تمثل النشاط الصناعي والتجاري الحديث للمستوطنين الأوربيين[3].

---

(1) الهواري (عدي)، الإستعمار الفرنسي، ص-ص 75--76

(2) ابن أشنهو (عبد اللطيف)، تكون التخلف في الجزائر، ص. 86.

(3) سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص. 251.

وقد زادت الهجرة الأوربية الأمر تعقيدا، إذ وصلت خلال سنة **1848** إلى حوالي اثني عشر ألف 12000 ساكن تقريبا كانوا في أغلبهم ذوي جنسية فرنسية(1).

إن الملاحظ هو أن الفراغ السكاني قد سهل توغل الاستعمار الاستيطاني إلى المجتمع الجزائري. بعد أن ظل الفرنسيون، إلى سنة 1839، محصورين في الشريط الساحلي للجزائر، ولم يحتلوا من المدن الداخلية، آنذاك، سوى مدينة قسنطينة. أما بقية الوطن، أي أكثر من الثلثين في الشمال وحده، فقد ظلت تحت سيادة الدولة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر. وبنهاية مقاومة هذا الأخير، شهدت الجزائر تزايد عدد المستوطنين ممثلين في مائة ألف جندي محتل، يعززهم مائة وأربعة آلاف مدني، كان أكثر من نصفهم فرنسيين(2).

5. تأثر البنية الاقتصادية: كما تأثرت البنية الاقتصادية الأصلية في الجزائر، إذ أن الاقتصاد الذي كان يقوم في جله على الزراعة والرعي والمبادلات التجارية بين الأرياف والمدن الداخلية، تعرض إلى شبه توقف نتيجة الحروب العنيفة، ونقل السكان من بيئاتهم الأصلية إلى بيئات جديدة خططها الاستعمار، ونتيجة-كذلك- لانعدام الأمن في الطرق الداخلية والاستيلاء على المحاصيل الزراعية، وإتلاف الحبوب في المخازن الأرضية (المطامير)، ومصادرة الأرض، وبوار هذه الأخيرة، بسبب توقف العمل في فلاحتها. كما استولى الاستعمار- تدريجيا- على وسائل التجارة الداخلية، وراقب طرقها، وحولها لفائدة المستوطنين، واحتكر لصالحه التجارة الخارجية.

كما توقف اقتصاد المدن- جزئيا على الأقل- بسبب الهجرة وخروج الرأسمال المحلي، وتوقف الصناعات والحرف. وافتقر سكان المدن بالاستيلاء على أملاكهم دون تعويض، وزيادة المضاربات المالية، واستيلاء اليهود والتجار الأوربيين على وسائل الإنتاج والبنوك في المدن، وعجز الحضر عن المنافسة. وقد سيطر

---

(1) Boyer, **L'évolution de L'Algérie médiane**, p. 121

(2) نفسه، ص. 262

المستوطنون على النقابات الحرفية واضطروها إلى الإفلاس وتولوا مهامها بعد ذلك. وتحول البرانية إلى يد عاملة غير حرفية، ورجع بعضهم-مرغمين- إلى مدنهم وقراهم وأريافهم[1]. إن هذه الصور المقتطعة -باختصار- تعطينا فكرة عن بدايات التحول السكاني والاقتصادي للمجتمع الجزائري.

وقد بدأ العسكريون، منذ 1841، يتصرفون- بكل حرية- في القيام بمحاولات لتغيير بنية المجتمع الجزائري بكاملها، بل إن فكرة التحويل هذه أصبحت تشكل أيديولوجية قائمة بحد ذاتها[2]، واستمرت تؤدي وظيفتها إلى غاية القضاء نهائياً على البنية الأصلية للمجتمع الجزائري.

وقد ذكر بوابيه Boyer بأنه إلى غاية سنة 1872 كان السكان المسلمون في تناقص مستمر، وقد شبه البعض هذه الظاهرة بما حدث لهنود أمريكا من الاختفاء التدريجي[3]. وللوصول إلى هذه النتيجة، كان على الاستعمار الاستيطاني أن يجد طريقة للتعامل مع ما يسميه "التعصب الديني"، الذي ازداد رسوخا لدى الجزائريين بفعل عمليات الإبادة العرقية. وقد عبر حمدان خوجة عن ذلك بقوله: " وإن طرق العنف هذه لا تؤدي سوى إلى شل أفكار هؤلاء الأهالي، ودفعهم إلى الحرب،وجعلهم يتشبثون بآرائهم التعصبية. وقد صار من المتداول بينهم أن الفرنسيين ليس لهم هدف غير إبادة العرب وتجريدهم من أملاكهم. " [4]. ولم يغب عن منظري الاستعمار- سواء كان عسكريين أو رجال دين- أن يقابلوا التعصب الديني بالتأثير على البنية الثقافية - الروحية، إلى جانب التأثير على البنية السكانية للجزائر، وهو موضوع لبحث قد نتناوله في مناسبة لاحقة بحول الله تعالى.

---

(1) نفسه، ص -ص. 249-250.

(2) Lachraf (M.), Op. Cit, p. 231.

(3) Boyer , **L' évolution de l Algérie médiane** , p. 272

(1) الزبيري (محمد العربي)، المصدر السابق، ص. ص. 148-149.

المرحلة الثانية: تشريعات نابليون الثالث وأثرها: انتهى أمر الجمهورية الثانية، سنة 1852، باعتلاء لويس نابليون عرش الإمبراطورية باسم نابليون الثالث[1] ، " وبدأت تظهر بالجزائر"[2]، بل بدأت تظهر -في رأينا- محاولة فهم جديدة للواقع الجزائري بعد أن زالت كل مقاومة شاملة وجدية، وصار المجتمع الجزائري وجها لوجه مع الاستعمار الذي يمثله العسكريون والمدنيون.

إن المشهور في التحليلات التاريخية المتداولة، أن نابليون الثالث، هو صاحب مشروع " المملكة العربية"(3)، وهذا الشعار، كما يقول سعد الله "قد جبر المؤرخين المعاصرين والمحدثين، إذا أنهم لم يفهموا ماذا كان في عقل نابليون الثالث نحو الجزائر"(4).

إن فهم سياسة نابليون الثالث- في رأينا- تحتاج إلى وضعها في إطار الصراع بين البنية الاقتصادية الفرنسية، التي كانت تحرص على استعمار الجزائر والحصول على فوائد اقتصادية دون تكاليف كبيرة(5)، وبين الأيديولوجية التي كان يحملها قادة

---

(2) نابليون الثالث، معروف كذلك باسم لويس نابليون بونابارت، (20 أبريل 1808 – 9 يناير 1873). كان الرئيس الأول للجمهورية الفرنسية من 10 ديسمبر 1848 إلى 2 ديسمبر 1851 ومن هذا التاريخ أصبح الإمبراطور الثاني للفرنسيين تحت اسم نابليون الثالث وذلك إلى 2 ديسمبر 1852. ومن 2 ديسمبر 1852 إلى 4 سبتمبر 1870.

(3) المدني (أحمد توفيق)، كتاب الجزائر، دار الكتاب، البليدة الجزائر 1963، ص-ص. 58-97

(1) هذه التسمية هي في الأصل من وضع المعمرين الذين كانوا معادين لسياسة نابليون الثالث في الجزائر

(2) سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 2، ص. ص. 12-24

(3) إن فكرة استعمار الجزائر كانت وراءها أسباب اقتصادية راجعة إلى " الأزمة الاقتصادية في فرنسا سنة 1829، والتي كانت تعاني منها مارسيليا، منذ ثورة اليونان، مما جعل التفكير في احتلال الجزائر واردا، من أجل إستعادة نشاط المواني، والحد من البطالة، إضافة إلى الفوائد المادية الأخرى التي يمكن الحصول عليها.. . " Julien (ch,A), Hist. Alg. cont, p. 47

الجيش الفرنسي، والتي صارت فيها فكرة العودة بالجزائر إلى ما قبل دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا توجه كل مشاريع الاستعمار الاستيطاني، جريا على نمط " الاستعمار الروماني ". كما أننا ندخل في الصراع أيضا- مواقف المعمرين المدنيين، الذين كانوا في أغلبهم -كما ذكرنا سابقاً- مسيحيين متعصبين، متحمسين لفكرة جزائر مسيحية قائمة على أساس انتزاع الأراضي من الجزائريين.

وينبغي أن نأخذ في الاعتبار-أيضاً- أنه بعد انقلاب 1852 حملت السفن الفرنسية عددا من المعارضين للأسرة النابليونية إلى الجزائر ووفرت لهم إمكانات العمل والعيش هنالك. وكان لهذه الهجرة الإجبارية وجه آخر، إذ أن المهاجرين هذه المرة لم يكونوا من حثالة المدن والعاطلين، ولكنهم كانوا - في الغالب - من فئة المثقفين والحرفيين والنقابيين.. إلخ. وقد أسهم هؤلاء المهاجرون في إثارة العداء تجاه الجزائريين، وساندوا فكرة الاندماج العزيزة على المستوطنين الأوروبيين، وهي الفكرة التي تعني حكم الجزائر بالقوانين الفرنسية، وتطبيق النظم المعمول بها في فرنسا، على الفرنسيين في الجزائر، وليس على الجزائريين طبعا[1].

إنه ينبغي -في نظرنا- قراءة سياسة نابليون الثالث تجاه الجزائر وتوجهاتها الإستراتيجية، في مرحلتين مختلفتين، أي ما قبل 1836 وما بعد هذا التاريخ، وذلك جريا على المنهج الذي اخترناه في هذا البحث، إذ نحرص على تناول السياسة الفرنسية في إطار الصيرورة والتحول من ناحية، وفي إطار صراع المتناقضات بين العناصر المكونة للمجتمع الجزائري من ناحية أخرى. فقد بدأت سياسة نابليون الثالث المتعلقة بالجزائر، سنة 1852 بفكرة اندماج، إذا صرح أمام الغرفة التجارية للبرلمان في بوردو، وجميع الغرف الأخرى في كامل فرنسا بقوله: " إنه توجد في مواجهة مرسيليا على الضفة الأخرى من المتوسط مملكة واسعة ينبغي إدماجها في فرنسا

(1) المدني (أحمد، توفيق)، المرجع السابق، ص. 58

"[1]. وهذه هي الفكرة الأساسية التي سوف توجه سياسة نابليون الثالث قبل 1863، ولكن ما هي الوسائل التي سوف يسخرها لوضعها موضع التنفيذ؟

يجيب الدكتور وارني الذي كان معاصرا لتلك المرحلة، والذي كان من الاتجاه المعادي لسياسة نابليون الثالث، أن جميع القرارات التي اتخذها نابليون الثالث " كانت لا تخرج في مضمونها عن أحد الأهداف الثلاثة التالية: - أولا: إيجاد مؤسسات مستقرة بالجزائر، وهو أمر ذو أولوية لكل مجتمع يبحث عن الاستقرار السياسي، وقد كلف نابليون الثالث مجلس الشيوخ في بند من بنود دستور الإمبراطورية بوضع دستور خاص بالجزائر، يحول دون وقوع التحولات المفاجئة في نظام الحكم، وهو الأمر الذي ظل الاستعمار يعاني منه مدة طويلة قبل هذا التاريخ. ثانيا: تشجيع المشروعات الاقتصادية الكبرى، في بلد لا يزال كل شيء فيه يحتاج إلى إيجاد من العدم. وثالثا: تنصيب حكومة قوية ومنسجمة، لوضع حد للتناقضات والشقاقات وتضارب الآراء، التي أدت في الغالب إلى شل حركة الاستعمار"[2]، وانطلاقا من الهدف الإستراتيجي الأخير، فقد نصب نابليون الثالث وزارة خاصة للجزائر، أسندها إلى ابن عمه جيروم نابليون[3]. وباستثناء التعليم العام وشؤون العبادة، التي ظلت تابعة للوزارات الخاصة بها في فرنسا، فإن جميع المصالح الإدارية صارت متمركزة في هذه الحكومة المسماة " وزارة الجزائر والمستعمرات، وبالتالي فقد ألغيت الحكومة العامة في الجزائر، وكذا اللجنة الاستشارية التابعة لها. ومما يذكر أن جيروم نابليون، الذي وكل بوزارة الجزائر والمستعمرات، لم يكن يعرف الجزائر بدوره، إلا من خلال الوصف ولم يكن ينظر إليها سوى باعتبارها امتدادا لفرنسا[4]. وبالتالي يمكن القول أن جيروم نابليون لم يكن له أية فكرة عن المجتمع الجزائري، ولم يكن

---

(2) Warnier (A.), l'Algérie devant l'Empereur, p. 75
(1) Ibid, p. 76

(2) المدني (أحمد توفيق)، كتاب الجزائر، ص. 58

(3) Agéron (ch-R), Hist. de. l'Alg. cont, Que sais je ? p-p. 30-31.

ينظر إليه سوى كعائق أمام تحقيق مشروعات نابليون الثالث، مما يجعل أمر الاندماج، بالمفهوم الاستعماري-أي إلغاء المجتمع الجزائري- أمرا لا مفر منه.

تحقيق مصالح المستوطنين على حساب المجتمع الجزائري: إن فهم بذور الاندماج وآثاره على المجتمع الجزائري، يحتاج منا إلى الرجوع حتى سنة 1856، حيث تفاقم في الجزائر أمر الخلاف بين السلطتين المدينة والعسكرية. وكان المدنيون قد اشتكوا من وجود مكاتب شؤون الأهالي Bureaux Arabes، التي كان يتولى أمرها العسكريون، باعتبار أن هذه المكاتب صارت تحمي أراضي الجزائريين ضد مصالح المعمرين، بعد أن كانت تؤيد الاستعمار تأييدا كبيرا. رغم أن هذه الحماية للجزائريين كانت بدافع توفير الأمن والاستقرار للمستوطنين أنفسهم خصوصا بعد اشتداد الثورات الشعبية في الجزائر.

ورغم تفاؤل المعمرين بإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات، فإن هذه الأخيرة لم تستطيع أن تحقق كل مصالحهم نظرا للتناقض بين السلطتين المدنية والعسكرية[1].

ويبدو أن الوزير جيروم نابليون قد تأثر بتقارير المعمرين، فكتب يشرح مرسوم 13 أوت 1858، ويبين نظرته حول "العائق" الذي يقف في وجه امتداد الاستيطان، ويبين سياسة حكومته، وذلك انطلاقا من كونه رجلا ديمقراطيا علمانيا وضد العسكريين، قائلا أن الحكومة سوف تضع نصب عينيها هدفا أساسيا هو الاستيطان، الذي يمر عبر مشروع الاندماج. " إننا-يقول نفس الوزير- في مواجهة قومية مسلحة وحيوية ينبغي إخمادها بالاندماج" الذي يهدف إلى تفكيك الشعب العربي، وإذابة الوحدة بين القبائل وكذا إضعاف سلطة الزعماء التقليدين، وصولاً إلى إلغائها نهائياً وتحرير الأهالي، وإيجاد الملكية الفردية. " وقد شرح جيروم نابليون مسألة تكوين الملكية الفردية،

(4) المدني (أحمد توفيق)، المرجع السابق، ص. 58.

التي سيكون هدفها توفير أراض واسعة تحت تصرف الحكومة الفرنسية، تبيعها للمستوطنين مباشرة "[1].

ولم يكن باستطاعة جيروم نابليون أن يحقق مشروعه كاملا للمستوطنين، إذ استقال سنة 1859، ولكنه رغم هذا فقد فتح لهم وأعطاهم وفق قرار **16** فيفري 1859 حرية المضاربات العقارية، في مناطق الحكم العسكري. وقد ساعدت السلطة الجديدة التي جاءت بعده، في توسيع سلطة الأحكام المدنية، وسرعت عملية تجميع القبائل في كانتونات[2] لكي يسهل اندماجهم في المجتمع الفرنسي، وتفكيك وحدتهم، وتحطيم جميع العلاقات الموجودة فيما بينهم " وخلق الفراغ الاجتماعي الذي سوف يملأه الاستعمار الاستيطاني "[3].

وإذا كانت هذه هي نظرة المستوطنين والعسكريين في الجزائر لفكرة الاندماج، التي كانت تهدف إلى جعل هؤلاء " مواطنين من الدرجة الأولى "، فإن الرأي العام في فرنسا، " كان يفهم الاندماج على أنه يهدف إلى دفع الجزائريين نحو أنوار الحضارة الأوروبية، وقيم الثورة الفرنسية، وإذابة العرق العربي في المجتمع الفرنسي. ولهذا نجد الرأي العام الفرنسي يتحمس لمطالب الإدماج، لأنه لم يكن يرى وجهه الأخر الذي كان يراه الجزائريون"[4]. فقد كان الجزائريون يفهمون الاندماج، في هذه المرحلة، على أنه يعني طردهم من أراضيهم، وأراضي أجدادهم، ويجعل منهم "عبيدا" للمعمرين، وكان المستوطنون أنفسهم هم الذين رسخوا لدى الجزائريين هذه الفكرة من خلال أطماعهم وتصرفاتهم[5].

وبناء على ما تقدم يتبين لنا أن سياسة نابليون الثالث إلى غاية 1860، على الأقل، تبدو سائرة على خطى أسلافه لخدمة مصالح المستوطنين، وكان ذلك من خلال

---

(1) Agéron (ch-R),**Politiques coloniales au Maghreb**, pp. 52-53
(2) Ibid, p. 53
(3) Sahli (M-C), Décoloniser l'Histoire, pp. 123-124
(4) Agéron (ch-R), Politiques coloniales au Maghreb, pp. 52-53
(5) Agéron (ch-R), Politiques coloniales au Maghreb, p53

برنامجه " إدماج الجزائر بفرنسا عن طريق مؤسسات قارة ومشروعات إعمارية كبيرة، وحكومة قوية ومتحدة "، إذا كان هذا البرنامج مدعوا إلى أن يجعل من الجزائر " جوهرة التاج الفرنسي "، بل لتكون امتدادا لفرنسا فيما وراء البحار[1].

مصير سياسة نابليون الثالث: ولكن يظهر أنه رغم عزيمة نابليون الثالث وهيبة قراراته، فإنه لم يستطع أن يضع برنامجه المذكور موضع التطبيق، وذلك راجع حسب شهادات المعاصرين له، إلى وجود قوة أخرى في الجزائر تتصدى بانتظام لكل مشروعات جديدة لا تخدم مصالحها. كما أن الصراع السياسي بين المدنين والعسكريين كان يعكس جوهر الخلاف حول كيفية الاستعمار، بين المؤيدين لطرد الجزائريين، والاستيلاء على أراضيهم، والعسكريين الذين كانوا يرون في هذه العملية خطورة مباشرة على أمن واستقرار المستعمرة[2]. وينبغي أن لا نتجاهل – أيضا -دور التيار الليبرالي المؤيد للعرب في السنوات 1850، والذي كان يعمل ضد سياسة الكنتونات، وكان له تأثيرا واضح على سياسة نابليون الثالث، وكان من أنصار هذا التيار أمثال إسماعيل عربان ولاكروا F. Lacroix، ولاباسي، الذين كانوا في الأغلب من السان سيمونيين les saint-simoniens الذين كانوا يحظون باهتمام خاص من الإمبراطور نابليون الثالث[3].

وكان مؤيدو العرب متحمسين لفكرة تشكيل الملكية الخاصة، معتقدين أن ركود المجتمع الجزائري يرجع إلى الملكية المشاعية للأرض، التي كانت سائدة كنمط زراعي في الجزائر. وقد كان نابليون الثالث يسعى - مثله مثل مؤيدي العرب - إلى جعل الجزائريين " يتقدمون" نحو أنوار الحضارة الأوروبية، التي كانت تستند من

(1) warnier (A.), l'Algérie devant l'Empereur, p. 56
(2) Agéron (ch,R), op. cit,pp. 87-88
(3) عدّى (الهواري)، الإستعمار الفرنسي، ص. ص. 63-64

الناحية العقارية إلى الملكية الفردية، أما المجتمع الجزائري فكان يقوم على أساس التنظيم القبلي، الذي يستند إلى الملكية الجماعية للأرض الزراعية(1).

ويبدو أن نابليون الثالث كان يريد التعرف على عناصر الصراع التي تعرقل تنفيذ برنامجه الطموح، ولذلك فقد زار الجزائر للمرة الأولى سنة 1860. ولاحظ عند العودة من زيارته أن سياسته السابقة لم تأت بالثمار المرجوة(2). ويمكن تفسر "الطفرة " التي سوف تحدث في سياسة نابليون بعد هذه الزيارة، بما يكون قد انطبع في نفسه، بعد مروره مباشرة، وللمرة الأولى من " أنوار" الحضارة في فرنسا إلى ظلمات الاستعمار الاستيطاني في الجزائر، وهو الأمر الذي يكون قد أثر على قراراته بشأن الموازنة بين مصالح العناصر الثلاثة المؤثرة في الواقع الجزائري، من الجزائريين والعسكريين والمستوطنين، ولن يمر الوقت طويل حتى يظهر إعطاؤه الأولوية للجزائريين(3) على الأقل في تصريحاته المعلنة.

وما يؤكد لنا هذا التحول في سياسة نابليون الثالث هو ما نشرته الصحف، في ذلك الوقت، من أن هذا الأخير كتب إلى المارشال مالاكوف، يأمر فيها بمنح ملكية الأرض للقبائل والأعراش التي تقيم عليها، والتي كانت تستغلها منذ زمن طويل. كما أعلن أن الجزائر ليست مستعمرة بأتم معنى الكلمة، ولكن مملكة عربية(4)، حسب تعبير وارنيي. ويذكر المحللون أن نابليون الثالث، في هذه المرحلة، لم يتجاهل مثل سابقيه من الحكام وجود المجتمع الجزائري، ويذكر -أيضا- أن نية الإمبراطور كانت أن يجعل الجزائريين في أمن تام من جهة حريتهم وأملاكهم، ويعترف لهم بحق

(1) نفسه، ص. 68

(2) سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 2، ص ص. 21-24

(3) Warnier (A.), l'Algérie devant l'Empereur, pp. 78-79

(4)Ibid, p. 79

الملكية المطلقة على الأرض المشاعة بينهم، ريثما يتمكن من قسمتها عليهم، وتعميم الملكية الخاصة(1).

إننا لا نريد أن نغفل هنا "إشكالية الفهم" لدى جميع الحكام الفرنسيين، بالنسبة إلى الواقع الجزائري، إذ نؤيد الفكرة التي ترى أن هذا التحول في سياسة نابليون الثالث لصالح الجزائريين يرجع، بالدرجة الأولى، إلى تطوره الشخصي، إذ يذكر أنه بقي إلى غاية سنة 1859 جاهلا بالواقع الجزائري. وعندما اطلع سنة 1860 على الوضع بالجزائر، كان في ذهنه تجارب مماثلة مع العالم العربي مثل الحملة على لبنان، وفتح قناة السويس والمسألة الشرقية، مما حمله حسب المحللين، على أن يضع السياسة الجزائرية في إطار عربي، وينظر إليها من خلال هذا المنظور"(2) وواحد من النقاط الأساسية، التي تساعد -في نظرنا- على فهم فكرة " المملكة العربية".

ويذكر أن نابليون الثالث صرح بهذا الصدد، في 9 سبتمبر 1860 بقوله: "إن واجبنا الآن هو أن نهتم بمصير ثلاثة ملايين من العرب، الذين أخضعناهم بالسلاح، وأن نرفعهم إلى مستوى الكرامة الإنسانية الحرة، عن طريق التعليم، واحترام دينهم، وتحسين أوضاعهم المادية، باستخراج جميع الخبرات الموجودة في أرضهم. "(1) إن قراءة هذا التطور في سياسة نابليون الثالث نحو الأهالي من الزاوية الإنسانية وحدها يحرمنا من فهم عناصر كثيرة كانت تؤثر على مجرى قرارات هذا الإمبراطور. لقد كانت المرحلة التي ظهرت فيها هذه القرارات تتميز بانعدام الأمن والاستقرار بسبب الثورات، وخاصة ثورة القبائل الشرقية، والصراع بين المعمرين والعسكريين. وفي هذا الإطار يمكن أن نفهم جيدا -في رأينا- لماذا حرص نابليون الثالث على إلغاء "وزارة الجزائر والمستعمرات " وإعادة الحكم العسكري السابق، سنة 1860، إذ يبدو

(1) المدني (أحمد توفيق)، كتاب الجزائر، ص. 58

(2)Agéron (ch,R), **Politiques coloniales**, pp. 56-57

أن التيار المساند للعرب قد اقنع نابليون الثالث، بأن سياسته الأولى المرتبطة بالتعمير في الأرياف كانت لا تتماشى مع مصالح السياسة والاقتصادية للاستعمار. (2) خاصة وأن المجتمع كان لا يزال في ذلك الوقت قائما، من خلال بنية القبيلة. ولذلك فإن الظاهر أن زعماء التيار المساند للعرب قد اقترحوا تجنب الصدام الذي يؤدي إلى الثورات، واستعمال سياسة مرحلية تبدأ بتطبيع العلاقات مع المجتمع الجزائري، ولكي تصبح عنصر قوة لفرنسا لا عنصر ضعف لها.

ولذلك فقد لوحظ بعد زيارة نابليون الثالث الأولى إلى الجزائر سنة 1860، أن منظري الاستعمار العسكريين " بدأوا يظهرون مشاعر العطف على الجزائريين، ويختارون صفوة الضباط المدربين تدريبا عاليا، للقيام بمهمة غامضة، تتمثل -على حد تعبيرهم-في تربية الشعب الجزائري"[1]. وقد بعث نابليون الثالث إلى بيليسيه رسالة مؤرخة في 6 فيفري 1863، أمره فيها أن يوقف عمليات مصادرة الأراضي، ودعاه إلى إعلان المساواة بين الجزائريين والمعمرين، وأن يصرح " أن فرنسا لم تكن في الجزائر من أجل اضطهاد أهلها، ولكن لتجلب إليهم الحضارة[2] ما صدر، في هذه المرحلة، قانون السيناتوس-كونسولت العقاري بتاريخ 22 أفريل 1863، شارك في تحريره مجلس شوري الدولة من مؤيد العرب، وصادق عليه مجلس السينات. وقد جاء في الفصل الأول من هذا القانون: " إن الأرض المشاعة، التي تستغلها القبائل المختلفة في الجزائر، بصفة مستمرة، منذ زمن طويل، إنما هي ملك قار رسمي لهذه القبائل " وبهذا القانون أصبحت أراضي العروش كلها ملكا رسميا لأصحابها الشرعيين. وقرر قانون السيناتوس كونسولت وجوب تحديد أرض القبائل المختلفة، ثم توزيع قبيلة على الدواوير، التي تتكون منها القبيلة، ثم توزع أرض الدوار على

---

(1) Ibid, p. 57

(2) Agéron (ch-R), Hist. Alg. cont, Que sais je ?, p. 32

الأشخاص الذين يتألف الدوار منهم، بحيث تصبح أراضي العروش أملاكا خاصة بالجزائريين(1).

إن التصور الليبرالي واضح في مشروع السيناتوس -كونسولت، لسنة 1863، إذ أن التركيز هنا يدور حول إبراز " الفرد" وإبراز ما هو "خاص" بهذا الفرد خارج إطاره الاجتماعي الثقافي الأصلي.ويعتبر هذا النص القانوني للانقلابات التي أحدثها في المجتمع الجزائري، أساسيا بالنسبة لتطور الجزائر التاريخي، لقد دمر التيار الليبرالي- وهو يظن أنه يحمي الجزائريين- البنية الأصلية للمجتمع الجزائي " وقطع نهائيا توازنه العريق في قدمه"، وهو الوضع الذي ظل يعاني منه المجتمع الجزائري حتى بعد الاستقلال من خلال كل مشاريعه التنموية.

---

(1) لمدني (أحمد توفيق)، كتاب الجزائر، ص. 58

من آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي

في الجزائر وليبيا

الأستاذ الدكتور عميراوي احميده

جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة

//*//

يتفرد الخطاب الاستيطاني الأوروبي في كل من الجزائر وليبيا بمميزات تختلف عن مميزات الخطاب الاستعماري في بقية البلاد العربية الإسلامية، والسؤال الذي يمكن طرحه في هذه الندوة هو، ما هي أهم مميزات هذا الخطاب، أي ما هي أهم آلياته في كل من الجزائر وليبيا؟ وللإجابة على هذا السؤال يمكن الحديث في سياق مقارنة بين الاستعمارين، من حيث الاختلاف، والتوافق، والتقاطع والالتقاء.

ويمكن أن يؤرخ لوجود النفوذ الأوروبي في البلدين بتوقيع اتفاقية سنة 1536 بين فرنسوا الأول ملك فرنسا، وسليمان القانوني سلطان الباب العالي، إذ إن جل بنود هذه الاتفاقية الستة عشر (16) كانت لصالح الرعايا الأجانب المتواجدين في الولايات العثمانية، الذين غنموا امتيازات كثيرة؛ تجارية، وثقافية وحتى سياسية عسكرية في هذين البلدين، إلى درجة أنهم كانوا فعلا مؤثرا في عمليات التمهيد للغزو والاحتلال والاستيطان.

وقد نتج عن هذه الاتفاقية ازدياد النشاط الأوروبي دبلوماسيا وتجاريا واجتماعيا ودينيا في كلا البلدين، حيث حرص كل من حكام الجزائر بدءا بحكام البايلرباي، وحكام طرابلس بدءا بمحمد باشا الساقزلي على تفعيل هذه الاتفاقية، الأمر الذي أدى إلى أن يحتكر التجار الأوروبيون بمؤازرة التجار اليهود المحليين والخارجيين التجارة الدولية، وأغلبَ مرافق التجارة المحلية في البلدين على حساب التجار لبوطنيين، مع فارق بسيط بين التجار الوطنيين في البلدين، كون التجار الليبيين كان لهم شيء من الحرية، على خلاف ما كان للتجار الجزائريين الذين حرموا

من الممارسة التجارية، وبخاصة الدولية إلاّ لمن كان مقربا من رجال السلطة العثمانية في الجزائر، أمثال حمدان بن عثمان خوجة.

ومن المعروف أن ممارسة التجارة في هذه الفترة تعني ممارسة السياسة والتدخل في شؤون البلد، ولهذا كان للتجار الأجانب في البلدين دور مميزا في عملية الاحتلال الأوروبي لهذين البلدين. (قضية الديون، القروض والبيع والشراء) والدارس لملفات المحاكم الشرعية في البلدين تتبين له كثرة المنازعات بين الأهالي وهؤلاء التجار الأجانب.

مهدت إيطاليا لاحتلال ليبيا عام 1911 باتصالات دبلوماسية مع كثير من الدول الأوروبية، قصد الحصول على التأييد والدعم، بحجة أن الوجود التركي العثماني في طرابلس يشكل خطرا على أوروبا، وأن الليبيين أهانوا الجالية الإيطالية. وبالفعل تمكنت حكومة إيطاليا من الفوز بالتأييد الأوروبي، باستثناء ألمانيا التي تحفظت في البداية بعض الشيء عن هذا الإجراء، بحكم علاقاتها المتقاربة مع تركيا.

وهي الآلية نفسها التي طبقتها فرنسا سابقا حين مهدت لاحتلال الجزائر عام 1830. إذ اتصلت بدول كثيرة، بتعلّة الإهانة التي لحقت بقنصلها حين "ضربه الداي بمروحة". وكذلك بالافتعال والمبالغة والتهويل بما كانت تتظاهر به للرأي العام الأوروبي "بالإهانة" التي لحقت بالمسيحيين الأسرى، واستطاعت أن تنال تأييدا من بلاطات أوروبا، باستثناء انجلترا التي تحفظت في البداية، وتظاهرت بميلها إلى تركيا. لكنّ السؤال هو من كان وراء تلفيق هذه الحجج الواهية؟

إذاً تكون كل من فرنسا وإيطاليا قد وظفتا الآلية الدبلوماسية لكسب الرأي العام الأوروبي والتأثير على الباب العالي.

بالنسبة لإيطاليا كان رجال المال والأعمال، وبخاصة رجال مصرف روما الذي تأسس عام 1885، وفتح له فرعا في مدينة طرابلس عام 1905، وفي بنغازي عام 1910 وتوسع في المدن الليبية، وتمكن من شراء الأراضي، وفتح شبكة تجارية،

وتمويل البعثات الاستخبارية في ليبيا. وتمويل الشركات، ومنح قروض من دون مقابل للأهالي مقابل رهن الأراضي فقط.

وقد تفطن الليبيون إلى خطورة هذه السياسة الإيطالية فطالب قادتها ومنهم بشير السعداوي بالوقوف ضد هذه السياسة وذلك بـ:

- منع التعامل مع بنك روما،

- عدم بيع الأراضي أو الاقتراض.

وهو الأمر نفسه من فرنسا حين كان رجال المال والأعمال التجاريين بقيادة الغرفة التجارية المارسيلية يسيطرون على أهم مرافق الحياة التجارية في فرنسا، والذين كانوا وراء مشروع الحملة الفرنسية على الجزائر، بل هم الذين مولوها[1].

من هذا الأمر نفهم أن آلية الغزو والاحتلال كانت بدافع من رجال المال والأعمال في كل من فرنسا وإيطاليا بقصد التوسع في شمال إفريقيا.

ومهما يكن من أمر فقد تمكنت إيطاليا من غزو ليبيا بـ 24 ألف محارب، بدءا بيوم 29 سبتمبر 1911 ضد مدينة طرابلس، وبرقة، وبنغازي. وسبق لفرنسا أن تمكنت من غزو الجزائر بـ 37 ألف محارب، بدءا بيوم 27 جوان 1830، وضد مدينة الجزائر العاصمة.

وكانت المواجهة الأولى في ليبيا بين إيطاليا وتركيا العثمانية، بمؤازرة السكان، مثلما كانت المواجهة الأولى في الجزائر بين فرنسا تركيا العثمانية بمؤازرة السكان أيضا.

وبهذا تكون كل من السلطة الفرنسية والإيطالية قد استخدمتا آلية الحرب المباشر لاحتلال عاصمتي البلدين.

---

1 - لمزيد من المعلومات يراجع كتابنا: **دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827 - 1840)**، دار البعث، قسنطينة، 1987، ص-ص. 23-54
وفيما يتعلق بنشاط الغرفة التجارية في الجزائر يراجع: عبد المجيد قدور، **الجالية الفرنسية ودورها التجاري في الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه الدولة، تحت إشرافنا، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة 2008.

وكانت السلطنة التركية العثمانية في اسطانبول تمر بمرحلة ضعف ناتجة عن اتساع رقعة حروبها في الأناضول الأمر الذي ساعد فرنسا على غزو الجزائر. مثلما كانت السلطنة العثمانية تعيش مرحلة ضعف بحكم انشغالها بالحرب في اليمن عام 1910 الأمر الذي ساعد إيطاليا على غزو ليبيا. وهذا ما يفسر التزام الساسة الأتراك في اسطانبول السكوت والمطالبة فقط بالتفاوض من أجل السلم، مع كل من ساسة فرنسا، وساسة إيطاليا فيما بعد. لكن الليبيين، مثلما هو الأمر نفسه لدى الجزائريين وقفوا مجاهدين ضد الأوروبيين.

تلقت إيطاليا ردا عثمانيا متخاذلا، ولم تنتظر إيطاليا طويلا وأرسلت حملتها العسكرية يوم 29 سبتمبر 1911. وأعلنت إيطاليا مبدأ السيادة على ليبيا يوم 5 نوفمبر 1911. وجسدته بتوقيع معاهدة أوشي لوزان بين إيطاليا وتركيا بمؤازرة الدول الأوروبية يوم 18 أكتوبر 1912. ومنذ هذا التاريخ دخلت ليبيا منعرجا آخر، إذ إن النظام التركي استسلم أمام الأمر الواقع المفروض عليه من كل الجوانب، وحتى من الداخل، وترك مصير البلاد بيد أبناء البلاد، وأصبحت المواجهة بين الإيطاليين والمجاهدين الليبيين، مثلما سبق وأن حدث في الجزائر حين انسحب كل من الجيش الانكشاري والداي حسين بعد توقيع معاهدة الاستسلام يوم 1830/7/5 والخروج من الجزائر، وترك مصيرها بيد الجزائريين الذين واجهوا الفرنسيين.

وتظاهرت إيطاليا بالمنقذ للشعب الليبي وقدمت لهم وعودا واهية في بيانات مغرية باحترام حياة السكان.وشعائرهم وعاداتهم وتقاليدهم وممتلكاتهم، مع إلغاء التجنيد العسكري والضرائب، واستبقاء الأحوال الشخصية، وهي الوعود الواهية نفسها تقريبا التي تظاهر بها الفرنسيون ووقعوا عليها مع داي الجزائر عام 1830

وقد وظفت كل من فرنسا وإيطاليا في احتلالهما للجزائر ولليبيا آليات أخرى متعددة، منها الدعاية. إذ إن السلطة الفرنسية استخدمت مخبريها[1] من المستشرقيين الذين وزعوا منشورات من تونس، مثلما وزع دي بورمون قائد الحملة منشورات دعا من خلالها الجزائريين إلى مناصرة فرنسا التي جاءت لتخلصهم من إجحاف الأتراك، ولتنشر الحضارة الأوروبية، وأن الجزائريين يكونون أحرارا في ممارسة شعائرهم الدينية. وهو الإجراء نفسه الذي قام به كانيفا قائد الحملة الإيطالية حين وجه منشورا دعا فيه الليبيين إلى التسليم بقدر الله، والتخلص من الحكم التركي. وأن الليبيين هم أحرار كذلك في ممارسة شعائرهم الدينية.

وقد انطلت هذه الدعاية على بعض السكان في كلا البلدين، وبخاصة اليهود منهم المتواجدين في أهم مدن البلدين، الذين كانوا يمارسون أهم الصنائع والتجارة.

إذ كان لليهود دور هام في ليبيا، بحكم ما كان من تحالف بينهم وبين الإنجليز عام 1908 لإنشاء وطن قومي يهودي في ليبيا، لكن هذا المشروع تحول إلى فلسطين بفعل انشطار الرأي اليهودي، وتغلب الرأي الذي فضل فلسطين، ومع ذلك تمكن اليهود من تأسيس بنوك، وشراء الأراضي في ليبيا، واستقبال المهاجرين اليهود[2]. واستحوذوا على تجارة البلاد، مثلما حدث مع يهود الجزائر الذين احتكروا التجارة في الجزائر قبل احتلالها.

إذاً كانت فكرة الغزو الفرنسي لجزائر سابقة عن سنة 1830 مثلما كانت فكرة الغزو الإيطالي منذ عام 1885. وقبل الاحتلال أرسلت فرنسا إلى السلطان العثماني

---

1 - - لمزيد من المعلومات يراجع: بودغدغ جمال، دور الاستخبارات الفرنسية في احتلال المدن الجزائرية، رسالة ماجستير، تحت إشرافنا، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2008.

2 - لمزيد من المعلومات يراجع: محمد الهادي بوعجيلي، "الأطماع الاستعمارية الأوروبية في ليبيا"، مجلة البحوث التاريخية، عدد 2، منشورات مركز جهاد الليبيين، ليبيا، 2003، ص. 105

إنذارا عام 1827. مثلما أرسلت إيطاليا للسلطان العثماني إنذارا كذلك يوم 1911/9/26 وكان رد الدولة العثمانية ضعيفا في الأمرين.

هذا في الوقت الذي كان فيه عدد سكان الجزائر عام 1830 يزيد على ثلاثة ملايين نسمة، وقد تناقص عددهم كثيرا نتيجة استشهادهم، ونفيهم وتهجيرهم وهجرتهم واعتقالهم وإعدامهم.

مثلما كان عدد سكان ليبيا يزيد على مليون ونصف المليون، وقد تناقص عددهم إلى النصف نتيجة استشهادهم ونفيهم وتهجيرهم وهجرتهم واعتقالهم وإعدامهم.

ونذكر من العوامل التي أدت إلى تناقص عدد السكان عامل النفي من قبل فرنسا وإيطاليا. إذ إن فرنسا استخدمت آلية رهيبة تمثلت في النفي[1]. والنفي أقسى من السجن لأنه محاولة لاقتلاع الإنسان من جذوره ومحو آثاره بإخراجه من ملح وخبز وزيت وتمر بلده. ويؤرخ له بدخول فرنسا الجزائر العاصمة حين نفت كثيرا من سكان الجزائر ومنهم الداي حسين وحاشيته ومن معه والبالغ عددهم 110فردا. ثم طرد 1500 من جيش الإنكشارية إلى خارج الجزائر. كذلك نفي العلماء والوجهاء أمثال المفتي بن العنابي وأحمد بوضربة والزعماء الثائرين أمثال الأمير عبد القادر إلى أمبواز[2].

ونفي الثائرون في ثورة عام 1871 ونذكر منهم الآغة أحمد بومزراق المقراني قائد ثورة 1871 الذي حوكم عام 1873 ونفي إلى كاليدونيا الجديدة. وكذلك عزيز بن الشيخ الحداد. وقائمة المنفيين الجزائريين كبيرة إلى كورسيكا وكايان، وكاليدونيا، وسان مارغريت.

---

1 - الفيروز، القاموس المحيط، ج. 4، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1991، ص. 575.
2 - لمزيد من المعلومات يراجع كتابنا: محاضرات في تاريخ الجزائر، موضوع السياسة الفرنسية من خلال السجون، دار الهدى، الجزائر 2005

ولم يقتصر النفي على الجزائريين الرجال بل تعدّى إلى نفي النساء إذ إنّه تمّ ما بين عامي 1841-1843 نفي نساء جزائريات كثيرات إلى سانت مارقريت مثل السيدة خيرة ابنة خليفة وعربية ويسمينة وغيرهن[1].

في حين كان النفي الإيطالي إلى جزر الأدرياتيكي منذ الأيام الأولى للغزو، ومن مختلف الأعمار؛ رجالا ونساء وأطفالا، أي من يوم 26 أكتوبر 1911، حيث تم نفي 595 مواطنا دفعة واحدة. والدفعة الثانية كانت بعدد 920 مواطنا. ثم دفعات أخرى بأعداد مختلفة مثلا دفعة أخرى بـ 671 منفيا. بالإضافة إلى تهجير حوالي 4600 من الليبيين إلى إيطاليا لاستغلالهم في أعمال السخرة[2].

وبهذه الآلية، أي بالقضاء على عدد غير قليل من السكان الأصليين في كلا البلدين يكون الاستعمار الاستيطاني قدم حرم البلدين من النمو الديمغرافي الطبيعي بتشريد وإبعاد السكان من أوطانهم، وتعويض ذلك بنمو بشري اصطناعي، أي بالسماح إلى الهجرات الأوروبية للتوطن على أراضي أبناء البلاد، فصار الغزو المدني الأوروبي مكملا للغزو العسكري، وهذه آلية من آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي.

ومورست سياسة متميزة في البلدين، منها بناء المعاقل، ومن أشهرها وأقساها سجن سركاجي في الجزائر، وسجن العقيلة في ليبيا. بجانب النفي من دون عودة. وقد تشابهت فرنسا وإيطاليا في تطبيق هذه الآلية من السياسة.

وقد طبقت كل من فرنسا وإيطاليا آلية مؤثرة ممثلة في مصادرة الأرض. لأن المتعارف عليه فحياة المجتمع الجزائري والليبي سواء في المدينة أو في الريف كانت

---

1 -Yacono (X.), « les premiers prisonniers algériens de l'Ile Sainte-Marguerite », in. **Revue d'Histoire Maghrebine.** n° 1, Tunis 1974, p-p. 39-61.

2 - لمزيد من المعلومات يراجع: أحمد عطية مدلل، من أنماط حرب الإبادة الإيطالية الشاملة لليبيا، مجلة البحوث التاريخية، عدد 2، مركز جهاد الليبيين، طرابلس 2003، ص-ص. 103-127

تتحكم فيها أكثر من قوة؛ قوة سلطانية وأخرى طرقية ومذهبية، أي أن هذه الحياة كانت تتحكم فيها أكثر من سلطة، وبمفهوم آخر كانت هذه الحياة خاضعة لما يمكن أن يطلق عليه بالسلطة التقليدية والسلطة الكاريزمية. وكان للأرض وعصبية الدم والولاء للشيخ هي الأيديولوجية الموجهة للمجتمع الجزائري والليبي.

هكذا وجد الاحتلال الأوروبي عام 1830 وعام 1911 حياة تختلف عن حياته وحاول تطبيق مشاريع بتأسيس سلطة عقلانية لتحل محلّ السلطة التقليدية والكاريزمية باستيطان كيانات اجتماعية أوروبية على أرض الجزائر وليبيا.

ومن المعروف أنه من الناحية الشرعية الإسلامية فالأرض ملك لله ﷻ. وفي المقام الثاني ملك للطائفة الإسلامية. أي للرعية حق الانتفاع بها فقط.

وعلى هذا الأساس كانت الأرض والقبيلة والأسرة أساس الحياة الاجتماعية في كل من الجزائر وليبيا. وكانت عقلية الشعبين الجزائري والليبي مشدودة إلى ثلاثة مقومات هي الدين والأرض والعرض. وعليه كانت الأرض الفعل المحرك لأغلب الأحداث التي وقعت على أرض الجزائريين والليبيين.

كان أساس الهرم الاجتماعي للريف الجزائري والليبي يتكون من العشيرة أو القبيلة والأسرة، فالقبيلة لم تكن تتكون من أفراد ينحدرون بالضرورة من جد واحد، على الرُّغم من أن الجد كان المرجعية بالنسبة لأفراد القبيلة ـ عن حقيقة أو عن وهم ـ فالقبيلة أو العشيرة غالبا ما تكونت من تجمعات ذات مصلحة مشتركة امتصت ذاتية الفرد بولائه لتلك القبيلة أو العشيرة. ومن ثم ولمصلحته كفرد كان عليه أن يلتزم بضرورات أخلاقية ودينية واقتصادية مقابل حصوله على حماية وأمن ومورد رزق من الأرض.

فالأرض كانت محل نشاط وقاعدة أساسية لتلك القبيلة أو العشيرة، مثلما للسلالة أو النسب من أساس، فسمة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري والليبي في رأيي لا يمكن أن تتحدد في شكل مطلق بالقبيلة وبالعلاقات فيما بينها فقط (رُغم أنها تعتبر في نظر كثير من الباحثين الإطار لهذه الحياة) إنما كانت تتحدد أيضا

في النظام العقاري / الأرض/ وبالأدوات الفلاحية. وتقابلها سمة الحياة في المدينة الجزائرية والليبية بالدكاكين والحرف[1].

فالأرض في عقيدة سكان الريف، وأعيان المدن تعتبر هوية قبل أن تكون مورد رزق. وبقي هذا الاعتقاد إلى أن جاءت الحملة الأوروبية بداية من عام **1830**. والغزو الإيطالي إلى ليبيا. وهنا تكمن المفارقة العرب المسلمين والأوروبيين المسيحيين، فالأولون يعتبرون الأرض هوية مقدسة، والأوروبيون يعتبرونها ملكا خاصا للأفراد.

وفور الاحتلال الفرنسي شرعت سلطة الاحتلال في الاستيلاء على الأراضي، بكل أنواعها، أرض البايليك، وأرض العرش وغيرها[2].

ومباشرة بعد الاحتلال الإيطالي شرعت السلطة العسكرية في مصادرة الأراضي من أصحابها وتوزيعها على المعمرين، وأول مصادرة لهذه الأراضي كانت ما يعرف بأرض الميري، أي التي كانت بيد الحكام العثمانيين، وهو ما يقابلها في الجزائر بأرض البايلك التي حولتها السلطة الفرنسية إلى دومان. حيث تم الاستيلاء على **9313** هكتار عام **1913** من أجود الأراضي في طرابلس وضواحيها فقط. ووزعت على المعمرين الذين وجدوا صعوبة في استغلالها بفعل الجهاد الذي قام به الليبيون

وأمام المقاومة الليبية طبقت إيطاليا آلية أخرى مكنتها من الاستيلاء على أراض كثيرة، وهذا بتطبيق سياسة تمثلت في:

- الاستيلاء على كل الأراضي غير المستغلة من الليبيين بعد تحديدها،
- مصادرة جميع أملاك المجاهدين الليبيين،
- الاستيلاء بالقوة على جميع الأراضي الهامة ذات المنفعة القوية للاستيطان الأوروبي،

---

1 - للمزيد ينظر: ابن أشنهو، عبد اللطيف، تكون التخلف، المرجع السابق، ص. 25.

2 - لمزيد من المعلومات المفصلة يراجع موضوع ملكية الأرض، في كتابنا: من الملتقيات التاريخية الجزائرية، ط. 2، دار الهدى، الجزائر 2007.

- تحايل وإجبار كثير ممن يملكون أراض على بيعها للمحتل وبسعر أقل.

ونتيجة لهذه السياسة حصلت مصادرة كبيرة للأراضي، ونقدم هذا الجدول مثلا[1]:

السنة	أراض مصادرة بالهكتار	أراض موزعة بالهكتار
1922	9314	3612
1923	26100	3970
1924	27100	9947
1925	4887	17619

إن الحديث عن مصادرة الأراضي مرتبط بمصادرة أشياء أخرى، اقتصادية وبشرية وثقافية، إذ إن ذلك تبعه تلف لثروة حيوانية كانت تعد مصدرا هاما للسكان، إذ كانت هذه الثروة الحيوانية عام 1910 تتشكل من 1.623.900 رأس من كل الأصناف، لكنها صارت عام 1933 تتشكل من 140.300 رأس[2]، أي بضياع 1483600 رأس.

وهذا الجدول يبين ذلك

المواشي	سنة 1910	سنة 1933
الغنم	713.000	98.000
الماعز	546.000	25.000

1 - يراجع كل من:
- علي عمر الهازل، "الآثار الاقتصادية للاحتلال الإيطالي لليبيا"، مجلة الشهيد، العدد 9، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، ليبيا 1988، ص. 180
- محمد مصطفى السركشي، "مصادرة الأراضي الزراعية في ليبيا خلال سنة 1911-1912، الشهيد، العدد 7 و8، مركز الجهاد الليبي، ليبيا 1987، ص. 67

2 - علي عمر الهازل، المرجع نفسه، ص. 183

البقر	23.600	8.700
الإبل	83.300	2.600
الخيول	27.000	1.000
الحمير	18.600	5.000
المجموع	1.623.900	140.300

من باب التقويم يمكن القول إن أغلب منطلقات السياسة الإيطالية في ليبيا كانت براغماتية تجارية استراتيجية، في حين أن أغلب منطلقات السياسة الفرنسية في الجزائر الفرنسية فكرية أدبية عقدية استراتيجية ذاتية متعصبة. وفي تقديرنا يكون هذا الاختلاف هو السبب الذي جعل إيطاليا تعترف بجرائمها في ليبيا وتتحاور في ملف شائك هو التعويض المادي، وهذا من أجل مصالحها المادية في الأساس، على خلاف الفرنسيين الذين رفضوا حتى الاعتذار، رأوا في ذلك انتقاصا لذواتهم، برغم تضرر مصالحهم.

ومن باب المقارنة نجد أن رجال السياسة الإيطالية قد شجعت العملاء الماليين من جنسيات متعددة، ومنحتهم امتيازات في ليبيا، على خلاف الأمر الذي التزم به السياسيون الفرنسيون حين حاولوا منع ذلك عن الأوروبيين، وأن الذي حدث من تغلغل أوروبي في الجزائر كان بالقوة ورغما عن السياسة الفرنسية، والذي قام بهذا هم رجال التيارات الفكرية العالمية مثل السان سيمونية والماسونية.

وكانت البعثات الاستكشافية القاسم المشترك بين الفرنسيين والإيطاليين، إذ كانت بعثات كثيرة وجهت إلى داخل البلدين. ففي ليبيا كانت بعثة سفوزا. بينما كانت البعثات الفرنسية متعددة، وفي مناطق كبيرة من البلاد. وهذه آلية مكنت المحتلين من التوسع في البلدين، من جهة أخرى. وحاولت كل منهما إشراك أبناء البلاد لإدارة البلاد، فمال إلى صفيهما كثير من أبناء هذين البلدين.

وقد بثت كل من فرنسا وإيطاليا روح الانشقاق والكراهية بين السكان الأصليين من جهة، وبين العثمانيين الأتراك والسكان الأصليين في كلا البلدين.

تصرفَ قادة الاحتلال الإيطالي وفقا لسياسة أول حاكم إيطالي على ليبيا وهو فيرديناندو مارتيني القائمة على "إن جميع أراضي القبائل الإسلامية هي لأسباب تاريخية واجتماعية ملك للدولة"[1]. وهو الاعتبار نفسه الذي عمل به قادة الاحتلال الفرنسي بدءا بدي روفيكو به حين اعتبر الجزائر امتدادا تاريخيا لمجد المسيحية قديما.

وقد طبقت كل من فرنسا وإيطاليا آلية متشابهة وتتعلق بالتعليم، إذ تفطنتا إلى أهمية الدين الإسلامي واللغة العربية، ولهذا حاولت كسب السكان في البلدين بالتظاهر بالاهتمام بهما، ولهذا كلفت المستشرقين بإدارة شؤون التعليم فتأسست مدارس في الجزائر باسم المدرسة العربية الفرنسية بتشجيع المستشرق زكار، والياس فرعون. وفي ليبيا تأسست المدرسة العربية الإيطالية لتدريس اللغة العربية برئاسة المستشرق كارلو ناللينو. بجانب تشجيع كل من فرنسا وإيطاليا للزوايا كي تنشط حركة التعليم من دون مصادرتها، وهذا لكسب ود السكان.

هذا بجانب آليات أخرى متعددة تشابهت فيها سياسة البلدين المحتلين، في وقت كان التشابه كبيرا بين الشعبين الجزائري والليبي، مع فارق وهو أن ليبيا بقيت تحت الحكم العثماني، على غاية الحرب العالمية الأولى.

مما تقدم يتبين التشابه الكبير بين مجمل المراحل السياسية التي طبقتها كل من فرنسا وإيطاليا في الجزائر وليبيا، باستخدامهما آليات متعددة مكنتهما من غزو واحتلال واستيطان البلدين.

---

1 - محمد مصطفى السركشي، "مصادرة الأراضي الزراعية في ليبيا خلال سنة 1911-1912، الشهيد، العدد 7 و8،، ص. 67

الهوية الليبية وتأثير الاستعمار الإيطالي فيها

الدكتور صلاح الدين حسن السوري

مركز جهاد الليبيين - ليبيا

//*//

الهوية الليبية تبلورت على مدى العصور، وكونت الكيان الذاتي لليبيين على الأرض الليبية. ولا يتناقض هذا مع كون ليبيا بلدا عربيا مسلما؛ فالعروبة والإسلام في مقدمة المرتكزات الأساسية التي شكلت الهوية الليبية.

الإسلام كان دائما هو القاسم المشترك الذي جمع سكان هذا البلد بمختلف الشرائح السلالية وانتماءاتهم العرقية. وهو مكون أساسي تعمق في وجدانهم وحكم علاقاتهم ووجه تصرفاتهم وأثر بقدر كبير في أعراقهم وعادتهم وتقاليدهم وأصبح مصدرا أساسيا للهوية لأنه يمس أحد أهم مكوناتها الأساسية.

أما اللغة العربية فهي علاوة على كونها أداة تواصل فهي مرتبطة ارتباطا عضويا بالمكون الأول، وهما معا المكونان الأساسيان لهذه الهوية. والتعريب الذي ارتبط بالإسلام منذ البداية لم يكن في يوم من الأيام ممارسة عنصرية اتسمت بالتعصب والضيق الفكري، بل كان منذ بدايته يشكل تحولا عدائيا من أي من أطياف سكان البلاد وأصولها وتشعباتها.

التاريخ والجغرافيا لهما دورهما الأساسي في تكوين هذه الهوية. ذلك أن التركيبة السكانية تكونت من سكان البلاد الدين اعتنقوا الدين الإسلامي وأصبحوا جزءا من الثقافة العربية الإسلامية، ومن هجرات حدثت على مر العصور وجاءت من شرقي البلاد وغربها وجنوبها- وتشكلت من الجميع تركيبة سكانية لها مصالحها المتشابكة وأصبحت مجتمعا له خصوصيته المميزة- كل ذلك ارتبط بالأرض التي احتضنتهم عبر تاريخ طويل وعاشوا فيها وأحسوا بأنها جزء منهم فيها معاشهم

وعليها تحققت ذاتهم وأنهم مسئولون على الحفاظ عليها والدفاع عنها، فهي بلادهم وهي وطنهم. أما الحدود، فهي مسألة اقتضتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأيضا الاستعمارية. فالمستعمر عندما قسم بلدان المنطقة راعى – بطبيعة الحال- مصالحه الخاصة به، ولكنه في الوقت نفسه لم يكن تقسيمه اعتباطيا، بل راعى أيضا الظروف القائمة فيها. وعندما تحررت تلك البلاد لم يكن له فضل استرجاعها لسيادتها منه لأنها انتزعت استقلالها منه بالقوة، فلم يأت ذلك الاستقلال منحة أو تكرما منه. ومن ثم لم تحدث مشاكل تذكر بين تلك البلدان- إلا فيما ندر- في مواقع قليلة على الحدود المشتركة بينهما، لخصوصيات معروفة لها أسبابها ومبرراتها. وقد تمت أغلبها بالطرق السلمية المتعارف عليها دوليا، كما بذلت الجهود -ومازالت تبذل- لتسوية ما تبقى منها.

ليبيا ظلت لقرون تحت حكم الدولة العثمانية، أسوة بالجزائر وتونس، ولكنها اختلفت عنهما في أنها استمرت حتى الحرب العالمية الأولى جزءا من تلك الدولة. ومن استفادت من المرحلة الأخيرة من التنظيمات العثمانية فتحولت من إيالة إلى ولاية كبقية الولايات العثمانية، ومن ثم تمتعت بقدر من الحكم الذاتي، فالوالي العثماني له مجلس يتم انتخاب بعض أعضائه وله مساعدون من حكام الأقاليم، لهم أيضا مجالسهم المكونة بالطريقة نفسها، وتم إصلاح النظام المالي، وسنت القوانين العصرية، وانتشر التعليم، وظهرت الصحف الحكومية والمستقلة، وأصبح للبلاد نواب بالانتخاب في البرلمان العثماني، وظهر الشعور بالمواطنة: وارتفعت الأصوات المنادية بالولاية وتطويرها وتمدينها، والدفاع عنها ضد الأطماع الايطالية التي أصبحت في غاية الوضوح.

فولاية طرابلس الغرب العثمانية هي تقريبا ليبيا الحالية بحدودها الموجودة اليوم، والتي ترسخت واقعيا – عندئذ- بوجود الاستعمار الفرنسي في تونس والجزائر غربا، ووجود الانجليز في مصر والسودان من الشرق، وما عرف في الجنوب بإفريقيا الاستوائية الفرنسية.

الاستعمار الايطالي لليبيا كالاستعمار الفرنسي للجزائر استعمار استيطاني يستهدف ضم الأرض وتهميش سكانها وإحلال مواطنيها مكانهم-فمنذ بدايات الغزو صدر مرسوم ملكي يقضي بضم الولاية إلى المملكة الإيطالية. وقررت الدولة العثمانية، المهددة في عقر دارها، التفاوض مع الايطاليين ووقعن معهم اتفاقية بالتخلي عن الولاية. ولكن أهل البلاد أحسوا بالخطر -فهي بلادهم- وأنهم من الضروري أن يدافعوا عنها فحملوا السلاح، رغم ضعف الإمكانيات، وقاوموا ببسالة إيطاليا والتي كانت إحدى الدول الكبرى عندئذ، وازداد شعورهم بالخطر عندما أخذت المشاريع الاستيطانية طريقها إلى التنفيذ وبدأت تنزع ملكيات الأراضي لصالحها.

هذه التجربة القاسية التي هددت المواطنين في حياتهم ومستقبل أبنائهم كان لها مردودها الإيجابي على تقوية الشعور بالذاتية، وبالكيان الخاص المتميز، وبضرورة التضحية من أجل هذا الوطن والمحافظة على عزته وكرامته.

حاولت ايطاليا أن تستفيد من التجربة الفرنسية في الجزائر بتجنب سلبياتها فعملت تنفيذ مخططاتها الاستعمارية في استفزاز من دون اعتبار للمكونات الأساسية للمجتمع الليبي، فحاولت منذ البداية طمأنة الناس بأنها ستحترم الدين الإسلامي وأعراف أهل البلاد وتقاليدهم وعاداتهم، واستمرت على صعيد الواقع العملي في تنفيذ هذه السياسة عن طريق التقرب إلى المؤسسة الدينية في محاولة لاحتوائها. فلم تتدخل في نظام الأحوال الشخصية ولم تتعرض للتعليم الديني، وأيضا احترمت القضاء الشرعي الذي انتظم في بناء هرمي على رأسه قاضي يليه القضاة حسب مكانتهم، وكان لهم مرتباتهم المتميزة مكانتهم الشرفية المتقدمة في المناسبات والاحتفالات الرسمية.

كما أنها لم تتعرض للتعليم الديني في كتاتيبه وزواياه ولم تتدخل فيه. ولم تفرض على الشعب الليبي دخول المدارس الايطالية ولكن أنشأت ما سمته بالمدرسة الإيطالية العربية وهي خاصة بالليبيين ويدرس فيها مدرسون ليبيون وإيطاليون. تدرس فيها اللغة العربية والدين واللغة الإيطالية كما تدرس المواد الرياضية والعلوم

الاجتماعية وغيرها باللغة الايطالية. وفي المناهج محاولات لترسيخ الاستعمار الايطالي بالتركيز على إيطاليا ونظامها وسياستها وأن ليبيا جزء من ايطاليا وأن ملك إيطاليا هو ملك الليبيين وأن العلم الإيطالي علمهم.

وبعد انتهاء الكفاح المسلح باستشهاد عمر المختار سنة 1931 تم توحيد ولايتي ليبيا –طرابلس- وبرقة تحت وال واحد وأصبحت ليبيا جزءا من إيطاليا وأعلنت شاطئا رابعا لها. وتم استقدام جحافل المستوطنين إليها بطريقة منهجية ومنظمة، وصدر قانون الجنسية الليبية الايطالية الخاصة بالليبيين، ولو أنها كانت اختيارية ولم تكن إجبارية، كما صدرت القوانين العنصرية التي أطلق عليها حماية الجنس والتي عمليا تضع المواطنين الليبيين في الدرجة الثانية. ولا شك أن هذه الإجراءات التعسفية القهرية، وما اصطحبها من عنف وقسوة، أشعرت المواطنين الليبيين بأنهم مستهدفون في هويتهم وفي ثقافتهم، بل في وجودهم، ومن ثم قوت المشاعر الوطنية فيهم.

تصفية الاستعمار جاءت نتيجة هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية. وظلت البلاد حتى نهاية سنة 1951 تحت الإدارة البريطانية المؤقتة إلى أن تم استقلالها بقرار الجمعية العامة في 21 نوفمبر سنة 1949. والذي دخل حيز التنفيذ في 24-12-1951. وأذكر أن جهوداً جادة ومضنية بذلها الليبيون خلال الفترة التي أعقبت الاستعمار الإيطالي في محاولات تصفية المجتمع الليبي من آثاره وترسباته. وفي هذا السياق بذل معلمونا جهودا كبيرة من أجل تعريب المناهج وتنقية الكتب المدرسية من الآراء والأفكار الواردة فيها. كما بذلت جهود مضنية من أجل تصفية اللهجة الليبية من الكلمات والاصطلاحات والاستعمالات الايطالية التي تسربت تلقائيا إليها.

ولعل ذكريات حروب الإبادة التي شنتها ايطاليا على الشعب الليبي وسياستها الاستعمارية الاستيطانية وتصرفاتها العنصرية الفاشية، والتي مازالت طرية في الذاكرة عندئذ، شكلت الدعائم الأساسية للهوية الليبية، ولعبت دورا جوهريا في تقوية الشعور الوطني. ومن ثم كان الإصرار الشعبي الشديد على المطالبة بالاستقلال

والوحدة والانضمام إلى الجامعة العربية- وقد تحققت تلك المطالب والحمد لله، ورغم ذلك فإن التحديات في عالم كعالمنا اليوم تظل قائمة. وما رأيناه في العراق وفي لبنان وفي الصومال من استهداف لضرب الهويات بشكل قاض لخير حافز لنا على التمسك بهويتنا والحيلولة دون المساس بها أو النيل منها لأنها تمثل بالنسبة إلينا مسألة بقاء أو فناء.

مسئولية قوة الاحتلال الحربي

في القانون الدولي المعاصر (حالة الجزائر)

الدكتور محمد زغداوي

جامعة منتوري- الجزائر

//*//

ملخص:

خضعت الجزائر لاحتلال عسكري (حربي) فرنسي لمدة طويلة (1830-1962) نتج عنه بسط الدولة المحتلة سلطتها على الإقليم الجزائري طوال مدة الاحتلال التي تخللها ثورات شبه مستمرة توجت بالاستقلال في 1962/07/05 بعد توقيع اتفاقيات إفيان وإجراء استفتاء شعبي أظهر – وبنسبة عالية – رغبة الجزائريين في الاستقلال. والتساؤل الأساسي المطروح في هذا المجال، هل يمكن للجزائر الاستناد إلى قواعد القانون الدولي المعاصر لمطالبة دولة الاحتلال – الدولة الفرنسية – بجبر الأضرار التي لحقت بالإقليم وبالسكان من أضرار مادية واجتماعية وغيرها طيلة مدة قيام سلطة الاحتلال.

بالنظر إلى أحكام القانون الدولي فإنه يعرف الاحتلال الحربي بأنه المرحلة التالية التي تعقب استخدام دولة ما للقوة المسلحة ينتج عنها وقوع إقليم دولة أو جزء منها تحت سلطة الدولة المحتلة (الغازية).

فالاحتلال إذن هو غزو عسكري لإقليم دولة والسيطرة عليه بصفة كلية أو جزئية.

من نتائج هذا الاحتلال إقامة إدارة في الإقليم المحتل (وهي عادة ما تكون إدارة عسكرية مهمتها الأساسية ضبط النظام (محاربة المقاومة) وإدارة المرافق العامة والإشراف على تعريف الشؤون العادية في الإقليم الخاضع للسيطرة.

إن واقع سيطرة الدولة المحتلة بواسطة هذه الإدارة على تسيير شؤون الإقليم المحتل يضعها في موقع احتكاك وتماس لضيق بالمؤسسات التي كانت قائمة قبل الاحتلال وبحقوق المواطنين الذين يعيشون فوق هذا الإقليم.

لذا فإن مجموعة من التساؤلات تثار هنا- بهذا الخصوص – فما هي طبيعة هذه الإدارة القانونية؟ وما هو حجم ونوع المهام التي تمارسها فوق الإقليم المحتل؟ وما هي حدودها في ذلك؟ وإذا كان من المتفق عليه في ظل أحكام القانون الدولي المعاصر أن هذه الإدارة هي إدارة عسكرية تمارس سلطة فعلية على الإقليم المحتل فما هي النتائج القانونية المترتبة على ذلك؟ وهل يمكن الاستناد إلى هذا الواقع القانوني – سلطة الاحتلال هي سلطة فعلية تمارس سلطة إدارة محدودة ومؤقتة على الإقليم المحتل – والقول بقيام مسؤولية دولة الاحتلال عن مجمل الأضرار التي لحقت بالإقليم المحتل وبسكانه؟

النفي كأحد آليات القمع الاستعماري
المنفيون الليبيون إلى إيطاليا خلال المرحلة الاستعمارية الإيطالية في ليبيا 1911-1942

الدكتور حبيب وداعة الحسناوي

مركز جهاد الليبيين - ليبيا

//*//

إن الفترة الاستعمارية الأوروبية الحديثة في المغرب العربي، كانت فترة قاسية عانت خلالها شعوب المغرب العربي خسائر جمة جراء أساليب الحكم الاستعماري الذي كان أشد ما يكون الحكم الاستبدادي الاستغلالي العنصري.

والواقع أن تاريخ أقطار المغرب العربي هو تاريخ مشترك، وهناك الكثير من القضايا والموضوعات تشكل قواسم مشتركة، ولم يعد من الممكن دراستها بصورة منفصلة، أي دراستها في إطارها التاريخي القطري بمعزل عن الرؤية الكلية لتاريخ المنطقة، وبالتالي يجب دراستها من منظور شمولي مقارن، والتي تنظر إلى المغرب العربي من زاوية وحدته وتنوعه في نفس الوقت، والتي تأخذ في الاعتبار هذه الخصوصية والتواصل-هذا الخيط الرابط بين مختلف المستويات ومختلف العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية في مسيرة أقطار المغرب العربي، دون إهمال للخصوصيات القطرية التي كانت لها تأثيرات أبعد وأعمق في مجالها القطري، والتي، إلى جانب تأثيراتها القطرية المحلية، تركت آثارها في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر بشكل عام.

والمرحلة الاستعمارية الأوروبية في المغرب العربي الحديث هي حقبة تاريخية مهمة على الصعيد ألمغاربي وعلى الصعيد العالمي، وقد رأت الدول الأوروبية التي استعمرت المغرب العربي وهي فرنسا، إيطاليا وأسبانيا، في شعوب هذه المنطقة

موضوعاً للسيطرة، وتميزت سياساتها بسمات مشتركة تمثلت بالحكم المباشر وإنكار الحقوق الوطنية لشعوب المنطقة، وبالاستغلال الاقتصادي والإفساد السياسي وتفكيك البناء الاجتماعي لهذه الشعوب وتشريد الأهالي واستبدالهم بمستوطنين أوروبيين عنصريين وفق برامج تقوم على الاستيطان والهيمنة على الشعوب؛ بمعنى الاستحواذ على خيرات هذه البلدان ومسخ هويتها وتشويه ذاكرتها وإلحاقها ظلماً وعدواناً بهذه الدول الاستعمارية.

كما اتسمت سياسات هذه الدول في قمع حركات المقاومة الوطنية بالوحشية والقساوة الممتلئة بالحقد والعنصرية التي تصل إلى حد الهمجية والبربرية. فقد صنفت حركات التحرر من قبل القوى الاستعمارية في جميع مراحل المقاومة كعدو أو جماعات "إرهابية" و"فلاقة" يجب قمعها وإبادتها بكل الوسائل المتاحة، وبالتالي أعطت القوى الاستعمارية لنفسها مبرراتٍ لاحتلال هذه الشعوب أو إعلان الحرب عليها، وتجريم الضحية التي تقاوم العدوان الواقع عليها، أي تدمير شعوب مسالمة هي في حالة دفاع عن النفس. فسجل الحقبة الاستعمارية مليء بالجرائم والتجاوزات التي ارتكبتها هذه الدول لترقى لمستوى الجرائم ضد الإنسانية في حق شعوب المغرب العربي. وهي كأعمالٍ وممارساتٍ وحشيةٍ وغير قانونيةٍ تتفق والتصاعد السياسي والإستراتيجي والعقائدي للإمبريالية الأوروبية التي تقضي باستعمال أقصى الأساليب عنفاً ودموية؛ للقضاء على حركات المقاومة في بلدان المغرب العربي ضد الغزو الاستعماري الأوروبي، ولو أدت إلى موت جميع سكان المغرب العربي.

وهكذا تأتي مسألة الأضرار المترتبة على المرحلة الاستعمارية في مقدمة المسائل المطروحة التي يجب التذكير بها واستحضارها في البحث والدراسة لتاريخ هذه المرحلة. ذلك أن هذه القضية، أي قضية الأضرار، إلى جانب كونها إحدى القضايا المهمة المتصلة بحركات الجهاد والمقاومة المغاربية المشروعة ضد الاستعمار والغزو الأوروبي للأقطار المغاربية، ولم تنل حظها بعد من الدراسة والتمحيص، هي قضية إنسانية لازالت حية تؤرق بال الرأي العام المغاربي بشكل عام، وفي ليبيا

والجزائر بشكل خاص، وتلقي بظلالها على العلاقات الحاضرة: الليبية -الإيطالية، والفرنسية- الجزائرية- تلك العلاقات التي نحرص جميعاً على تصحيحها وتطويرها بما يخدم المصالح الحيوية الأوروبية-المغاربية المشتركة مستفيدة من التجربة التاريخية المريرة، ومتفهمة للواقع الدولي الجديد، ومتطلعة إلى آفاق أرحب ومستقبلٍ أفضل للعلاقات بين شعوب ضفتي البحر المتوسط. بيد أن هذا النوع من العلاقات المتكافئة لا يقوم إلا بعد أن تعتذر تلك الدول المستعمرة عن جرائمها وممارساتها البربرية القمعية ضد شعوب المغرب العربي، وتقوم بتعويض هذه الشعوب عن مجمل الأضرار المادية والمعنوية التي تعرضت لها خلال المرحلة الاستعمارية، والتي لازالت، كما أشرنا، تعاني آثارها حتى الآن.

إن أحد أبرز المظاهر المرتبطة بالاستعمار الأوروبي لأقطار المغرب العربي هو النفي، أي نفي آلاف الوطنيين من الذين تصدوا لقوات الغزو، وغيرهم من المواطنين المدنين المسالمين إلى خارج أوطانهم، أو وضعهم في معسكرات اعتقال داخلية، أي حبسهم في منافي داخلية. وفي تقديرنا أن أحد أقسى التدابير وحشية، وغير قانونية، التي اتخذتها السلط الاستعمارية الفرنسية والإيطالية لتطويق حركات المقاومة الوطنية وقمعها سواء في الجزائر أو في ليبيا، هي عمليات نفي أعداد كبيرة من الليبيين والجزائريين رجالاً ونساءً كباراً وأطفالاً، حسب الأحوال، إلى إيطاليا أو فرنسا أو إلى الجزر والمستعمرات الفرنسية في الكاريبي والمحيط الهندي، والزج بهم في السجون هناك، أو حشرهم في معسكرات اعتقال جماعية معزولة داخل أوطانهم تحت ظروف معيشية قاسية للغاية، ما أدى إلى هلاك أعداد كبيرة منهم.

وهذه الورقة تناقش مكونات وأسس عقوبة النفي كأحد أهم العقوبات السياسية التي طبقتها السلط الاستعمارية عن طريق مختلف أجهزتها العسكرية والسياسية والأمنية، وتحليل آلياتها ومرتكزاتها الفكرية والتطبيقية من خلال تناول ظاهرة نفي آلاف الليبيين إلى الجزر الإيطالية إبان المرحلة الاستعمارية الإيطالية (1911-1942)، كأحد الأمثلة المتصلة بالأضرار التي لحقت بشعوب المغرب العربي، عساها تسهم في

رسم الصورة لمجمل قضايا الاستعمار والأضرار الناجمة عنه-تلك الأضرار التي بدأ المجتمع الدولي يدرك مدى خطورتها، ويقر في الاجتماعات الإقليمية والدولية إدانتها، ويطالب الدول الاستعمارية بتعويض الشعوب التي تعرضت لاستعمارها عن هذه الأضرار، مع التركيز على تجربة الشعب الليبي في معالجة هذه الظاهرة وتطوراتها.

وسيتم تناول هذه القضية ودراستها، وما يطرحه الموضوع من إشكاليات منهجية في تقصي هذه القضية من منظور تاريخي لا في إطار حركة المقاومة الليبية للاستعمار الإيطالي فحسب، ولكن أيضاً في محاولةٍ لشرح وتحليل أبعادها السياسية والاجتماعية المختلفة، وانعكاساتها على الرأي العام المغاربي وردود الفعل المتنوعة التي أحدثتها على تطور الوعي الوطني والإحساس بهذه القضية وخطورتها في أوساط الرأي العام الليبي تحديداً، وظهور الدعوات للمطالبة بمعرفة كل ما يتعلق بمصير المنفيين وتعويض ذويهم، وأثر ذلك، على العلاقات الليبية-الإيطالية المعاصرة. ومن تمّ مناقشة هذه القضية كمبدأ في السياسة الخارجية الليبية التي تقر وتطالب بحق الليبيين في التعويض عن مجمل الأضرار الاستعمارية. وربط مستقبل العلاقات الليبية-الإيطالية بحل المشاكل المتصلة بالمرحلة الاستعمارية.

إن المطالب الليبية الثابتة والمتكررة بوجوب تقديم الحكومة الإيطالية كل المعلومات المتصلة بالمنفيين الليبيين وتعويض ذويهم، قد كللت بالنجاح، وانتهت بصدور الإعلان الليبي-الإيطالي المشترك في 7/4/ 1998 الذي ينص على اعتذار إيطاليا على مجمل الأضرار التي لحقت بالليبيين جراء الحكم الاستعماري، وعلى تعهد الحكومة الإيطالية بجبر الضرر بتعويض الليبيين عن ذلك، وإعطاء قضية المنفيين ما تستحق من الاهتمام وتقديم كافة الوثائق المتصلة بها.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الموضوع هو: كيف تم نفي هؤلاء إلى إيطاليا؟ ولماذا؟ وكم عدد المنفيين؟ وما أسماؤهم؟ وما هي المناطق التي جاءوا منها، وما المعاملة التي تعرضوا إليها وظروف معيشتهم؟ وهل تم إطلاق سراحهم وعادوا إلى أرض الوطن، أم أنهم بقوا في إيطاليا؟ وهل لا زال منهم من هو في قيد الحياة أم أنهم

ماتوا؟ وكم عدد الذين ماتوا؟ وأين ماتوا؟ أفي السجون أم خارج السجون؟ وما هي أسباب موتهم؟... إلخ. وهناك أسئلة أخرى تتعلق بأسماء الذين ماتوا والذين عادوا إلى أرض الوطن، وما الآثار الاجتماعية والنفسية والسياسية المترتبة على عمليات النفي بالنسبة للمنفيين ولذويهم؟ وكيف يمكن المطالبة بتعويضات عادلة لأسر هؤلاء المنفيين؟ وهل بالإمكان بناء علاقات صحية جديدة متكافئة بين الشعبين الإيطالي والليبي لا تنسى الماضي ولكن تتزود منه بالعبر والدروس لبناء المستقبل؟ وما هي نتائج البحث الأرشيفي والعمل الميداني الذي قام به باحثو مركز جهاد الليبيين لحصر المنفيين في ليبيا، وفرق البحث الميدانية الأرشيفية الليبية-الإيطالية المشتركة التي عملت في الأرشيف الإيطالي حول نفس الموضوع؟ وغيرها من الأسئلة التي أنطلق البحث في ليبيا وفي إيطاليا لإيجاد أجوبة محددة بشأنها لحصر ودراسة المنفيين.

وسوف لن نناقش جميع هذه الأسئلة ولكن الحديث في هذا البحث سيقتصر على تناول ظاهرة النفي كإحدى آليات الاستعمار الأوروبي في قمع حركات المقاومة، وتحديداً الاستعمار الإيطالي، تلك المقاومة التي لم تكن في الحسبان بالنسبة للغزاة. ومحاولة دراسة وتحليل هذه الظاهرة وتطورها في إطار حركة المقاومة الليبية للاستعمار الإيطالي. ومعركة شارع الشط 23 أكتوبر 1911 بطرابلس كانت مفاجأة من العيار الثقيل أفقدت قيادة قوات الغزو صوابها. وبالتالي كانت ردة فعلها قوية وعنيفة تمثلت في استباحة المنطقة لجنود الحملة لمدة ثلاثة أيام، وارتكاب مجزرة بشعة، واختتامها بالقبض على من بقي في قيد الحياة من الرجال والأطفال في المناطق التي شهدت فصول هذه المعركة ونفيهم إلى الجزر الإيطالية. وكنا قد ناقشنا الحالة العامة للمنفيين من حيث سوء أوضاعهم السكنية والمعيشية والإشكاليات المنهجية المتصلة بالموضوع والآثار الاجتماعية والنفسية لظاهرة النفي على المنفيين وأسرهم، في أبحاث عدة سابقة[1].

1 - انظر:

وقبل الاسترسال في هذا الموضوع، أود الإشارة إلى أن مأساة المنفيين نظر إليها في ليبيا كإحدى مكونات الأضرار العديدة التي لحقت بالشعب الليبي أثناء المرحلة الاستعمارية، والتي يجب معالجتها بما يكفل للشعب الليبي الاعتراف له بكافة حقوقه التي أخذت منه بفعل القهر الاستعماري، وضرورة استرداد هذه الحقوق التي أغتصبها الطليان أبان عهد الاستعمار، وتعويضه عن مجمل الأضرار المادية والمعنوية الأخرى.

وقد بذل قائد الثورة والأجهزة الليبية الرسمية منذ منتصف **1970** جهوداً سياسية ودبلوماسية وإعلامية كبيرة، ومستمرة، كما قامت المؤسسات العلمية البحثية الليبية- وعلى رأسها مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية بجهد علمي كبير في مجال جمع وتصنيف ودراسة وتحليل ونشر الوثائق والصور المتعلقة بالأضرار التي لحقت بالشعب الليبي جراء الاستعمار ومخلفات الحرب العالمية الثانية على أرضه، قصد بها تنوير الرأي العام الليبي والعالمي، وتعريفه بسلوك الاستعمار الإيطالي وبالأضرار والآثار السيئة التي خلفها في إطار حملة توعوية دولية لإطلاع الرأي العام العالمي

- "المنفيون العرب الليبيون إلى إيطاليا خلال المرحلة الاستعمارية الإيطالية في ليبيا دراسة أولية" بحث قدم للندوة الدولية حول المنفيين العرب الليبيين إلى إيطاليا، طرابلس 25-27/ 10/ 1989. ونشرت أعمال هذه الندوة في مجلة الإنصاف، السنة الثانية-العدد الثاني 1989. ص ص51-88.

- "الآثار النفسية والاجتماعية لعمليات نفي الليبيين للجزر الإيطالية على المنفيين وذويهم إبان المرحلة الاستعمارية (1911-1943)". نشر ضمن أعمال الندوة العلمية حول: المنفيون الليبيون إلى إيطاليا خلال فترة الاستعمار الإيطالي- الندوة الأولى 28-2000/10/29 النفي إلى جزر تريميتي. تحرير صلاح الدين حسن السوري، وفرانشيسكو سولبيزى، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، والمعهد الإيطالي لأفريقيا والشرق (فبراير 2000) ص ص19-47.

- "بعض المشكلات المنهجية حول دراسة موضوع المنفيين في الجزر الإيطالية" نشر ضمن أعمال الندوة العلمية حول: المنفيون الليبيون إلى إيطاليا خلال فترة الاستعمار الإيطالي-الندوة الثالثة 30-2002/10/31 النفي إلى جزيرة بونزا، تحرير صلاح الدين حسن السوري وكارلا جيتزى، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية والمعهد الإيطالي لإفريقيا والشرق (2004) ص ص 53-72

على مدى حجم الجرائم والظلم الذي لحق بالشعب الليبي. وباعتبار الاستعمار ظاهرة تاريخية عالمية، فإن أضرارها وتأثيراتها طالت الشعوب الأخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي اكتوت بناره. وبالتالي فإن الحملة الليبية من أجل التعويض عن أضرار الاستعمار هدفت أن تكون حملة جماعية دولية في إطار الجهود الإنسانية الدولية المبذولة لإنصاف الشعوب التي عانت ولا زالت تعاني من أضرار الاستعمار وذلك بنقل القضية وإثارتها في المحافل الدولية.

إن طرد الجالية الإيطالية الموجودة في ليبيا، والتي يقدر عددها بحوالي 12800 نسمة وقت قيام الثورة في سبتمبر 1969، واستعادة الأراضي والأموال الثابتة والمنقولة التي صادرتها إيطاليا من الليبيين في إطار أكبر عملية قمع استعمارية، لإخضاع الشعب الليبي وتجريده من مقومات الحياة والمقاومة، كان أول إجراء عملي قام به مجلس قيادة الثورة عام 1970 على طريق تصفية الترسبات الاستعمارية.

لقد أثار رئيس مجلس قيادة الثورة في خطاب له بمصراته في 9/7/ 1970 في ذكرى احتلال قوات الغزو الإيطالي للمدينة المذكورة عام 1912، مسألة تصفية الوجود الاستعماري الإيطالي. وأعلن في ذلك اليوم شعار "ليجلو عن الوطن العربي كل من أتى [إليه] لغاية استعمارية"[2].

وفي 1970/7/21 أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً باستعادة الأملاك المغصوبة وطرد الجالية الإيطالية التي كان يقيم معظم أفرادها في مدينة طرابلس إقامة مستديمة ويملكون أفضل الأراضي الزراعية، ويتحكمون في كثير من المرافق الاقتصادية والتجارية والحرفية[3]. وقد شرح مجلس قيادة الثورة المبررات التاريخية والوطنية

---

2 - السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر ألقذافي رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء. المجلد السنوي الأول 1969-1970. المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص308.

3 - انظر نص القرار: الجريدة الرسمية: العدد 46، بتاريخ 6 أغسطس 1970. وقد نصت المادة الأولى من القرار المذكورة على أن: "تعود إلى الشعب الليبي جميع أملاك الطليان

وراء صدور هذا القرار في البيان الذي قرأه رئيس المجلس وبثته الإذاعتين المسموعة والمرئية حول استرداد حقوق الشعب المغتصبة أيام الحكم الطلياني وجاء فيه: "..... لم يكن من المقبول أن يترك الغاصب بما اغتصب وأن يفلت جلادو الشعب وناهبو ثرواته بما غنموا بل كان حقاً وعدلاً أن تسترد الثورة للشعب حقه وليس ظلماً أن يستعيد ثروته لذلك كان القرار الذي أصدره الآن مجلس قيادة الثورة رفعاً لظلم استمر سنين طوال وأخذا بالثأر وإقراراً لعدل كان ينبغي أن يسود منذ اليوم الأول لاستقلال البلاد وبمقتضاه أعيدت إلى الشعب الأملاك العقارية التي اغتصبها الرعايا الطليان أيام سطوة جيوشهم الغازية وإرهاب الحكم الطلياني الغاشم وعليه أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بشأن استرداد حقوق أملاك الشعب المغتصبة أيام الحكم الطلياني"[4].

وقد بدأت ليبيا إثارة قضايا أخرى في المحافل الدولية والإقليمية وإجراء الدراسات العلمية والمسوح الميدانية، وعقد الندوات والمؤتمرات حول تلك القضايا مثل

العقارية عند العمل بهذا القرار سواء كانت أراض زراعية أو قابلة للزراعة أو أراضي بور أو صحراوية أو أراض فضاء أو مبانٍ أيا كانت وذلك مع عدم الإخلال بما للدولة من حق المطالبة بالتعويض نيابة عن الشعب عما لحقه من أضرار إبان الاحتلال الإيطالي.

وتعود هذه العقارات إلى الدولة بما عليها من الغراس والمنشآت والآلات الثابتة والمنقولة ووسائل النقل والحيوانات وغيرها من الملحقات الأخرى المخصصة لخدمتها ولا يعتد في تطبيق أحكام هذا القرار بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكامه إلا إن كانت صادرة لأحد الليبيين ومثبتة في محرر رسمي قبل 16 نوفمبر 1969 ما لم تكن قد تمت بعد ذلك بناء على إذن من السلطات المختصة. ونصت المادة(1) من قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في 29 يوليو 1970 بشأن تحديد نطاق الأموال المستردة من الطليان بموجب القرار سالف الذكر "تشمل الأموال المنصوص عليها في المادة الأولى من قرار مجلس قيادة الثورة المشار إليه المصانع والورش وكذلك الشركات والمنشآت التجارية أو الصناعية التي يتجاوز رأس مالها خمسة آلاف جنيه أو الحصص المملوكة للطليان في هذه الشركات والمنشآت وتسرى على هذه الأموال سائر أحكام القرار المذكور". انظر الجريدة الرسمية العدد 57 بتاريخ 16 سبتمبر 1970. ص14.

4 - السجل القومي: المرجع السابق، ص. 316.

المسروقات الثقافية، والمنفيين الليبيين إلى الجزر الإيطالية، وضحايا المعتقلات وأعمال السخرة والألغام.

إن تتبع وتحليل السياسات الليبية التي انتهجتها الإدارة الليبية وطنياً وإقليمياً ودولياً، وفي مفاوضاتها مع ايطاليا حول مجمل هذه القضايا، بما في ذلك آلية معالجة مأساة المنفيين، منذ طرد الجالية الإيطالية في 1970 وحتى صدور البيان المشترك الليبي-الإيطالي في 1998/7/4، أو ما يمكن أن نطلق عليها آليات المقاومة الليبية في معركة استرجاع الحقوق الوطنية، فسيتم تناولها في ورقة أخرى مستقلة تقدم للندوة المشتركة القادمة، بإذن الله، بين مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية وجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، والتي ستكرس لمناقشة آليات المقاومة المغاربية للاستعمار الأوروبي.

وحتى نفهم أبعاد مشكلة المنفيين العرب الليبيين في إطارها التاريخي، وكآلية في سياق السياسة الاستعمارية الإيطالية للقضاء على حركة المقاومة الليبية المسلحة، وتفريغ الأرض الليبية من سكانها الأصليين واستبدالهم بمهجرين طليان لتعمير ليبيا واستيطانها، لابد من الإشارة إلى جملة من المعطيات تتعلق أولاً: بطبيعة حركة الجهاد العربي الليبي، وثانياً: بالطبيعة العنصرية الاستيطانية للاستعمار الإيطالي، التي كان نفي وتهجير السكان الأصليين وطردهم من أراضيهم أحد أهم عناصرها. ويكفي أن نشير هنا إلى جملة من الحقائق:

أولاً: يرتبط بالغزو الإيطالي لليبيا استخدام الطيران لأول مرة في التاريخ في العالم في هذه الحرب. وقد استخدمت الطائرات لأغراض استطلاعية واستكشافية ثم في

القصف الجوي. وقد قام الطيران الإيطالي بأول عملية قصف لأحياء سكنية في مدينة تاجوراء وفي عين زارة في أول نوفمبر عام 1911[5].

ثانياً: ويرتبط بالغزو الإيطالي لليبيا أن تعلن دولة معتدية ضم بلد آخر، وحتى قبل احتلاله إلى أراضيها. وتعتبر ممارسة أهل هذا البلد لحقهم الطبيعي في الدفاع عن حريتهم جريمة وخيانة. هذا ما فعلته إيطاليا حين أصدرت، استنادا على نص المادة 18 من الدستور الإيطالي، في 5 نوفمبر 1911، مرسوماً ملكيا بضم طرابلس وبرقة تحت السيادة الإيطالية الكاملة المطلقة في محاولة لإرضاء الرأي العام الإيطالي، وللضغط على الدول الأوروبية، ولجعل هذه الدول، وكذلك تركيا، أمام الأمر الواقع، ولقطع أي أمل أمام تركيا في الحفاظ على حقوقها بليبيا التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من إيطاليا وفقاً لهذا المرسوم.

أن هذا المرسوم الذي تحول فيما بعد في 25 فبراير 1912 إلى قانون يحمل رقم 83، لم يحل أياً من الإشكاليات القائمة على الغزو، ولكنه أوضح نوايا إيطاليا الاستعمارية وأهدافها الحقيقية في ليبيا، ما زاد في تصميم الليبيين على المقاومة والتصدي للعدو. والمرسوم المذكور ضم أراضٍ هي في الواقع تحت سيطرة العرب الليبيين الفعلية التامة. ورغم ذلك اعتبرت سلطات الغزو الإيطالي كفاح الليبيين المشروع في الدفاع عن أنفسهم ووطنهم إرهاباً وخيانة وخروجاً على سلطة الدولة. وبدأت تعامل الليبيين منذ بدء العدوان كمجرمي حرب سواء كانوا مدنيين أو مقاتلين، رجالاً أو نساءً، أطفالاً أو شيوخاً، وتستبيح قتلهم وتهجيرهم وسجنهم. ونذّكر هنا بمجزرة شارع الشط والهاني بطرابلس في 23-25 أكتوبر1911، انتقاماً لهزيمتها في معركة شارع الشط في 23 من الشهر المذكور، والتي ارتكبتها قوات الغزو بعد أقل

---

5 - باولو مالتيزى (1979)، ليبيا أرض الميعاد، ترجمة: عبد الرحمن سالم العجيلي، مراجعة: محمود علي التايب، طرابلس. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. سلسلة الدراسات المترجمة. ص ص236-237.

من ثلاثة أسابيع من احتلالها للمدينة، وراح ضحيتها ما يزيد على أربعة ألاف نسمة الأغلبية الساحقة منهم أطفال ونساء وشيوخ[6].

ثالثاً: يتصف الغزو الإيطالي لليبيا بانتهاج سياسة إبادة الجنس وإتباع سياسة الأرض المحروقة، حيث أنه مع بداية العدوان، وفي محاولة يائسة للقضاء على حركة الجهاد، شرعت قوات الغزو، وفي إطار رد فعلها على هزيمة معركة شارع الشط، بتخريب أجزاء واسعة من نواحي طرابلس الكثيفة بالأشجار، والواقعة ما بين المدينة والخنادق الإيطالية الأمامية. كما شرع في طرد السكان منها. وبررت الدوائر الاستعمارية في طرابلس وروما ذلك الإجراء التعسفي ألتدميري بأنه ضرورة لا مناص منها، بحيث تجعل تهديد القوات الإيطالية من الخلف أمراً مستحيلاً، وأن تظهر لأبناء البلاد "أي لليبيين" قسوة تصلح أحوالهم؟[7].

إن الهدف من وراء اقتلاع الأشجار وحرق المزروعات، والأضرار بمواسم التمور والحبوب يقوم، حسب كلمات صحيفة بوبولو رومانو الإيطالية، بصورة رئيسة على أساس ممارسة ضغط حياتي على العرب، أو ما يمكن أن نطلق عليه شن حرب

---

6 - لم تشهد مدينة طرابلس مجزرة بهذا الحجم منذ غزو الأسبان للمدينة المذكورة في صيف 1510 حيث ارتكب الغزاة مجزرة بشعة في حق أهلها معظمهم نساء وأطفال وشيوخ تقدرهم بعض المصادر ما بين أربعة ألاف وستة ألاف نسمة قتل معظمهم داخل الجامع الكبير الذي اجتمعوا داخله وحتموا به. والناجون من الموت أما شردوا خارج المدينة، وأما، وهم الغالبية، أسروا وبيعوا كعبيد في صقلية، وهي نفس الجزيرة وتوابعها من الجزر الصغيرة كتريميتي وفافينيانا التي استقبلت المنفيين الليبيين إبان المرحلة الاستعمارية الإيطالية. حول الاحتلال الأسباني لطرابلس، أنظر: إتوري روسي (1974) ليبيا منذ الفتح العربي سنة 1911، تعريب وتقديم: خليفة محمد التليسي. بيروت دار الثقافة. يذكر المؤلف: ص142، عن نتائج معركة احتلال المدينة نقلاً عن تقرير بادرو نافارو قائد الحملة قوله: "كان هناك عدد كبير من الموتى بين صفوف العرب، وهم من الكثرة بحيث لا تجد موطئاً لقدمك إلا فوق الجثث. ويقدر عدد القتلى بين العرب بحوالي خمسة آلاف. أما الأسرى فهم أكثر من ستة آلاف. أما قتلى المسيحيين فقد كانوا عدداً قليلاً".

7 - نقلا عن غونتر بارتل (1984) "الغزو الاستعماري الإيطالي لليبيا 1911-1912 ومقاومته من جماهير الشعب على ضوء التقارير القنصلية والصحفية الألمانية" ترجمة: عماد الدين غانم، مجلة البحوث التاريخية السنة السادسة- العدد الثاني، ص350.

تجويع. ويشير أحد التقارير السنوية للقنصل الألماني في طرابلس، والذي كان يراقب أعمال القمع والتنكيل التي تقوم بها سلطات الاحتلال ضد الليبيين، إلى مرامي وأهداف السياسة الإيطالية في ليبيا، حيث يقول في تقريره التجاري لعام 1913: "لقد وجدت تماثلاً في الآراء لدى مختلف الأوساط الإيطالية (لدى الإدارة والضباط والأطباء)، حيث تسود القناعة بأن الإبقاء على العرب ليس في صالح الإيطاليين، وإنه يجب إهمال كل ما يتعلق بالسياسة العاطفية، والعمل ببرودة على تشجيع إبادة أبناء البلاد، وعلى الطريقة الإنجليزية. وكثيراً ما يذكر لي أن الكحول والزهري من أفضل الوسائل لهذا الغرض"[8]. ويصف أحد غلاة الوطنيين العنصريين الطليان في كتاباته المتعددة الليبيين بأنهم "جنس أدنى من ومختلف عن الإيطاليين" ويعتبرهم..... لا يصلحون إلا للجلد. وأعلن اعتراضه على إعدام العربي رمياً بالرصاص إذا حكم عليه بالإعدام بل لابد من شنقه بالحبل المهين[9].

ومع تصاعد حركة الجهاد أصبح حرق المزروعات ونهب المحاصيل، وقتل الإنسان والحيوانات، وفرض الحصار على القرى والمدن المحتلة، ومنع وصول المواد التموينية والمعيشية للمواطنين في المناطق غير الخاضعة لسلطات الاحتلال،

---

8 - نقلا عن المرجع نفسه. ص. 352

9 - مالتيزى (1979)، ص244، وأنظر: فرانشيسكو مالجيرى (1978) الحرب الليبية، ترجمة: وهبي البوري، ليبيا-تونس: الدار العربية للكتاب، ص ص244-245. وقد ناقش المؤلف ما تركته حركة المقاومة الليبية من ضيق وتبرم في الأوساط الإيطالية، ورغبة وتحريض على العنف ضد الليبيين، خاصة داخل تيار غلاة الوطنيين الذين بدأت الروح العنصرية تدفعهم إلى وصف الليبيين بأحقر الألفاظ والدعوة إلى استخدام أقسى وسائل القمع ضدهم. وتطفح صحفهم بالمقالات المشبعة بالحقد والكراهية والازدراء للعربي. فهذا كوراديني أحد غلاة الوطنيين يدعو إلى إخراجهم (أي العرب) من جحورهم وغضهم بالسياط، ولا يجب أبداً إعدامهم بالرصاص بل شنق الحيوان المتوحش الذي يسمى عربي. لقد كانت حرباً تدور ضد "شعب أدنى ومتخلف" "ضد هؤلاء العرب القذرين الكسالى والخونة". وكان ضرورياً، على حد تعبيره، "استعمال القوة البسيطة الغاشمة التي تسيطر وتعاقب دون وحشية ودون ضعف ولا تسمح للحكومة بالمساواة مع الإيطالي". مالجيري، المرجع نفسه، والصفحة.

نهجاً قائماً لممارسات قوات الاحتلال، واستمر ذلك مواكباً لعمليات الاحتلال حتى نهاية المقاومة المسلحة.

رابعاً: ويرتبط بالاستعمار الإيطالي لليبيا نفي الليبيين إلى إيطاليا. وهذا الإجراء هو أحد أقسى التدابير وحشية وغير قانونية اتخذته السلطة الاستعمارية في محاولةٍ لتطويق حركة المقاومة العربية الليبية منذ بدايتها. فقد أمر رئيس الحكومة الإيطالية بنفي أعداد كبيرة من الليبيين إلى إيطاليا والزج بهم في سجون الجزر الإيطالية الصغيرة النائية وشبه المهجورة تحت ظروف معيشية قاسية للغاية اعتباراً من 26 أكتوبر (التمور) 1911. واستمرت عمليات التهجير والنفي الجماعي إلى السجون الإيطالية بشكل متواصل طيلة سنوات الاحتلال الإيطالي لليبيا، أي إلى بداية سنة 1943.

إن يوم 26 أكتوبر 1911 يمثل بداية المأساة في قضية المنفيين الليبيين. ففي فجر ذلك اليوم انطلقت أول باخرة تحمل على ظهرها حوالي 600 شخصٍ في اتجاه أرخبيل جزر تريميتي، وانطلقت بواخر أخرى تنقل أعداداً متقاربة وجهت إحداها إلى جزر تريميتي وأخر إلى جزر أوستيكا وبونزا وفافينيانا.

إن يوم 26 أكتوبر طبع في ذاكرة الليبيين كيوم أسودِ حزين، يوم لا ينسى. وفي إطار تحسيس الرأي العام الدولي بأهمية قضية المنفيين وبأبعادها الإنسانية، صدر قرار اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) رقم 751 لسنة 1989 بتاريخ 21 التمور/ أكتوبر 1989 يقضي باعتبار يوم 26 أكتوبر يوماً للحداد الرسمي، في البلاد (المادة 1) يحي الليبيون ذكراه كل عام بإعلان الحداد العام في ذلك اليوم[10] على أرواح أهلهم من

10 - انظر نص القرار: الجريدة الرسمية العدد 11 سنة 1990، ص ص 368-370. وكمظاهر تعبر عن الحزن ينكس العلم الوطني من الفجر وحتى مغيب ذلك اليوم (المادة2)، ويرتدي كل مواطن ومواطنة لباساً أسود طيلة ذلك اليوم، وإذا لم يتيسر ذلك فيتعين وضع شارة أو علامة سواء على لباسه تكون بارزة للعيان. كما توضع علامات سوداء على وسائل النقل العامة والخاصة (المادة 3). كما يوقف تسيير رحلات الخطوط الجوية من وإلى الجماهيرية، وتوقف الاتصالات البريدية والبرقية والهاتفية فيما بين الجماهيرية العظمى والخارج لنفس

الشيوخ والأطفال والرجال والنساء الذين أخذوا بعيداً في جريمة لا تغتفر إلى بلاد لا يعرفون عنها شيئاً، وإلى مصير مظلم مجهول.

* *

إن قضية المنفيين الليبيين لإيطاليا إلى جانب كونها إحدى القضايا التاريخية الهامة المتصلة بحركة الجهاد الليبي، وبدأت في الآونة الأخيرة تحظى باهتمام الباحثين والدارسين[11]، هي قضية إنسانية لازالت حية في ذاكرة الليبيين، وتؤرق بال

المدة (المادة 4)، وتركز وسائل الإعلام المختلفة برامجها على أبعاد هذا اليوم في التاريخ الوطني، وما لحق بالشعب الليبي من ظلم وإجحاف، وما حاق به وبأرضه وممتلكاته والتنكيل بأبنائه أبان الحقبة الاستعمارية.

11 - إن إجراء حصر شامل للإنتاج العلمي المنشور الخاص بالمنفيين الليبيين إلى إيطاليا الذي ظهر ما بين 1984 و2007 قد لا يكون سهلاً؛ ذلك أن هذه المرحلة شهدت ترجمة عدد كبير من الوثائق الإيطالية المتصلة بالموضوع. كما قام مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية بإجراء العديد من الدراسات الميدانية لحصر المنفيين. وقد أسفرت المفاوضات الليبية-الإيطالية الرسمية حول قضايا الأضرار الاستعمارية عن تسليم إيطاليا مجموعة من المحافظ تقدر بـ72 محفظة بها مئات الوثائق والتقارير من أرشيف الدولة الإيطالية المتعلقة بالمنفيين، وتغطي المرحلة الزمنية 1911-1915، والاتفاق على تشكيل لجنة علمية ليبية-إيطالية مشتركة لدراسة موضوع المنفيين الليبيين في الجزر الإيطالية، وتقديم تقارير عن نتائج عملها، وقد قامت اللجنة المذكورة بعقد أربع ندوات علمية في كل من تريميتي، فافينيانا وبونزا وأوستيكا، بمشاركة باحثين ليبيين وإيطاليين، وقد نشرت الأبحاث التي ألقيت في الندوات الثلاث الأولى منها في ثلاثة مجلدات تحت عنوان: المنفيون الليبيون إلى إيطاليا خلال فترة الاستعمار الإيطالي:

- الندوة الأولى 28-2000/10/29 النفي إلى جزيرة تريميتي (نشرت عام 2002).
- الندوة الثانية 3-2001/11/4 النفي إلى جزيرة فافينيانا (نشرت عام 2003).
- الندوة الثالثة 30-2002/10/31 النفي إلى جزيرة بونزا (نشرت عام 2004).
- الندوة الرابعة 12-2004/10/14 النفي إلى جزيرة أوستيكا (لم تنشر بعد).

وبالإضافة إلى هذه الندوات يمكن إدراج سلسلة من المطبوعات الأخرى، على سبيل المثال لا الحصر، التي صدرت حول الموضوع، وأصدرها مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ومنها:

- المنفيون الليبيون إلى سجون الجزر الإيطالية وثاق أرقام قوائم صور (1991).
- من رسائل المنفيين، إعداد مجموعة من الباحثين (1991).

الرأي العام في ليبيا وأقرباء المبعدين المنفيين بشكل خاص، وتلقى بظلالها على العلاقات بين ليبيا وإيطاليا حتى اليوم. وقد بدأت فصولها مع بداية المقاومة.

لقد كانت الحكومة الإيطالية تعتقد بقدرة القوات الإيطالية تحقيق انتصار سهل على القوات التركية الضعيفة التي لا يتجاوز عددها سبعة آلاف جندي موزعين بين طرابلس وبنغازي وبعض المدن الأخرى. كما أن تقارير الصحافة الإيطالية والقناصل الإيطاليين في ليبيا التي اعتمدت عليها الحكومة في تقدير الموقف، تشير إلى أنه لن تكون هناك مواجهة حقيقية لقوات الغزو من العرب الليبيين. وقد نشرت الصحافة التي تؤيد عملية الغزو بشكل عام، وتغذي حملة الدعاية من أجل الحرب، تعليقات ومقالات خلال أعدادها لشهر سبتمبر وشهر أكتوبر تؤكد هذا الافتراض. واستمرت في هذا المنحى حتى الأسابيع الأولى من بدء العدوان. فنشرت الصحف الصادرة في الأيام التالية لإنزال القوات الإيطالية على البر في مدينة طرابلس أخباراً حول انسحاب الأتراك من المدينة إلى الهضاب القريبة منها، وإن انسحابهم هذا هو بهدف إعادة تنظيم صفوفهم تمهيداً للاستسلام بشرف السلاح أكثر من سعيهم لتنظيم مقومة فعالة، وأن الليبيين لا يحملون أية مشاعر عداء لإيطاليا[12].

- موسوعة روايات الجهاد- جزء خاص بالمنفيين، إعداد مجموعة من الباحثين 1988.

- الوثائق الإيطالية المجموعة الخامسة عشر: المنفيون العرب الليبيون بعد معركة القرضابية 1915-1918، ترجمة: خالد زكي ثابت. إعداد وتقديم: علي عمر الهازل (1992).

- الوثائق الإيطالية المجموعة السابعة عدد خاص بالمنفيين الليبيين، ترجمة المهدي التريكي وشمس الدين عرابي بن عمران، إعداد: الفرجاني سالم الشريف، ومحمد عبد النبي دقالي (1990). وهناك العديد من الدراسات والبحوث المتعلقة بجوانب مختلفة من موضوع المنفيين، انظر على سبيل المثال، رومانين راينيرو "الجوانب المجهولة عن المقاومة الليبية: الليبيون المرحلون إلى إيطاليا" مجلة البحوث التاريخية، السنة السابعة، العدد الثاني 1985. ص ص 97 -109. وهي من الدراسات الرائدة العلمية الموثقة حول المنفيين حيث أعتمد الكاتب فيها على وثائق سجن جزيرة فافينيانا، وهو أحد السجون التي كانت تستقبل المنفيين الليبيين بمقاطعة تراباني جنوب صقلية.

12 - نقلا عن: مالتيزى (1979)، ص173.

لقد جاء في تعليق لصحيفة الكورييرى ديلاسيرا في عددها بتاريخ 1911/10/8، إن القوات التركية لا تشكل في الواقع "خطراً جدياً". وهذا ما أكده أيضاً مراسل صحيفة لاتريبونا في تقرير له من طرابلس، ونشرته الصحيفة المذكورة في عددها بالتاريخ المذكور يقول إن: هذه القوات (أي القوات التركية) "يمكن اعتبارها عصابات غير نظامية مهيأة لعمليات حرب العصابات بالنظر إلى تفكك صفوفها وعزلتها وقلة الوسائل والعتاد لديها، وعدم توفر قائد أعلى يقودها"[13].

ورداً على سؤال وجهه مراسل صحيفة الجرنالي ديتاليا إلى مدير مصرف روما بطرابلس يقول: "ترى، هل العنصر العربي معنا"؟ يجيب مدير المصرف: "بكل تأكيد، نلاحظ ذلك نحن الذين نحتك بهم يومياً. سيحاول العسكريون الأتراك المنسحبون إلى الدواخل إغراء العرب الأقل احتكاكاً بنا، إلا أن خطراً كهذا لا يكاد يذكر، فالعرب لا يشعرون بأنهم مناهضون للإيطاليين"[14].

أما بارزيني مراسل الكورييرى ديلاسيرا في عددها بتاريخ 1911/10/11، فقد كتب يقول: "أن القبائل العربية ينقصها الانضباط وبالتالي لن يكون لها قيمة عسكرية في مواجهة قوات أوروبية"[15].

وفي الواقع إن الحكومة الإيطالية والصحافة الإيطالية كانت تتعمّد، وحتى قبل بدء العدوان، التشكيك في وطنية الليبيين. والمدرسة الاستعمارية الإيطالية في هذا الباب لا تختلف عن غيرها من المدارس الفكرية الاستعمارية الأخرى التي تنكر على الشعوب التي استعمرتها حق المواطنة والشرعية في الدفاع عن ذواتها وأوطانها. وهذه المسألة تثير سؤالاً مهما حول مدى وجود وإبعاد العامل الاجتماعي والحس الوطني في ليبيا وقوته في تحريك الأحداث التاريخية في هذه البلاد؟

---

13 - المرجع نفسه، ص ـص. 175-176.
14 - المرجع نفسه، ص ـص. 173-174.
15 - المرجع نفسه، ص. 176.

لقد تبين لليبيين أن العدوان الإيطالي على بلادهم يعني وقوعهم تحت هيمنة النصارى. وهذا المصير السيئ كان من حظ الأقطار العربية والإسلامية المجاورة، مع ما قد يواكب هذا الاحتلال من نيل من عادات وتقاليد وقيم وأخلاق أهل البلاد وتهديد لأملاكهم.

* *

لقد خاطب الجنرال كارلو كانيفا، قائد قوات الغزو، الذي وصل إلى طرابلس يوم 1911/10/12 مع الدفعة الثانية والأخيرة من قوات الحملة، حال هبوطه إلى البر الجنود بكلمة مفعمة بعبارات الاستعلاء والعنصرية، حيث وصف الحملة على طرابلس على أنها من حتميات التاريخ التي لا يمكن التخلي عنها، وتحتمها رسالة إيطاليا الحضارية و"العزة القومية ومصالح الوطن العليا" و"الحقوق المقدسة التي لابد من فرض احترامها". وجاء في الخطاب "... في هذه البقاع التي نحمل إليها الآن راية ايطاليا الحديثة وحضارتها في هذه الأراضي التي استبدت بها الوحشية طويلاً، وانتهت بها سلطات غير متحضرة إلى إيقاعها في الدرك، في هذه البقاع، كانت تسود روما في يوم من الأيام، بنسورها المظفرة وحضارتها المتقدة. ... وجوب إنقاذ تلك الأراضي التي لامناص من انتشالها من براثين وحش الجهالة والسير بها قدماً على طريق حضارة جديدة تنمي خيراتها"[16].

وفي نفس اليوم نشر كانيفا بياناً للشعب الليبي بعد وصوله إلى المدينة، وذكر فيه أن مهمته في ليبيا هي للقضاء على الحكم التركي، ولحماية الليبيين من كل اعتداء خارجي. وساق فيه حججاً ومبررات مصبوغة بالصبغة الدينية حيث استشهد ببعض الآيات القرآنية حاول بها إقناع الليبيين بأن احتلال إيطاليا لليبيا هو قضاء وقدر، وبالتالي لا لزوم للمقاومة، ويجب الرضا والتسليم بما قضت به الإرادة الإلهية. فالملك

16 - المرجع نفسه، ص. 177.

لله وحده يؤتيه من يشاء[17]. ومما جاء في البيان: "فيا سكان طرابلس والقيروان (هكذا) والمقاطعات التابعة لها اذكروا أن الله قد قال في كتابه العزيز(لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم أن الله يحب المقسطين).... وجاء أيضاً (قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير) وجاء أيضاً (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) فإرادة الله ومشيئته وتعالى قضتا أن تحتل إيطاليا هذه البلاد لأنه لا يجري في ملكه إلا ما يريد فهو مالك الملك وهو على كل شيء قدير فمن أراد أن يظهر في الكون غير ما أظهر مالك الملك رب العالمين المنفرد بتصرفاته في ملكه الذي لا شريك له فيه فقد جمع الجهل بأنواعه وكان من الممترين وبناءاً عليه يلزم على كل مؤمن أن يرضى ويسلم بما تعلقت به الإرادة الربانية وأبرزته القدرة الإلهية فالملك له سبحانه وتعالى يؤتيه من يشاء..."[18].

إن هذا البيان الذي أظهر صداقة ومودة تجاه الليبيين لا يساوي شيئاً بالقياس إلى الشعور العام بحصول عدوان على دار الإسلام، وما يتطلبه الموقف من ضرورة رد العدوان والتصدي للغزاة. وقد حبطت آمال كانيفا في قبول الليبيين به وبقواته باسم المبادئ التي صاغها في بيانه، وقد كذبت أوامره لجنوده بقتل ألاف الليبيين في مذبحة شارع الشط والهاني والمنشية 23 – 25 أكتوبر 1911، الدعاية التي أشاعتها إيطاليا،

---

17 - انظر نص البيان، والذي حرصت قوات الاحتلال على توزيعه على نطاق واسع وأسهمت الطائرات في الإلقاء به من الجو، ونشر في عدد من الكتب والدراسات الليبية والايطالية. انظر على سبيل المثال الطاهر أحمد الزاوي (2004) جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، بيروت _ لبنان، دار المدار الإسلامي، ص87-89 وأنظر أيضاً مالجيري(1978) ص ص476-478. وحول دراسة وتحليل مدرجات المنشور كإطار للسياسة الاستعمارية التي سارت عليها إيطاليا في ليبيا، انظر للكاتب "منشور كارلو كانيفا ملاحظات حول الأبعاد الأيديولوجية للسياسة الاستعمارية الإيطالية تجاه العرب الليبيين 1911-1943". مجلة البحوث التاريخية-السنة السادسة- العدد الثاني (يوليه 1984) ص ص323-339.

18 - الزاوي. (2004)، ص. 89.

ونُصَّ عليها في بيان كانيفا من أن عملية الاحتلال قد تمت بهدف القضاء على قوة الاحتلال التركي، ولتحرير الليبيين من ظلم وجور الأتراك.

وكما فعل الفرنسيون في غزوهم مصر عام 1798، والجزائر عام 1830، فإن الإيطاليين في ليبيا قد قللوا من أهمية العامل الديني، وعاهدوا على لسان كانيفا، في بيانه المشار إليه، الليبيين على احترام الأملاك والأرزاق والأشخاص وحرية العبادة واحترام الأعراف والتقاليد والنخبة المحلية (الأعيان) الذين سيتولون تسيير أمور الشرع والإدارة المحلية. وقدم الإيطاليون أنفسهم على هيئة المحررين الذين جاءوا لوضع حد للتعسف التركي. ولكن القليل جداً من الأعيان في بداية الغزو من كان يعتقد بإمكانية العيش بأمان وكرامة مع وجود الإيطاليين النصارى. ومنهم من ترك المدن المحتلة وانضموا إلى معسكرات المجاهدين التي أقاموها حول تلك المدن المحتلة.

وهكذا كان رد الفعل الشعبي في ليبيا الذي أملاه الإسلام (الدين)، وحب الوطن (القومية)، هو التنادي للجهاد وحمل السلاح لمقاومة قوات الغزو. فالدعوة للجهاد ضد العدوان الخارجي وحدت الليبيين الذين كان يغلب عليهم الطابع البدوي، ذلك أن كل شيء خارج المدن يصبح بدوياً على حد تعبير إيفانز برتشارد[19]، واندفعوا في مواجهة قوات الغزو الإيطالي عملاً بالقول العربي المأثور: "أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب". وهذا ما يفسر لماذا كانت القبائل القاطنة بالقرب من المدن الساحلية التي تم احتلالها خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من الغزو، وهي طبرق وطرابلس ودرنة وبنغازي والخمس، هي أول من لبى نداء الجهاد، وهرعت للدفاع عن تلك المدن والتصدي لقوات العدو الغازي حال وصول خبر العدوان إليهم. وكذلك لقابلية هذه القبائل للحرب بحكم تقاليدها الموروثة في حمل السلاح والتعبئة للقتال الذي يتم وفق آلية معينة تؤمن لهم ما يحتاجون إليه من وسائل وأدوات بقيادة شيوخها وفرسانها.

---

19 - At the Clarendon Oxford, ‹(1968) The Sanusi of Cyrenaica‹ E.E. Evans-Pritchard Press. PP.104-105

وهكذا تنادي القادرون على حمل السلاح، وتقاطروا على معسكرات الجهاد التي تكونت حول المدن المحتلة، وقد أدرك الليبيون أن العدو الكافر مصمم، كما ظهر في مذبحة شارع الشط، على قتل وإبادة الجميع لا فرق بين حضري وبدوي، وبين يوسفي وشدادي أو بين من ينتمي إلى صف البحر أو إلى وصف البر. فهم الآن أمام عدو خارجي يرمي استعباد وإذلال ومسح شخصية الجميع. فتحولت القبائل الليبية التي تصفها الصحف الإيطالية بالتمزق والانقسام والتشتت إلى وحدة قتالية متراصة ضد المعتدي الدخيل.

لقد كشفت عملية احتلال درنة 1911/10/16، وبنغازي 19-20-1911/10/20 والخمس 20-1911/10/21 عن فشل الإيطاليين الغزاة في تحقيق حلمهم بالفتح السهل، إن لم يكن السلمي لليبيا. إن تنادي الليبيين في الريف والبادية، وحضورهم حول المدن الساحلية المحتلة، وتحالفهم مع القوات التركية الصغيرة المنسحبة يعتبر بداية عملية المقاومة المنظمة ضد الاحتلال.

* *

أشرنا أن قضية المنفيين الليبيين قد بدأت مع احتلال مدينة طرابلس في 1911/10/5 حيث بدأت المقاومة الشعبية حول المدينة، ووصلت ذروتها يوم 23 أكتوبر عندما قامت قوات المجاهدين العرب الليبيين بهجوم واسع كبير على خطوط دفاعات العدو حول المدينة المذكورة، وكبدت العدو خسائر فادحة في الأرواح واضطرته للتراجع إلى الخلف بشكل خطير. وكرد فعل لحادث هزيمته في معركة شارع الشط أمر الجنرال كارلو كانيفا، قوات الغزو بالانتقام والتنكيل بالمواطنين العرب القاطنين في المناطق المحيطة بطرابلس والمحصورة بين سيدي المصري والهاني وشارع الشط، وهي المناطق التي كانت ميداناً لمعركة يوم 23 أكتوبر، أو واقعة يوم الاثنين، كما تسميها المصادر العربية. وهكذا فقد اندفع الجنود الطليان، كما جاء في تقرير أحد الصحافيين الإيطاليين المرافقين للحملة: "يطلقون النار على كل عربي يقترب منهم ويشتبهون فيه، وتميز من بينهم ضابط برتبة رائد من لواء البرساليري.

وكان على ما يبدو بطلاً لا يقارع في الرماية بالمسدس. انقض هذا الضابط، شاهراً المسدس، على البساتين المجاورة التي تنطلق منها العيارات وداهمها ليطلق عيارات مسدسه على كل من يقابله من العرب فيرديه قتيلاً. كان اندفاعه عاصفاً وطلقاته صاعقة لم يترك لهم الوقت للدفاع أو الفرار وأسقطت كل رصاصة من رصاصاته ضحية"[20].

لقد وصفت إحدى الصحف الاشتراكية الإيطالية الأسبوعية المسماة La Folla الجنرال كانيفا بجنكيز خان الاحتلال الإيطالي. وقد اعتبر كانيفا ممارسة العرب الليبيين لحقهم الطبيعي في الدفاع عن أنفسهم ومقاومة العدوان والتسلط على بلادهم "خيانة". وبدأت كلمة "الخيانة" أو الغدر تتردد على ألسنة رجال الحكومة في روما، وفي الصحف الإيطالية وبين أفراد وضباط قوات الاحتلال في طرابلس. واتخذت كمبرر لارتكاب أكبر مذبحة جماعية في التاريخ الحديث حتى ذلك التاريخ قام بها الجنود الطليان في طرابلس راح ضحيتها حوالي أربعة آلاف نسمة منهم الشيوخ والنساء والأطفال في محاولة فاشلة لتطويق حركة المقاومة التي انفجرت في وجه قوات الاحتلال منذ بدء العدوان، والتي استمرت ما يزيد على عشرين عاماً متواصلة.

إن معركة شارع الشط بطرابلس في 23 أكتوبر 1911، التي يصفها الصحفي الإيطالي المرافق للحملة ج. بياتزا بأنها كانت يوماً من أسوأ الأيام التي تبقى[21] تمثل حدثاً تاريخياً مميزاً في تاريخ حركة المقاومة الليبية وتاريخ الاستعمار الإيطالي في ليبيا. إذ أن النتائج المترتبة على هذه المعركة قد تركت آثاراً بالغة الأهمية على سير العمليات العسكرية، وعلى مجمل العلاقات بين الليبيين وقوة الاحتلال الإيطالي، لا زالت آثارها باقية حتى الآن، وتلقى بظلالها على العلاقات الليبية الإيطالية المعاصرة.

---

20 - نقلا عن: مالتيزى(1979) ص ص213-214.

21 - المرجع نفسه، ص227.

لقد كان نفي وترحيل العرب الليبيين إلى السجون الإيطالية أحد النتائج المباشرة لهذه المعركة.

ولعلّ من الطريف أن نذكر هنا النبوءة التي تنبأ بها الكاتب الإيطالي التقدمي المعارض للحرب باولو فاليرا **Paolo Valera** حول موقف العرب الليبيين من أحداث هذه المعركة، والتي نشرها في كتيب بعنوان شارع الشط بالصور، ميلانو 1912. ونشر كملحق للصحيفة الأسبوعية الاشتراكية لا فولا**La Folla**. كتب يقول: "إن أيام 24، 25، 26، 27 أكتوبر قد نقشت في النحاس والرخام العربي" بمعنى أنها أيام لا تنسى "إنها قصة ستتناقلها الأجيال، قصة استشهاد أناسهم الذين اغتالهم الرومي العسكري"[22].

إن عمليات القمع والقتل التي أمر بها كانيفا قد أثارت نقمة الرأي العام الأوروبي حال إطلاعه على ما أخذت تنشره تباعاً الصحف الأوروبية حول هذه المذابح البربرية. ويؤكد الصحفيون الأوروبيون في تقاريرهم التي نشرتها تلك الصحف على "وحشية الإيطاليين" و"قطاع الطرق"، ووصف أعمالهم بـ"الانتقام الوحشي الجنوني" و"جرائم القراصنة". ولعل أكثر الذين شددوا على هذه الإجراءات وأدانوها ماجى مراسل الديلي ميرور، وديفز مراسل "مورننغ بوست" وبينت بارلى مراسل "ديلى تلغراف"[23].

أما الصحف الألمانية مثل فرانكفورت زاينتونق **Frankfurter Zeintung** التي لم ترض عن عمليات القمع الإيطالية هذه، فقد أكدت احتجاجها وإدانتها لهذه الأعمال بقولها في عددها أول نوفمبر 1911: "إن جميع أوروبا" كان لها الحق أن "تحتج

---

22 - نقلاً عن، فرانشسكو مالجيرى (1978) ص237.
23 - المرجع نفسه، والصفحة نفسها

ضد سلوك حرب مثل هذه، أثبت جميع شهود العيان أن قسوتها كانت في الواقع غير ذات فائدة"[24].

ومن هنا ندرك أن قرار نفى مئات الليبيين إلى إيطاليا جاء في إطار ردة الفعل لهزيمة معركة شارع الشط، والاحتجاجات العالمية حول الإعدامات التي حدثت في ضواحي طرابلس. وكان هدف الحكومة الإيطالية، من ترحيل المجاهدين، الذين تصفهم الوثائق الإيطالية بالثوار أو المتمردين إلى الجزر الإيطالية هو قتل هؤلاء المساكين هناك بعيداً عن رقابة الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة التي أدانت بشدة مذبحة شارع الشط كما رأينا، وهناك يقضي عليهم بطريق الموت البطيء بدلاً من إعدامهم في ليبيا، وما يمكن أن يثيره ذلك من زيادة حدة ردود الفعل الليبية والعالمية. وهكذا فقد اقترح رئيس الوزراء جوليتى في برقيته بتاريخ 24 أكتوبر للجنرال كانيفا أن ينقل حوالي 400 من المعتقلين الليبيين إلى جزيرة تريمتى. يقول نص البرقية:

"ت 27479 (روما) 24 من أكتوبر 1911، الساعة 16:45" من برقيتك لم يكن واضحاً كيف تطور القتال الذي كلف خسارة الضباط والجنود الذين ذكرتهم. ... أنه من الضروري لنا أن نحصل على معلومات دقيقة وكاملة لنمنع انتشار الأخبار الخاطئة في إيطاليا وفي الخارج حيث يمكن اعتبارها هزيمة لنا وهو الواقع الذي ينزع الثقة منا. بالنسبة للمتمردين "المجاهدين" المعتقلين يجب ألا ينفذ إعدامهم هناك (أي في ليبيا) سأرسلهم إلى جزيرة تريميتى في بحر الأدرياتيك مع أولئك الموجودين تحت الإقامة الجبرية. يمكنك توجيههم إلى هناك مباشرة مع إعلامي بمغادرتهم. وإن جزر تريميتى تستطيع استقبال (400 سجين). إني سارسل إلى هناك مفتشاً من الأمن العام (شرطة) لإعداد إقامتهم"[25].

24 - المرجع نفسه، ص. 240.

25 - مركز جهاد الليبيين (1991) المنفيون الليبيون إلى سجون الإيطالية وثائق أرقام قوائم صور

بيد أن جوليتى سرعان ما غير رأيه واعتقد، بالإضافة إلى الأسباب السابقة، أن ترحيل آلاف الليبيين إلى السجون في إيطاليا، ضرورة إستراتيجية لتفريغ طرابلس من المقاتلين المحتملين ومن معظم سكانها، وللحيلولة دون تمكينهم من الاتصال والتلاحم مع أشقائهم أبناء الدواخل في مقاومة الغزو الإيطالي. لذا نراه، وفي نفس اليوم، يرسل برقية ثانية للجنرال كانيفا يأمره بإرسال أي عدد من الليبيين لإيطاليا لتوزيعهم على سجون الجزر الإيطالية الأخرى.

تقول البرقية:

"مستعجل إلى سعادة الجنرال كانيفا القائد العام بطرابلس أعتقد أنه من الأحسن الإضافة إلى برقيتى أنه بالإمكان وضع أي عدد من العرب حتى وإن كان يبلغ عشرات الآلاف في جزر تريميتي، وفافينيانا وأوستيكا، وفينتونتينى وغيرها"[26].

وهكذا، في فجر يوم 26 أكتوبر 1911 تم ترحيل حوالي 600 شخص أخذوا على متن سفينة أبحرت بهم إلى إيطاليا، ووجهتها جزر تريميتي. وكانت تلك أول مجموعة من الليبيين تم نفيهم. وكان أغلبهم من سكان المنشية الضاحية الجنوبية الشرقية للمدينة وبعضهم من سكان الدواخل الذين قدموا للمنطقة كعادتهم كل عام لجني محصول التمور. كما لحق بهم بشكل مستمر ومتواصل طيلة سنوات الاحتلال مجموعات أخرى من مدن ومناطق مختلفة.

وتشمل هذه المجموعات أعداداً كبيرة من جميع المناطق الليبية التي تم احتلالها، وخاصة من برقة وفزان ودواخل طرابلس والمناطق الصحراوية. ومع تصاعد حركة المقاومة تصاعدت حملات القمع والسجن والتهجير إلى إيطاليا، وأعطت سلطات الاحتلال لنفسها المبرر لترحيل عشرات الليبيين إلى السجون في الجزر الإيطالية ممن كانوا يتهمون بصلتهم بحركة المقاومة المسلحة للاحتلال، وخاصة بعد المعارك التي كانت قوات الغزو الإيطالي تخسر فيها أعداداً كبيرة من الجند، مثل معركة

26 - المنفيون الليبيون (1991)، ص32.

القرضابية في 1915/4/28. ومع تزايد قوة المقاومة تتصاعد أعمال القمع وابتكار آليات جديدة للقمع ومنها تشكيل المحاكم العسكرية الخاصة والمحاكم الطائرة التي كانت تصدر أحكامها بدون تمييز، والتي كانت في أغلبها أحكاماً بالإعدام ومصادرة الأموال، المنقولة وغير المنقولة، ومن لم تثبت عليه التهمة يحكم عليه بالسجن لمدة طويلة ويرحل إلى إيطاليا. وتشير بعض الاحصائيات أن المحاكم الطائرة، ومنذ إنشائها في أبريل 1930، وحتى مارس 1931، نظرت في 520 قضية ضد 809 أشخاص. صدر حكم الإعدام على 258 شخصاً منهم، والباقون سجنوا لمدد متفاوتة[27].

وأغلب المحكومين بالسجن كانوا قد رحلوا إلى سجون الجزر الإيطالية لقضاء مدة محكوميتهم هناك.

كما أن تصاعد حركة المقاومة المسلحة التي كان يقودها المجاهد عمر المختار بالجبل الأخضر(1923-1931) كانت فرصة أخرى لسلطة الاحتلال لترحيل أناس آخرين إلى إيطاليا من برقة، وخصوصاً من الأعيان ومشايخ القبائل الذين كان لهم تأثير فاعل في قبائلهم، ويحملون مشاعر العداء لإيطاليا. ومع الفشل في وضع حد للمقاومة المسلحة في الجبل الأخضر، قررت سلطة الاحتلال نفي سكان برقة نفياً جماعياً داخلياً، أي وضعهم في معسكرات اعتقال جماعية في مناطق معزولة في داخل ليبيا، واختارت لها أكثر المناطق فقراً وعزلة، وهي العقيلة والبريقة وسلوق والابيار والمقرون. وذلك لقطع أية صلة بين القاعدة الشعبية العريضة التي تستند عليها حركة المقاومة في مدها بعناصر استمرارها من التموين والمتطوعين والأخبار عن تحركات العدو وغيرها. وهكذا كانت المعتقلات هي آخر آليات القمع والقتل الجماعي المتعمد لليبيين جميعاً مقاتلين ومدنيين-تلك الفكرة التي اقترحها ووضعها موضع التنفيذ

27 - رودولفو جراتسياني (د.ت) برقة المهدأة. ترجمة محمد بشير الفرجاني (دار الفرجاني للنشر والتوزيع) ص ص187-203. وخصوصاً ص200-201.

الجنرال بادوليو رئيس الأركان السابق، وأول وال إيطالي لليبيا الموحدة عام 1929 للقضاء، كما ذكرنا، على حركة المقاومة المتفجرة في الجبل الأخضر[28].

* *

آلاف الليبيين تمّ نفيهم إلى الجزر الإيطالية أبان الحقبة الاستعمارية، وقد وصل عددهم حسب آخر إحصائية غير نهائية إلى 5325 شخصاً.

وقد عوملوا جميعهم معاملة سجناء محكوم عليهم في تهم وجرائم ليست من هذا النوع من الاعتقال السياسي. وعلى ضوء الوثائق المدروسة فإن معاملة المنفيين العرب الليبيين داخل سجون الجزر الإيطالية تقدم لنا عناصر جديدة لتقييم بعض جوانب هذه المشكلة الفريدة في نوعها. وكما لاحظ رومان راينيرو الباحث الإيطالي المعاصر، الذي قدم دراسة علمية تعتمد على الوثائق الإيطالية حول المنفيين الليبيين، فإن قسوة وشدة قوانين السجون الإيطالية قد طبقت في حق المنفيين العرب الليبيين الذين لم يكونوا مدانين لأسباب أو جرائم يعاقبون عليها[29].

---

28 - إنزو سانتاريللي، جورجو روشا، رومين رائينيرو، لويجى قوليا (1988) عمر المختار وإعادة الاحتلال الفاشي لليبيا، ترجمة: عبد الرحمن سالم العجيلي، تقديم: عقيل البربار. طرابلس، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ص ص113-114. يقول بادوليو في رسالة إلى الجنرال جراتسياني، نائب الوالي في برقة، والمكلف بسحق المقاومة التي يقودها عمر المختار، ويأمره فيها بتنفيذ فكرة المعتقلات لابد "من عزل تشكيلات العصاة (أي المجاهدين) عن الأهالي المستسلمين، وذلك بإيجاد منطقة شاسعة بما فيه الكفاية ومحددة، وتفصل بعضهم عن بعض. وأنا لا أخفي فداحة مثل هذا الإجراء وأهواله أو أبعاده، إذ ربما أسفر عن هلاك من ينعتون بالأهالي المستسلمين. ولكن الطريق قد تحدد لنا مسارها وعلينا إتباعها إلى النهاية، حتى لو أدى ذلك إلى فناء أهالي برقة عن بكرة أبيهم".

29 - رومان راينيرو(1985)، ص ص 105-106. لقد رصد الباحث حوالي خمسة عشر فعلا يعاقب عليها المنفي العربي الليبي، وتكون عقوبتها قضاء عدد من الأيام في الزنزانة الانفرادية، ومن هذه الأفعال:

اللعب على السرير في ثناء النهار	5 أيام.
في حوزته قلم رصاص.	5 أيام.
يتبادل الدخان.	3 أيام.

وكما اشرنا، فقد بدأت الدراسات العلمية الموضوعية تكشف عن جوانب متعددة من تاريخ الاستعمار في ليبيا كاد أن يمحوها الزمن، ومنها مأساة المنفيين التي بدأت تأخذ مكانها كإحدى الحقائق التاريخية في التجربة الليبية مع الاستعمار الغربي.

وقد أصبحت قضية المنفيين وجملة الأضرار المترتبة على الاستعمار تتجاوز إطار الدراسة التاريخية لارتباطها على المستوى الوطني بمآسي مادية ومعنوية تحققت بفعل الظاهرة الاستعمارية، ولازال الشعب الليبي إلى اليوم يعاني آثارها؛ حيث تحولت إلى قضية رأي عام تتصل بالتجربة الاستعمارية وما خلفته من مآسي وأضرار على الشعوب التي تعرضت للاستعمار في أفريقيا وآسيا. وعليه فقد جذبت قضايا الأضرار اهتمام الباحثين والدارسين والعاملين في مجال القانون الدولي وحقوق الإنسان والدبلوماسية والعلاقات الدولية.

وفي هذا الجزء الختامي من البحث لا نريد التاريخ لمراحل النفي المتعددة، أو تناول وتحليل الآثار النفسية والصحية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها، والتي سبق لنا مناقشتها في بحوث سابقة، وتناولتها بحوث لدارسين آخرين، ولكن ساعطي ملخصًا لأحوال المنفيين إلى أرخبيل جزر تريميتي كمثال؛ باعتبارها أول جزيرة تستقبل المنفيين الليبيين اعتبارا من 1911/10/29، وسجنها أول سجن يقفل في منتصف شهر يونيه 1912، ولم يرسل لها منفيون منذ ذلك الوقت.

مستلقي على الفراش أثناء النهار.	4 أيام.
صنع شبشباً من مواد خاصة بإدارة السجن.	3 أيام.
ينام بثياب النهار.	5 أيام.
يرمي الأدوية.	5 أيام.
يدخن في الحجرة	5 أيام.
يصلي عند التفتيش من قبل الحرس.	إنـذار.

إلخ......

بعد معركة شارع الشط صدرت التعليمات بالقبض على السكان بدون تمييز بين رجل أو امرأة، أو بين كبير وصغير، وعممت هذه التعليمات على قوات الغزو في المدن الأخرى كبنغازي ودرنة، لترحيل أي عدد يمكن أن تصل إليه قوات الغزو في هذه المدن، ويرسلون إلى الجزر الإيطالية الأربع التي خصصت لإيوائهم وهي تريميتي، أوستيكا، وبونزا، وفافينيانا.

لقد أرسل إلى أرخبيل جزر تريميتي 1378 منفياً، وهي جزر صخرية نائية قبالة الساحل الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة الإيطالية في البحر الإدرياتيكي معدة أساساً كمكان لسجن من يصنفون بالمجرمين الخطرين. ولكنها أخليت على عجل بأمر رئيس مجلس الوزراء من هؤلاء المساجين العتاة لتكون سجناً للمنفيين الليبيين الذين عاشوا في ظروف مناخية وصحية ومعيشية قاسية جداً فوق هذه الجزيرة الصخرية العارية من كل مقومات الحياة، ما جعلهم يعانون من صعوبات جمة في تحمل الاختلاف الكبير في الطقس، وفي مقاومة الأمراض. وزادت متاعبهم الصحية والنفسية ارتفاع نسبة الوفيات بينهم. وفي الواقع إن الوفيات كانت مرتفعة جداً في سجون كل الجزر التي استقبلت منفيين ليبيين.

بيد أن أكبر عدد من الوفيات تمت في تريميتي. ودفن الأموات في قبرين جماعيين، وكتب على المقبرة اسم المقبرة التركية، واستمر ذلك حتى عام 2000 عندما زار وفد من مركز جهاد الليبيين الجزيرة المذكورة، وتمّ تصحيح الاسم. وتقرر بناء نصب تذكاري يجسد ذكرى هؤلاء الشهداء ويليق بمقامهم، وانتهى العمل فيه عام 2005.

وفي إطار تفعيل الإعلان الليبي-الإيطالي المشترك الموقع عليه في روما بتاريخ 1998/7/4 من قبل أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي في ليبيا ووزير الخارجية الإيطالية، وإشارة إلى محضر الاجتماع الموقع عليه منهما في مدينة سرت بتاريخ 1999/8/5، والمرفق بوثيقة تبويب بنود الإعلان المشترك المتعلق بمعالجة أوضاع المواطنين الليبيين المنفيين خلال فترة الغزو والاحتلال الإيطالي لليبيا، تمّ الاتفاق بين البلدين على أن يعهد بتنفيذ بنود هذا البروتوكول الخاص بالمنفيين

الليبيين إلى مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية والمعهد الإيطالي لأفريقيا والشرق. وكان الهدف من هذا المشروع الذي تضمن عدة برامج هو إجراء دراسات علمية موضوعية شاملة لقضية المنفيين الليبيين تشهد على صفحة من العلاقات الليبية الإيطالية[30]. وكانت أول البرامج في هذا الصدد هي عقد الندوة العلمية الأولى حول المنفيين الليبيين. وقد شارك فيها باحثون من ليبيا وإيطاليا، واعتمدوا في أبحاثهم على وثائق أصلية تدرس لأول مرة. ونشرت هذه البحوث مع المداخلات والتعليقات التي ساهم بها الباحثون والأساتذة الآخرون في مجلد وباللغتين العربية والإيطالية[31]. وتناولت هذه البحوث والدراسات قضيا متعددة تتعلق بأوضاع المنفيين الليبيين إلى جزيرة تريميتي، وسأكتفي هنا بتقديم ملخص لأوضاع هؤلاء بالاستعانة برسوم وبيانات توضيحية منقولة عن الباحث الشاب فرنشيسكو سولبيزى في بحثه في الندوة المذكورة[32].

لقد وصلت أول باخرة تحمل منفيين ليبيين إلى الجزيرة صباح يوم 1911/10/29. ووصلت الباخرة الثانية يوم 1911/11/2، وقد بدأ الموت يحصد أرواح العديد منهم وهم في الطريق إلى الجزيرة المذكورة، وقد ألقيت جثتهم في البحر ولا تُعرف

---

30 - لمعرفة تفاصيل البرنامج الذي وضعته اللجنة العلمية المشتركة والإنجازات التي حققتها خلال مرحلة عملها التي حددت بثلاث سنوات، أنظر: حبيب وداعة الحسناوي (2003) 25 عاماً من العمل المتواصل كتاب تذكاري بمناسبة العيد الفضي لمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1978-2003. طرابلس، مركز جهاد الليبيين لدراسات التاريخية ص ص201-210.

31 - صلاح الدين حسن السوري وفرانشيسكو سولبيزى (محرران) المنفيون الليبيون إلى إيطاليا خلال فترة الاستعمار الإيطالي- الندوة الأولى 28-2000/10/29 النفي إلى جزر تريميتي 2002.

32 - المرجع نفسه، ص ص141-179، وعنوان البحث "الليبيون المنفيون إلى جزر تريميتي 1911-1912: ماذا حدث؟". وقد ألحق الباحث بالبحث عدد 3 جداول و6 أشكال بيانية (ص ص167-179) أعدنا نشرها في هذا البحث للتوضيح.

أسماؤهم. وأول شهيد مات بالجزيرة يسمى محمد بن صالح من المنشية بطرابلس مات في اليوم التالي لوصوله للجزيرة، وتوالت حالات الوفيات، وبشكل مطرد، طوال الأشهر الخمسة الأولى قبل أن تخف أو تنخفض معدلاتها في الأشهر التالية. وقد ساعد على ذلك نقص العدد الكلي للمنفيين بالجزيرة أما بسبب الوفاة، أو بسبب برنامج ترحيل وإعادة المنفيين على دفعات إلى أرض الوطن، وإلى التحسن النسبي في ظروف الحياة في السجن بما في ذلك تحسن الظروف المناخية بعد انقضاء فصل الشتاء.

ولتوضيح ذلك يكفي أن نشير إلى أنه خلال المرحلة من 1911/10/29 إلى 1912/1/9، أي خلال ثلاثة وسبعين يوماً توفى 198 شخصاً من أصل 1367 منفياً وصلوا إلى الجزيرة خلال تلك المرحلة، أي بمتوسط ما بين 2 و3 موتى في اليوم الواحد. وفي سجل وفيات البلدية الذي يحتفظ مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية بنسخة مصورة منه، يصل الموتى في بعض الأيام إلى(8) ثمانية أشخاص، ووصل العدد إلى 115 شهيداً في شهر يناير 1912. وشملت قوائم الموتى أطفال في سن العاشرة وكهول تصل أعمارهم ما بين 60 و90 عاماً.

لقد مات في الجزيرة 444 شهيداً من أصل 1378 منفياً، أي ما نسبته 33% من العدد الكلي. منهم 11 شهيداً ماتوا في الطريق قبل أن يصلوا إلى الجزيرة وألقيت جثثهم في البحر، كما ذكرنا. ومات الباقون بسبب عددٍ من الأمراض تأتي على رأسها التهابات القصبة الهوائية، الالتهابات الرئوية، السل الرئوي، التهاب الأمعاء، الرعاف، البواسير، الذبحة الصدرية، الكوليرا، والملاريا وأمرض أخرى خطيرة.

الشكل رقم 2 يوضح النسبة المئوية للأحياء بالنسبة للأموات: الأحياء 67%.

الأموات 33%.

الشكل رقم 3 يبين عدد المتوفين حسب الشهور. ونلاحظ ارتفاع نسبة الوفيات خلال الأشهر نوفمبر، ديسمبر يناير وفبراير، وأعلى رقم كان في أي النار، يناير حيث وصل العدد إلى 115 شخصاً.

الشكل رقم 5 يبين الأسباب المرضية للوفيات. ويلاحظ أن 37% من الوفيات كانت بسبب أمراض الجهاز التنفسي، و33% بسبب أمراض الجهاز الهضمي، و30% الباقية من الوفيات تتوزع على أمراض أخرى كالملاريا وفشل الأعضاء، وأمراض القلب وغيرها.

وقد أغلق السجن في منتصف يونيه 1912 بعد أن غادره آخر مجموعة من المنفيين والبالغ عددهم تسعة أشخاص في 1912/6/16.

❋ ❋

جدول رقم 1 : وصول المنفيين إلى ترميتي

السفر	الوصول	الباخرة	الرقم
طرابلس 1911/10/26	1911/10/29 الساعة 6:30	صربيا	595 (600 عند السفر)
طرابلس 1911/10/31 الساعة 9:00	1911/11/2 الساعة 22:00	ميناس	772 (778 عند السفر)

جدول رقم 1 : عودة المنفيين

التاريخ (1912)	الرقـم
3 مارس	40
11 مارس	53
16 مارس	204
23 مارس	50
7 أبريل	53
21 أبريل	59
28 أبريل	61
5 مايـو	50
12 مايـو	50
18 مايـو	95
25 مايـو	86
2 يونيو	107
16 يونيو	9
المجمـوع	917

ملاحظـة:

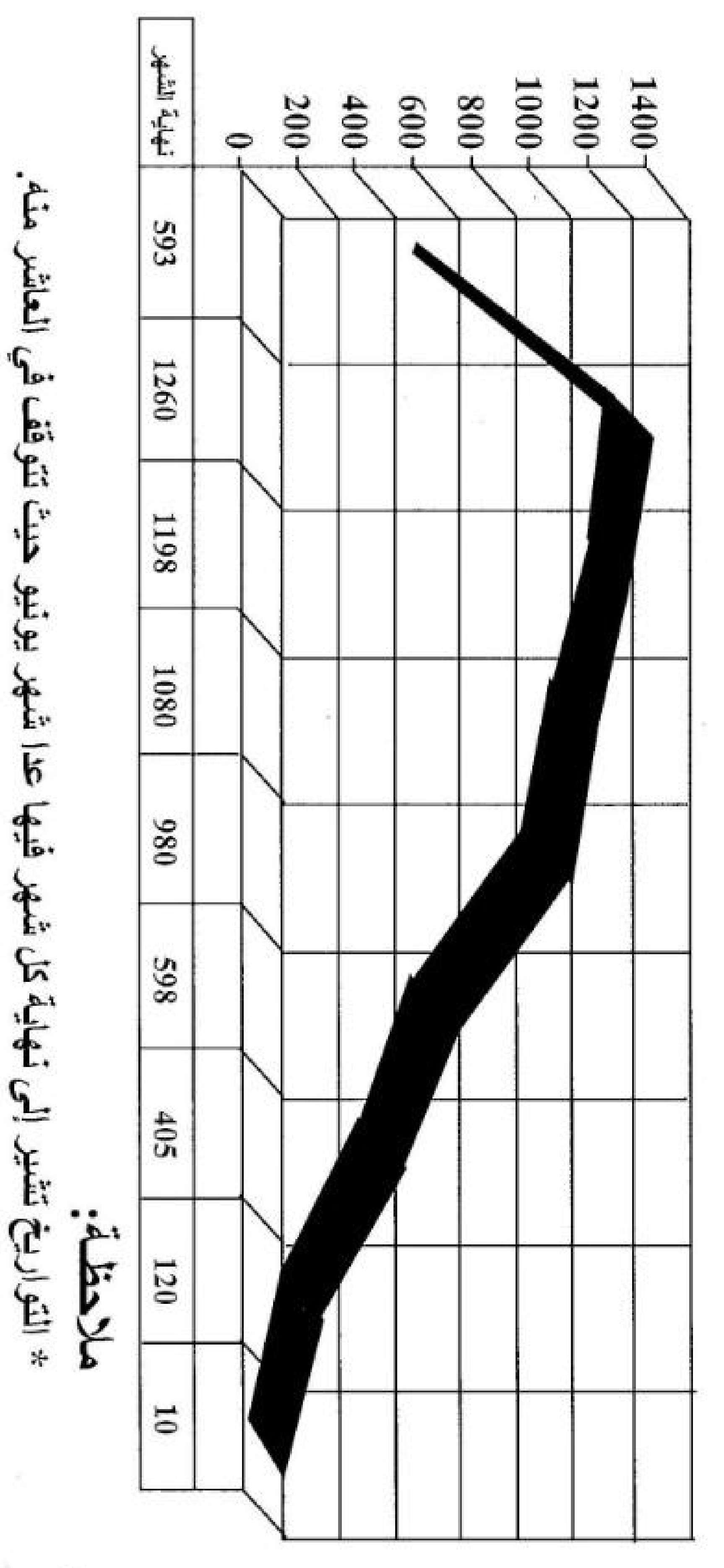
* التواريخ تشير إلى نهاية كل شهر فيها عدا شهر يونيو حيث تتوقف في العاشر منه.
* آخر المنفيين تم ارجاعهم إلى وطنهم في 16 يونيو.

الجدول رقم 3 :

الأمراض	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يوليو	المجموع
أمراض القلب	0	1	5	4	1	0	0	1	0	12
فشل الأعضاء	1	8	10	6	6	6	2	2	0	41
الملاريا	1	11	2	4	1	0	0	0	0	19
السخانة (التيفوس)	0	0	0	19	18	0	0	0	0	37
الجهاز الهضمي	0	83	16	10	20	6	8	2	2	147
الجهاز التنفسي	0	1	28	66	38	22	9	2	2	168
أمراض أخرى	0	1	1	7	7	0	0	0	0	16

ملاحظة: الجدول يضع التواريخ على أساس الشكل رقم 4، وبنيت عليها الاعتبارات المعبر عنها فيه.

الشكل رقم 1: الليبيون الموجودون في ترميتي 1911 - 1912 :

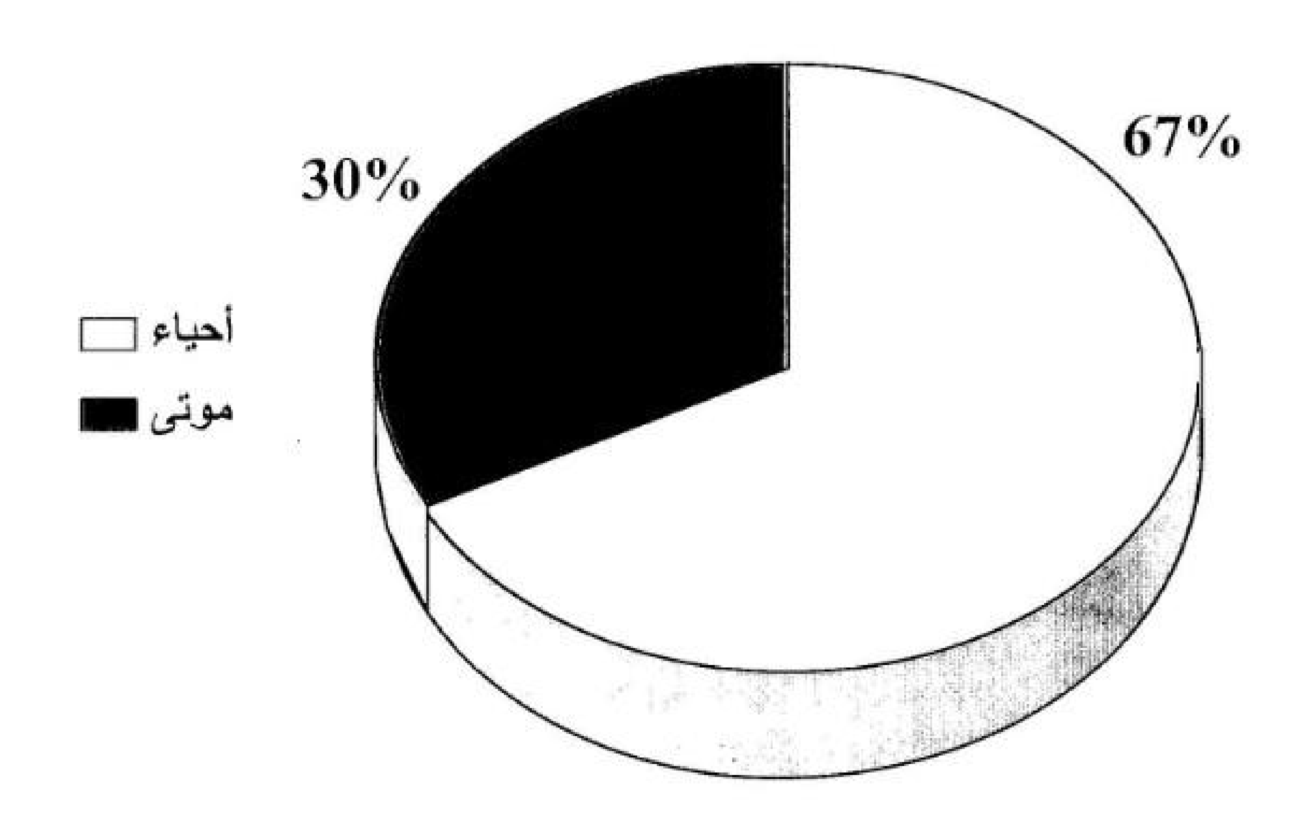


ملاحظة:

* التواريخ تشير إلى نهاية كل شهر فيها عدا شهر يونيو حيث تتوقف في العاشر منه.

* آخر المنفيين تم ارجاعهم إلى وطنهم في 16 يونيو.

الشكل رقم 2 : النسبة المئوية للأحياء

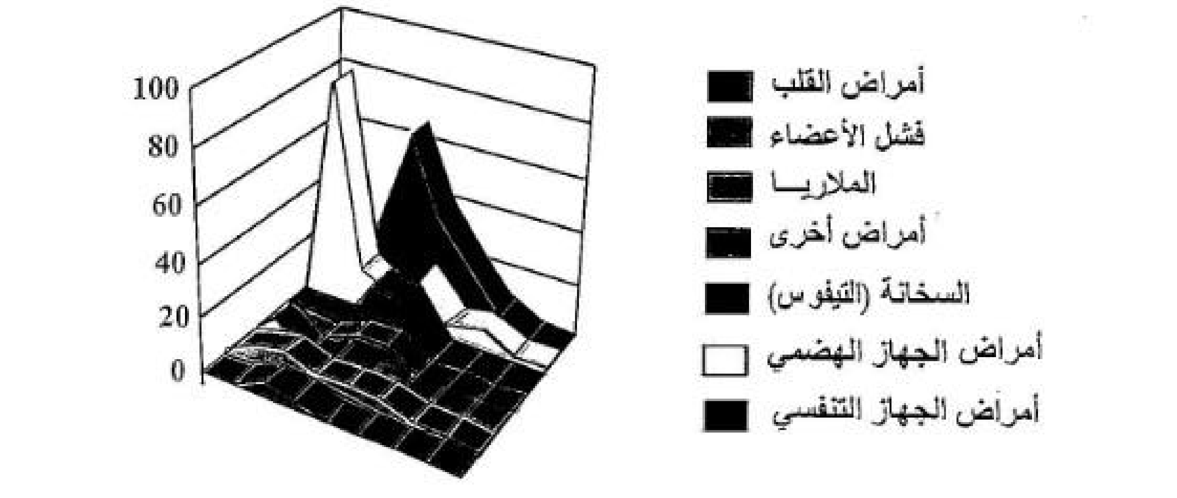




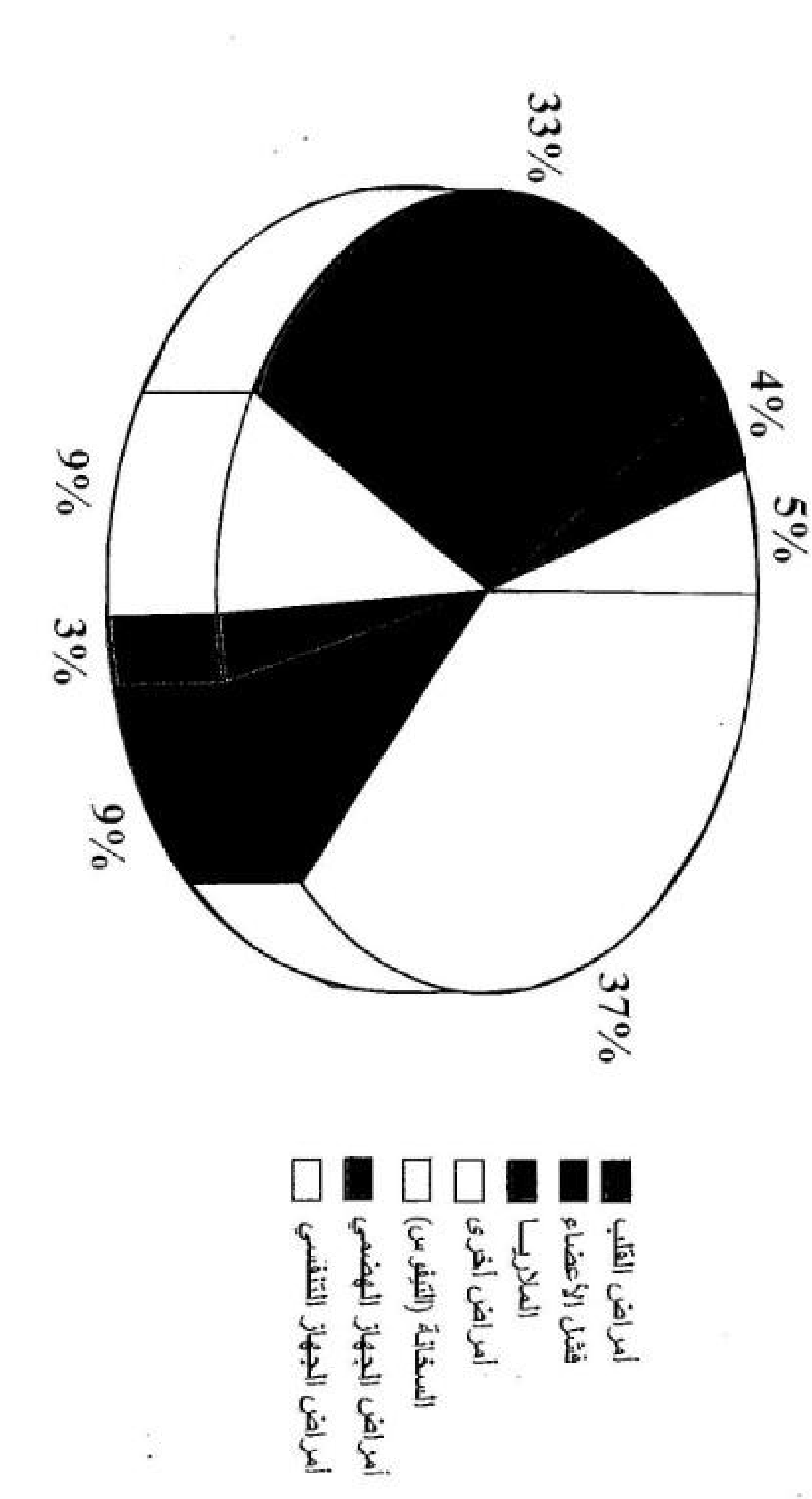
الشهر	العدد
أكتوبر 11	15
نوفمبر 11	105
ديسمبر 11	63
يناير 12	115
براير 12	88
مارس 12	35
أبريل 12	19
مايو 12	10
يونيو 12	4

0 20 40 60 80 100 120

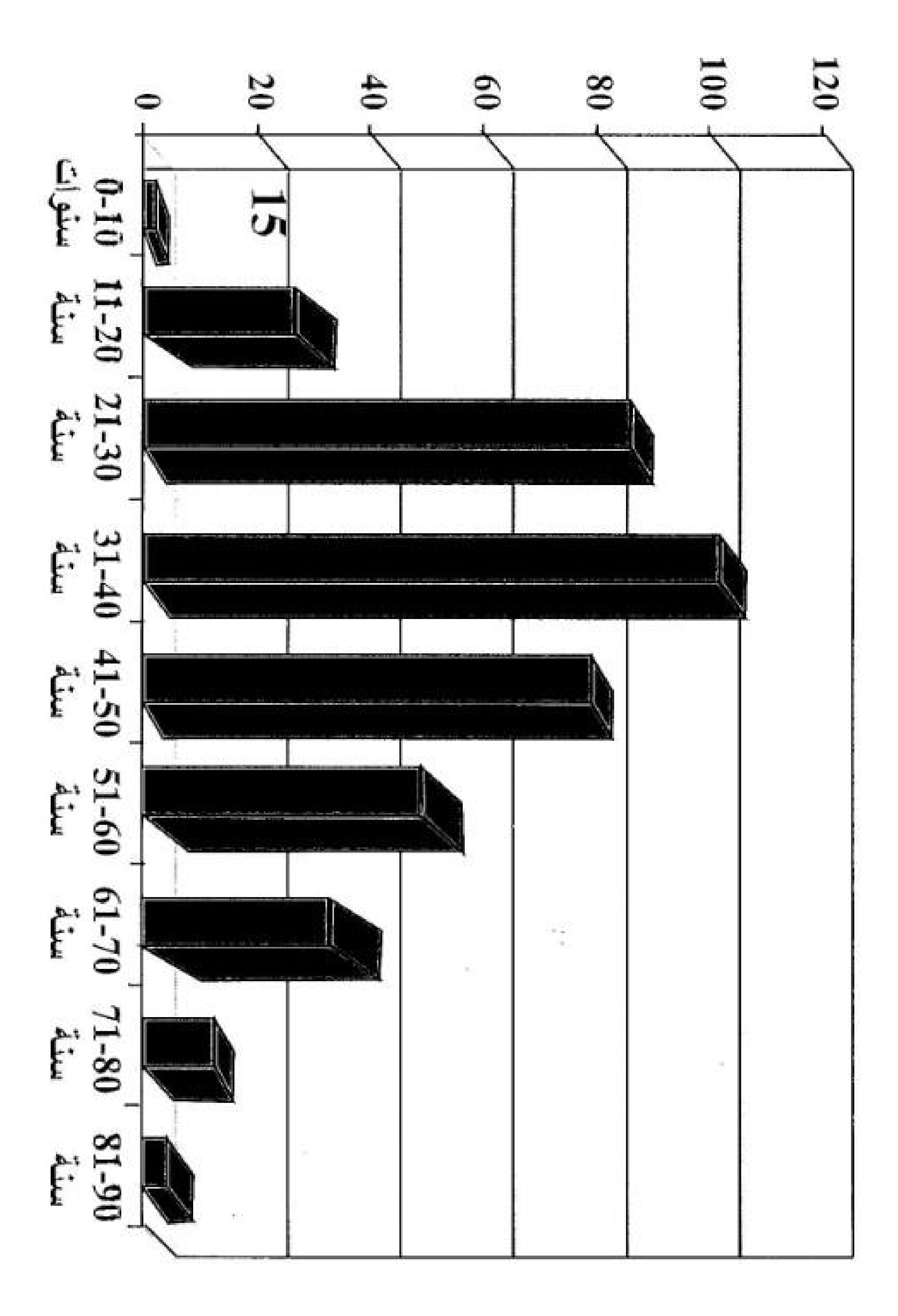
الشكل رقم 4 : توزيع زمني لمسببات الوفيات



ملاحظة:بالنسبة لشهر أكتوبر لم يؤخذ في الاعتبار الخمسة أشخاص الذين ماتوا على ظهر الباخرة (صربيا)، والستة الآخرون الذين ماتوا على ظهر الباخرة (ميناس) لأننا لا نعرف بالتأكيد أسباب وفاتهم، واو أنها في الغالب ترجع إلى الكوليرا.



الشكل رقم 5: الأسباب المرضية للوفيات



الشكل رقم 6 : نسبة الوفيات بين الأعمار

مؤشرات اقتصادية
للجزائر المستعمرة

الأستاذ الدكتور عبد الكريم بن أعراب
جامعة منتوري- الجزائر

//*//

المقدمة:

انصب اهتمام الباحثين الاقتصاديين على اقتصاد الجزائر المستقلة. لكن الاهتمام باقتصاد الجزائر المستعمرة لا يزال بسيطا. هذا من زاوية الباحثين الجزائريين أما الباحثون الفرنسيون فقد تناولوا هذه الفترة في خضم الدراسات المتعلقة بفرنسا. وما نريد أن نبينه من خلال هذه الورقة هو وضع بعض المعالم التي تنير لنا الطريق لفهم الواقع الاقتصادي للجزائر المستعمرة؛ دون الجزم بأن هذه الدراسة ستكون معمقة. لكنها ستمكننا من خلال المؤشرات المدروسة من أخذ صورة عن هذه المرحلة التاريخية المهمة في حياة الشعب الجزائري.

من الطبيعي أن نتنبأ قبل البحث بأن اقتصاد الجزائر آنذاك قد يكون موجها كلية لخدمة مصالح فرنسا بالدرجة الأولى؛ التي كانت تنظر لمستعمراتها على أنها خزان يزودها بالمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة. كما يعطيها فضاءات كبيرة لبناء الإمبراطورية التي كانت دائما تحلم ببنائها. لذا من الطبيعي أن تكون طبيعة الإنتاج خاضعة لطبيعة الحاجيات الخاصة بالمجتمع الفرنسي. ومن الطبيعي أن يفقر ويجهل الشعب الجزائري حتى يبقى رهينة في يد الجيش الفرنسي والمستعمرين المدنيين الذين استولوا على خيرات الجزائر.

تحاول هذه الورقة استنادا إلى الوثائق المرجعية المتاحة أن تبرز مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي ستشكل أرضية لفهم حقيقة اقتصاد الجزائر المستعمرة.

الوضع الاقتصادي للجزائر قبل 1830

قبل عرض المؤشرات الكمية للجزائر المستعمرة من قبل فرنسا، بودنا إلقاء نظرة على الوضع الاقتصادي الجزائري قبل 1830. تشير الدراسات والوثائق المتاحة أن اقتصاد الجزائر قبل 1830 قد تميز بحركة تجارية مهمة ارتبطت بأوروبا فيما يتعلق بالصادرات، وبأوروبا والمشرق فيما يتعلق بالواردات. يمكن تصور حجم هذه الحركة بعرض تدفقات الصادرات والواردات وهو ما نبينه في المبحث القادم.

1-1- التجارة الخارجية

تميزت التجارة الخارجية تجاه أوروبا بحركة سلعية ومالية تبينها أرقام الصادرات والواردات.

1-1-1- الصادرات

الكميات المصدرة من الجزائر إلى أوروبا موجهة إلى مرسيليا بفرنسا وجان وليفورن بإيطاليا. يبين الجدول رقم 1 هذه الكميات.

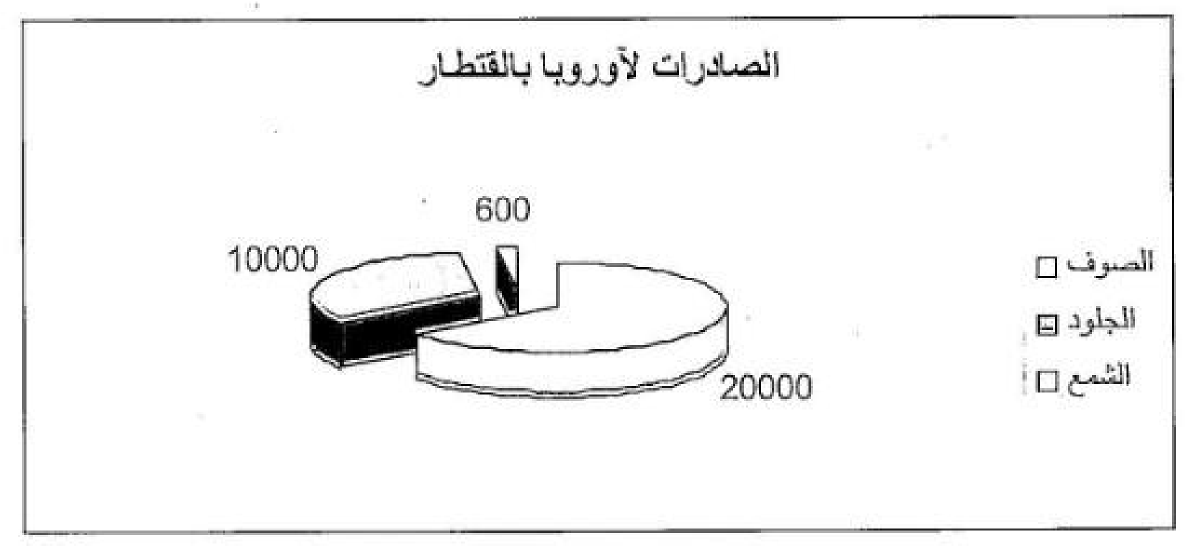
جدول 1- الصادرات الجزائرية قبل 1830 تجاه أوروبا.

المنتجات	الكمية	القيمة وحدة نقدية*
الصوف	20 000 قنطار	160 000
الجلود	10 000 قنطار	80 000
الشمع	600 قنطار	18 000
الحبوب	-	-
ريش النعام	-	15 000

Ahmed Henni, 1986, Etat surplus et Société en Algérie avant 1830.

*وحدة نقدية = **Piastres fortes**

لكي يتمكن القارئ من أخذ صورة وافية عن الصادرات الجزائرية نقدم الشكل الآتي:



نلاحظ من قراءة الجدول أن هناك حقائق مهمة تمكننا من معرفة طبيعة العلاقات بين حكام الجزائر آنذاك وبقية العالم. على الأقل هناك عناصر ثلاثة يجب التركيز عليها وهي:

الصادرات الموجهة لأوروبا [فرنسا وإيطاليا].

لم تظهر علاقات مع الشرق قوية.

أن الصادرات هي مواد خام.

لعل العنصرين الأول والثاني يطرحان لوحدهما تساؤلات كثيرة، جوهرها أن العثمانيين الذين حكموا الجزائر في هذه الفترة كان من المفروض أن تربطهم

علاقات مع الشرق أكثر منها مع الغرب. ربما وجدنا الإجابة عند المؤرخين. كما أن طبيعة المواد المصدرة تنبئنا عن طبيعة التقسيم الدولي للعمل.

1-1-2- الواردات

بالإضافة للصادرات هناك شق الميزان التجاري الآخر المتمثل في الواردات، والتي من خلالها كذلك نطلع على طبيعة الحاجيات الجزائرية. الجدول رقم 2 يخبرنا عن الواردات.

جدول 2- الواردات الجزائرية قبل 1830.

المنتوج	القيمة وحدة نقدية	البلد
الحرير، السكر، الفلفل، القهوة	500 000	إنجلترا، إسبانيا، الهند
مواد مصنعة مختلفة	300 000	إنجلترا، ألمانيا
سكر، قهوة، فلفل، حديد، كتان	200 000	فرنسا
الأساور، الجواهر	100 000	فرنسا، إيطاليا
الحرير والموز المصنعة	100 000	تركيا

المصدر: **Ahmed Henni, 1986, Etat surplus et Société en Algérie avant 1830.**

وحدة نقدية = **Piastres fortes**

إذا كانت الصادرات موجهة أساسا إلى أوروبا فإن الواردات متعددة المصادر وتبدو هنا العلاقة جلية مع الشرق ومع الغرب وهي متنوعة. كما أن الجزائر تستورد المواد المصنعة والمنتجات الصناعية وهذا ما يعطينا فكرة واضحة عن مستوى التصنيع في الجزائر.

1-2- الزراعة

تميز النشاط الزراعي بإنتاج الحبوب والخضر والفواكه وتربية المواشي. حتى ولو أن الأرقام غير متوفرة بدقة عن النشاط الزراعي إلا أننا نستنتج من طبيعة الضرائب والخراج والزكاة التي تشير إلى الأغنام والأبقار والحبوب والمال.

في مجال الأراضي المزروعة تضاربت الأرقام. يشير أحمد هني معتمدا على المصادر الفرنسية أن الأراضي المزروعة تقدر بـ 7815000 هكتار في حين تشير مصادر أخرى إلى أقل من ذلك. باي قسنطينة مثلا يذكر في مراسلة مؤرخة في 29 جوان 1828 يذكر فيها 100.000 هكتار (Henni, 1986).

1-3- الوضع المالي للجزائر قبل 1830

لكي تتضح لنا الصورة أكثر عن اقتصاد الجزائر قبل 1830 نعرض بعض الأرقام المتعلقة بالوضع المالي. هذه الأرقام تخص عام 1822 وتتعلق بإيرادات الداي.

جدول 3- إيرادات الداي عام 1822.

موارد الضرائب	القيمة (وحدة نقدية = 5.3 فرنك ذهب)
باي وهران	60.000
باي قسنطينة	60.000
باي تيهرت	4.000
سبعة قياد	16.000
بيت المال	40.000
شيخ البلاد	3.000
المجموع 1	183.000
أعباء الخوجة على الجلود	4.000
أعباء الخوجة على الجمارك	800
ريع عن الأملاك العمومية	40.000
حقوق جمركية	20.000
الجزية	6.000
المجموع 2	70.800
الغنائم	126.000
ريع الاحتكار	40.000
المجموع العام	434.000

Ahmed Henni, 1986, Etat surplus et Société en Algérie avant 1830.

هذه بعض الأرقام المتعلقة بالمال العام للدولة سنة 1822 حسب الدراسات الفرنسية التي اعتمد عليها أحمد هني. أما ما يتعلق بكنز الداي الشخصي فقد قدر ب 7212 كيلوغرام ذهب و 108704 كيلوغرام فضة.

ما يمكن استخلاصه أن اقتصاد الجزائر خلال هذه المرحلة يرتكز على النشاط الزراعي والتجارة والحرف البسيطة.

لقد تولدت لدينا فكرة موجزة عن اقتصاد الجزائر قبل 1830، بودنا قبل استعراض بعض المؤشرات المتعلقة بالجزائر المستعمرة أن نعرض أرقاما تتعلق بالأمير عبد القادر.

2- الأمير عبد القادر

تتكون قوة الأمير عبد القادر الاقتصادية من 000 1500 فرنك [أموال]، 400 قنطار بارود، 8000 بندقية، مخزون قمح لعامين، رصاص كمية كافية لصناعة القرطاس.كرات المدافع [200-300]، 200 قنطار حديد، 100 قنطار كبريت.

3- المرحلة الاستيطانية

3-1- الزراعة

الإجراءات الأولى: قانون 1868 أثر سلبي على الحرف وشجع توجيه الاقتصاد الجزائري للتصدير والقضاء على الحرف نتيجة القوة التنافسية للمنتجات المستوردة من فرنسا. نموذج الإنتاج المعتمد على الخماسة لم يترك الفرصة للتراكم واستمرت الوضعية حتى 1930.

الجزائر بلد يتوفر على إمكانيات زراعية كبيرة. يمكننا معرفة أهمية الزراعة من خلال عدد المزارع والمستثمرات الزراعية وهو ما يبينه الجدول رقم 4

جدول 4 - وضعية الزراعة عام 1951]

المزارع	الأوروبيون	الجزائريون
المزارع	22 037	630 732
المزارع التي تستعمل فقط الخماسة	13 692	24 390
المزارع التي تستعمل الخماسة إلى جانب فئات أخرى	936	28 508

المصدر: Benaouda, H, 1983

من قراءة الجدول تتضح عدة حقائق من بينها أن 000 22 مزرعة أوروبية تنتج 65 % من الإنتاج الكلي وهو ما يعكس مدى الكثافة التكنولوجية المستعملة آنذاك من جرارات وأسمدة وأراضي خصبة في حين تنتج 000 630 مستثمرة في أيدي الأهالي

أقل من35 % من الإنتاج الكلي الزراعي. بالإضافة إلى أن الزراعة الأوروبية موجهة للتصدير بيد أن الزراعة الجزائرية موجهة للاكتفاء الذاتي. لكي نبرز أهمية هذا الاستنتاج نعرض وضعية مكننة الزراعة قصد معرفة طبيعة الوسائل المستعملة في الزراعة وذلك ما يعرضه لنا الجدول رقم 5.

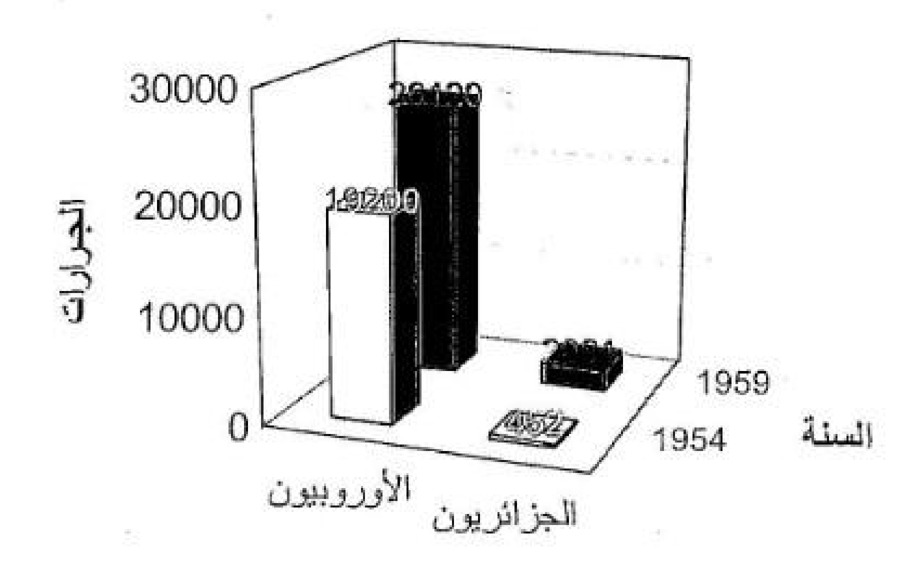
جدول 5– مكننة الزراعة

العام		الجرارات: العجلات المطاطية	الجرارات المزنجرة	المجموع
1947				5900
1954	الأوروبيون الجزائريون	11800 غير معروف	7400 غير معروف	19200 452
1959	الأوروبيون الجزائريون	18458 غير معروف	7662 غير معروف	26120 2061

المصدر: Benaouda, H, 1983

مكننة الزراعة تعطينا فكرة عن جودة الأراضي وبيد من هذه الأراضي وهو ما يبينة الشكل الموالي

عدد الجرارات المستعملة في الزراعة



تكفينا البيانات المدونة في الجدول لمعرفة أن الوسائل الحديثة كانت بيد الأوروبيين في الوقت الذي يستعمل المزارع الجزائري الوسائل التقليدية وهو ما

يعرف بازدواجية اقتصادية. أخذنا صورة عن الزراعة في العهد الاستيطاني. نحاول معرفة وضع الصناعة.

3-2- الصناعة

أما السياسة الصناعية فهي بطيئة. يمكن أخذ صورة من خلال اليد العاملة في قطاعي الصناعة والأشغال العمومية.

جدول 6- مناصب الشغل في الصناعة والأشغال العمومية.

	1948-10-31	1954-10-31
الصناعة	80 000	98 963
الأشغال العمومية	9 7000	96 300
المجموع	177 000	195 263

المصدر: Benaouda, H, 1983

كما يمكن من خلال مقارنة اليد العاملة في مختلف القطاعات أن نلتمس مدى أهمية الصناعة. وهو ما يبينه الجدول رقم 7.

جدول 7- توزيع اليد العاملة

	الأوروبيون	الجزائريون	المجموع
الزراعة	14,2	87,9	80,9
الصناعة	31,3	4,4	6,9
الخدمات	54,5	7,7	12,2
المجموع	100	100	100

المصدر: Benaouda, H, 1983

يبين الجدول أن 81 % من اليد العاملة تشتغل في الزراعة مقابل 7% فقط في الصناعة. هذا دليل على أن الصناعة لم تكن مطورة، وأن السياسة الفرنسية عملت على أن تبقى الجزائر بلدا زراعيا. بالإضافة إلى أن الجزائريين قد تخصصوا في الزراعة، حيث يشتغل 88 % من اليد العاملة. الأوروبيون قد تحكموا في زمام الأمور.

وكانت 14.2% من اليد العاملة في الزراعة تسيطر على 65 % من الإنتاج و 85.8 % الباقية موزعة على الصناعة والخدمات. بمعنى أن دواليب الاقتصاد الجزائري كانت بيد المعمرين، أما الجزائريون فقد تخصصوا في الزراعة التقليدية الموجهة لسد رمق العيش.

حتى يأخذ القارئ صورة عن الصناعة في الجزائر المستعمرة نقدم جدولا يوضح عدد المنشآت المحصاة عند الاستقلال وهو ما يبينه الجدول رقم 7 مكرر.

جدول 7 مكرر: المنشآت الصناعية المحصاة عند الاستقلال.

المنطقة	عدد المنشآت	النسبة	عدد الأجراء	النسبة	الحجم المتوسط
الجزائر	209	50.60	9230	59.37	44
وهران	123	29.78	3885	25.00	31
قسنطينة	81	19.62	2430	15.63	30
المجموع	413	100	15545	100	37

المرجع: عبد الكريم بن أعراب، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الأمير عبد القادر، العدد 16.

نلاحظ أن عدد العمال الجزائريين في حقل الصناعة بلغ 15545 عامل في المنشآت الصناعية الـ 413 الصغيرة الحجم لكون أكبر المنشآت لم تتعد 44 عاملا.

هذا الوضع أدى باليد العاملة الجزائرية أن تهاجر لفرنسا طلبا للرزق وهو ما تبينه حركة الهجرة بين الجزائر وفرنسا والعكس. الجدول الموالي يقترح علينا هذه الحركة.

جدول 8– الهجرة (الجزائريون)

	من الجزائر لفرنسا	من فرنسا للجزائر
1916	30 755	9044
1948	80 700	54200
1955	201 828	173 371

المصدر: Brahimi, A, 1992

نلاحظ أن الهجرة في اتجاه فرنسا تضاعفت حوالي 7 مرات من 1916 لغاية 1955. كما أن عدد المهاجرين الذين عادوا عام 1955 إلى الجزائر يبين كثرة اليد العاملة التي كانت تشتغل في فرنسا. هذا الوضع يبين بوضوح قسوة الاستعمار الذي استولى على جل الخيرات الطبيعية الجزائرية، وهجر اليد العاملة ليستعملها في فرنسا كوسيلة للبناء، بثمن رخيص. وهو استغلال مضاعف.

لكي نلقي الضوء في هذه الورقة على الجوانب المهمة في اقتصاد الجزائر المستعمرة بودنا التطرق إلى وضع التعليم.

3-3- التعليم

نحاول أن نقدم أرقاما دالة ومعبرة عن وضعية التعليم في الجزائر المستعمرة. ونبدأ بمؤشرات التعليم الابتدائي.

3-3-1- التعليم الابتدائي

نقدم جدولا مقارنا بين فترات ثلاثة وبين المسلمين والأوروبيين. هذه المعلومات يبينها لنا الجدول رقم 9.

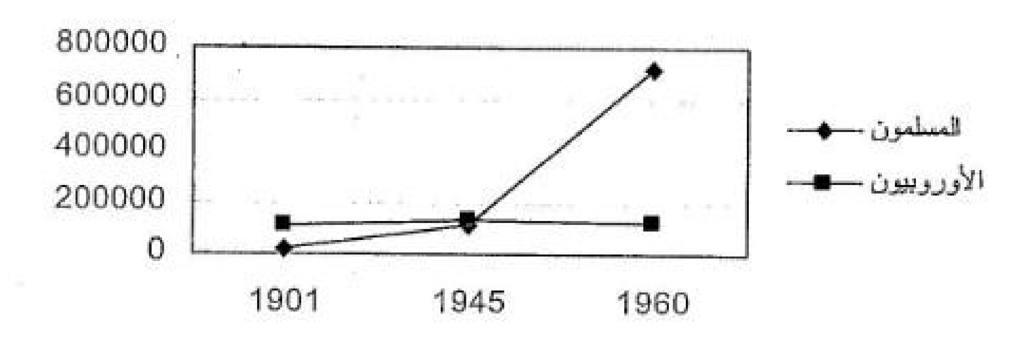
جدول 9 - وضعية التعليم الابتدائي بين 1901 و 1960.

العام	المسلمون	الأوروبيون
1901	24 975	115 576
1945	108 663	132 543
1960	714 774	125 305

المصدر: Brahimi, A, 1992

حتى تتضح الصورة نقترح الشكل ليبين لنا التطور العددي للتلاميذ

تطور أعداد تلاميذ الإبتدائي من **1901**إلي **1960**



بالرغم من تزايد عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية الذي فاق 700 ألف سنة 1960، والذي كان نتيجة حركة بناء المدارس في القرى والمد اشر خلال الفترة 1957-1960، إلا أن السياسة الاستعمارية واضحة في اتجاه تجهيل أفراد الشعب. أحسن دليل على ذلك هي معطيات المستوى الثانوي.

3-3-2- التعليم الثانوي.

التعليم الثانوي تبرزه الأرقام المدونة في الجدول الموالي.

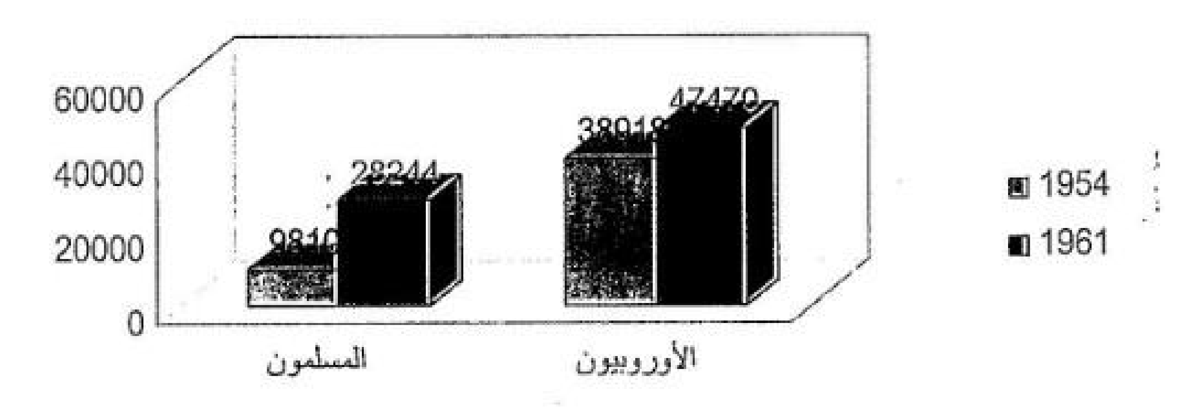
جدول 10 - وضعية التعليم الثانوي .

العام	المسلمون	الأوروبيون	المجموع	نسبة الجزائريين %
1954	9810	38918	48728	20.13
1961	28244	47470	75714	37.30

المصدر: Brahimi, A, 1992

الطور الثانوي لم يكن مفتوحا للجزائريين إلا لأعداد قليلة من المحظوظين كما يبينه الشكل

أعداد تلاميذ الثانوي بين 1954 و 1961



في عام 1954 لم يصل عدد التلاميذ الجزائريين 10 آلاف تلميذ وهو ما يمثل 20.13 % وفي 1961 بلغت نسبة الجزائريين 37.30 %

من هذه الأرقام نستشف وضع اقتصاد الجزائر المستعمرة الذي ارتكز على ـباينات واختلالات كبيرة بين الأوروبيين الذين سيطروا على القطاعات الحيوية ،الأراضي الخصبة والوسائل الحديثة في الوقت الذي حتم الجزائريون العمل في ـزراعة التقليدية، والهجرة والجهل والعناء لسد لقمة العيش.

لكن الضربات القاسية التي قامت بها الثورة التحريرية فرضت على فرنسا، ـغية امتصاص غضب الأهالي أن تضع برنامجا إنعاشيا عرف بمخطط قسنطينة عام 195ـ نحاول إبراز أهم الاستثمارات فيه.

4- مخطط قسنطينة

الضربات القاسية للثورة حتمت على فرنسا تدارك الوضع بمخطط قسنطينة ـيث رصدت له مبلغا إجماليا قدر بـ 750 27 مليون فرنك فرنسي. موزعة حسب ـختلف القطاعات

جدول 11- توزيع الاستثمارات في مخطط قسنطينة.

القطاع	النسبة %
الاستثمار في الصناعة	36.5
الاستثمار في الزراعة	14
المحروقات	20
الطاقة	4.5
الصناعة الورشية	12
باقي القطاعات	13.5

المصدر: Ecrément, M, 1986

قطاع الصناعة والمحروقات استفاد ب 56.5 % من مجمل الاستثمارات نظرا للعجز الكبير الذي عرفته الصناعة. كما أن القطاع الاجتماعي، كبناء السكنات قد حظي بعناية وذلك كما قلنا بغية امتصاص غضب الأهالي.

ما يمكن استنتاجه أن اقتصاد الجزائر المستعمرة هو اقتصاد ضعيف، موجه للتصدير (الخمور، الزيتون، إلخ...). في حين تكدس الأهالي في الزراعة التقليدية لسد رمق العيش. في مجال الصناعة نسجل عجزا كبيرا مع احتكار الأوروبيين للوحدات التي كانت موجودة والتي لم تتعد 413 وحدة (Benarab, 2003). محاولة استدراك الوضع في نهاية الخمسينيات تحت الضربات الموجعة للثورة الذي ضاعف من غضب الجزائريين الذين انتفضوا عن بكرة أبيهم ليفتكوا النصر المبين عام 1962 بدماء زكية طاهرة لمليون ونصف المليون من الشهداء.

الخاتمة

سمحت لنا هذه الورقة من معرفة حقائق كمية للجزائر قبل وخلال المرحلة الاستيطانية. الهدف من هذه الورقة هو تقديم مؤشرات في مختلف القطاعات والأنشطة حتى نمكن القارئ من معرفة الحقائق، خاصة وأن المصادر التي اعتمدنا عليها هي مصادر بالدرجة الأولى مدونة باللغة الفرنسية ومستمدة من المراجع الفرنسية، وبالتالي فالأرقام المعروضة هي أرقام تدل على الوضع المزري الذي عاشه

واطن الجزائري الذي هجر من أرضه وحرم من التعليم ومن الوسائل الحديثة جبت عليه المهارات الصناعية ليحتم على الاكتفاء بالتمهن في الزراعة التقليدية حرف البسيطة والهجرة جريا وراء لقمة العيش.

: تخصص الجزائر في الزراعة وإنتاج المواد الأولية تعود جذوره إلى ما قبل 18 حيث لاحظنا طبيعة الواردات والصادرات التي كشفت لنا أرقامها هذا التقسيم مل.

المؤشرات التربوية كشفت لنا أن المجتمع الجزائري في بداية القرن الماضي ، أميا وعاش نصف قرن كذلك. تطور أعداد التلاميذ قبل الاستقلال يدل على مجهود ، في المرحلة الابتدائية لكن المرحلة الثانوية كانت جلها للأوروبيين. هذا ما ينبئ ، الوضع المتردي غداة الاستقلال.

تولدت لدينا، بفضل المؤشرات الكمية، فكرة عن الجزائر المستعمرة التي نتمنى الفرص ستمنح لنا لكي نعمق البحث فيها أكثر. كما نتمنى من الباحثين الشباب هتمام بهذه الفترة وتدوينها للأجيال القادمة. آملين أننا وفقنا في إعطاء لمحة مفيدة ، هذه الصفحة الجزائرية.

المراجع

1-Benarab, A, 2003, PME/PMI-Banques quelles perspectives ? Sémina international CREAD.
2- Brahimi, A, 1992, L'économie algérienne, OPU, Algérie.
3- Ecrément, M, 1986, Indépendance politique et libération économique, OF Algérie, PUG, Grenoble.
4- Benaouda, H, 1983, Système productif algérien et indépendance nationa OPU, Algérie.
5- Henni, A, 1982, Etat, surplus et société en Algérie avant 1830.ENAL, Alger.



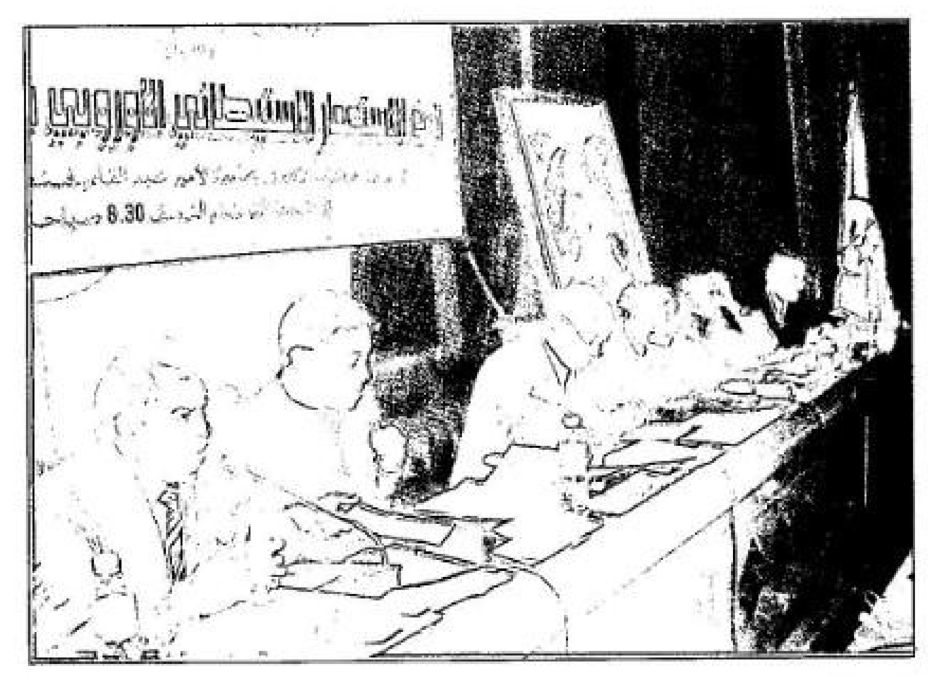


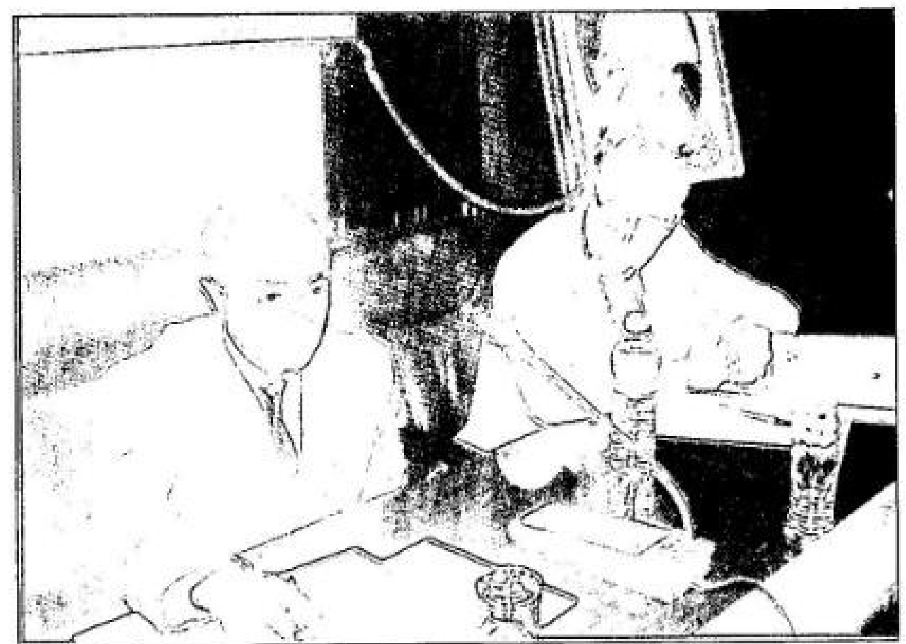






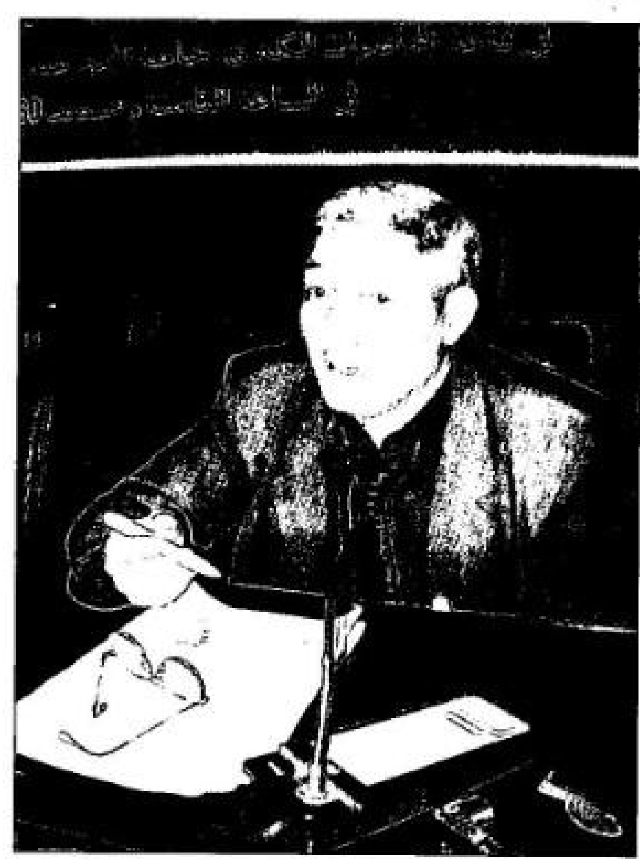



الاستعمار الاستيطاني الأوروبي
8.30













فهرس موضوعات

مما ورد في بعض محاضرات الندوة:

..أما الضحايا فيختلفون باختلاف الحالة، فمن القتل الجماعي المنظم عن طريق النفي، الاعتقال، والسجن، إلى التعذيب الجسدي، وفقدان أحد أعضاء الأسرة، إلى الاستعباد، السخرة في الأجهزة العسكرية والمدنية. ويدخل في عداد المتضررين ضياع فرص التعليم، والعمل، والإهمال الصحي، والقهر الثقافي، والتمييز الجنسي والعرقي، والتعصب المذهبي، والإحساس بالدونية، والاحتقار، وكافة الأضرار الاقتصادية، والنفسية، الجسدية، والثقافية، والاجتماعية، الناجمة عن مراحل الظلم التاريخي المختلفة.

ن المنفيين عاشوا الأمرّين؛ فاللغة والعادات واللحم والخبز والملح والزيت وحتى العطر، النساء والهواء ليس بمثل ما في بلادهم.

.. أرقام تدل على الوضع المزري، عاشه المواطن الذي هجر من أرضه، وحرم من التعليم، ومن الوسائل الحديثة، وحجبت عليه المهارات الصناعية، ليحتم على الاكتفاء التمهن في الزراعة التقليدية، والحرف البسيطة، والهجرة جريا وراء لقمة العيش.

وإذا كان من المتفق عليه في ظل أحكام القانون الدولي المعاصر أن الإدارة العسكرية تمارس سلطة فعلية على الإقليم المحتل، فما هي النتائج القانونية المترتبة على ذلك؟ وهل يمكن القول بمسؤولية دولة الاحتلال عن مجمل الأضرار التي لحقت بالإقليم المحتل وبسكانه؟



